وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر- بســكرة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تحديات بناء الدولة بعد الثورة في ليبيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص:الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة.

إعداد الطالبة :

- رتيبة لعياضي.

إشراف الدكتور:

- مصطفى أسعيد.

لجنة المناقشة

الأستاذ :مصطفى أسعيد	مشرفا ومقررا
	عضو مناقش
	عضو مناقش

السنة الجامعية:2016 / 2017م .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾﴾

سورة النمل :الآية /19.

شكر وعرفان

بداية أحمد الله عزّ وجل ،الذي وفقني على استكمال هذه الدراسة ،وبعد شكر الله تعالى على كرم فضله وحسن توفيقه ،فإنّني أتقدم بخالص الاحترام والتقدير إلى أستاذي الفاضل: "مصطفى اسعيد" الذي تكرّم بقبوله الإشراف على هذه الدراسة و الذي كان خير مرشد وموجّه بمعرفته ونصائحه. و كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع الأساتذة ،الذين قدموا لي يدّ العون لإنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر الأستاذ :علاء الدين زردومي ،و الدكتور :علي مدوني اللذان لم يبخلا عليا بالمساعدة المعرفية. كما أخص بالشكر والامتنان إلى أستاذ الدكتور عمراني كريوسة على ما قدم لي طيلة مساري الدراسي والشكر موصول إلى كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة بسكرة وكل عمال الإدارة.

خطةالدراسة.

مقدمة.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لبناء الدولة.

المبحث الأول:ماهية الدولة.

المطلب الأول :مفهوم الدولة.

المطلب الثاني:أشكال الدولة.

المطلب الثالث:وظائف الدولة.

المبحث الثاني:ماهية بناء الدولة.

المطلب الأول:مفهوم بناء الدولة.

المطلب الثاني:بناء الدولة والمفاهيم المرتبطة بها.

المبحث الثالث: مرتكزات و إشكاليات بناء الدولة.

المطلب الأول:مرتكزات بناء الدولة.

المطلب الثاني:إشكاليات بناء الدولة.

الفصل الثاني: بناء الدولة الليبية في المرحلة الانتقالية.

المبحث الأول:لمحة عن ليبيا.

المطلب الأول:المقومات الجغرافية والبشرية في ليبيا.

المطلب الثاني:المقومات الاقتصادية في ليبيا.

المبحث الثاني :البناء القانوني في ليبيا.

المطلب الأول:البناء الدستوري في ليبيا.

المطلب الثاني:العدالة الانتقالية في ليبيا.

المبحث الثالث: بناء المؤسسات السياسية الرسمية في ليبيا.

المطلب الأول:السلطة التشريعية.

المطلب الثاني:السلطة التنفيذية.

المطلب الثالث:السلطة القضائية.

المبحث الرابع:بناء المؤسسات السياسية الغير رسمية في ليبيا.

المطلب الأول:الأحزاب السياسية .

المطلب الثاني:المجتمع المدني.

المطلب الثالث:الإعلام الليبي.

الفصل الثالث:تحديات بناء الدولة الليبية في المرحلة الانتقالية.

المبحث الأول: إشكالية المؤسسة العسكرية و الأمنية بعد الثورة في ليبيا.

المطلب الأول: واقع المؤسسة العسكرية والأمنية قبل الثورة.

المطلب الثاني: تحديات المؤسسة العسكرية والأمنية في المرحلة الانتقالية.

المبحث الثاني :الجماعات المسلحة وتأثيرها في بناء الدولة الليبية.

المطلب الأول:تصنيف الجماعات المسلحة بعد الثورة في ليبيا.

المطلب الثاني: تأثير الجماعات المسلحة على المسار الانتقالي في ليبيا.

المبحث الثالث:تأثير القوى القبلية على بناء الدولة الليبية.

المطلب الأول:واقع القوى القبلية بعد الثورة في ليبيا.

المطلب الثاني:الصراع القبلي في ليبيا وتأثيره في المسار الانتقالي.

المبحث الرابع:السيناريوهات المستقبلية لبناء الدولة الليبية.

المطلب الأول: إقامة نظام فيدرالي في ليبيا.

المطلب الثاني:تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا.

الخاتمة.

مقدمة

شهدت الدول العربية في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 موجة من الثورات أطلق عليها الربيع العربي ،حاولت من خلالها الشعوب العربية إسقاط الأنظمة الاستبدادية ،وكانت بداية هذه الثورات في كل من تونس ومصر ،وبعد فترة من نجاح الثورة المصرية وسقوط نظامها ،اندلعت الثورة الليبية في 17 فبراير من عام 2011 ،ولقد كانت هذه الأخير المحور الذي تدور عليه الدراسة ،حيث تصاعدت فيها المظاهرات والاحتجاجات من أجل إسقاط نظام معمر القذافي بعد حكم دام أربع عقود من الزمن ،وقد تحولت تلك المظاهرات السلمية إلى ثورات مسلحة ،نتج عنها سقوط نظام القذافي في 23 أكتوبر 2011 وخلال السنوات القليلة التي تلت الثورة وقفت ليبيا أمام تحديات أثرت بشكل كبير على بناء الدولة ،والتي كانت بالضرورة نتاج المرحلة السابقة.

من هذه المعطيات السابقة الذكر سنركز على وضع الدولة الليبية بعد الثورة إلى غاية يومنا هذا من خلال معرفة الآليات والسبل التي اعتمدتها ليبيا من أجل بناء الدولة عبر ملامح النظام السياسي الليبي الجديد و معرفة أهم التحديات التي شكلت عائقا لبناء الدولة الليبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع حديث شغل العديد من الباحثين والمختصين ،وتتبع أهميتها كونها تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي ،فالجانب الأول تظهر من خلاله المعرفة النظرية لبناء الدولة ،والجانب الثاني يبرز الحالة الليبية من خلال معرفة التحديات التي واجهت بناء الدولة بعد الثورة واستخلاص المتغيرات الأساسية التي تسعى الدراسة إلى تبيانها.

أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى أسباب اختيار الموضوع في المبررات التالية:

أ/ المبررات الموضوعية:

كون أن الدراسة تعالج موضوع حيوي ومركب ومتعدد المتغيرات ،يتمثل أساسا في تحديات بناء الدولة بعد الثورة في ليبيا ،من خلال رصد وتحليل مفهوم بناء الدولة ،ومعرفة أهم التحديات التي تواجه بناء الدولة وذلك قصد الوقوف على أهم التحديات التي واجهت بناء الدولة ما بعد الثورة في ليبيا على وجه الخصوص.

ب/المبررات الذاتية:

إن الأسباب والمبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع هو الميول الشخصي لكل ما يرتبط بالثورات العربية خاصة ،ومعرفة النتائج التي تمخضت عنها الثورات في إطار التحول والتغيير.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم بناء الدولة.
- محاولة الإحاطة بالإشكاليات التي تواجه بناء الدولة.
- دراسة وتحليل النظام السياسي الليبي ومعرفة الخصوصية التي تميز بها بعد الثورة.
- بيان أهم التحديات التي واجهت بناء الدولة في ليبيا بعد الثورة. وصولا إلى معرفة السيناريوهات المستقبلية لبناء الدولة الليبية.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

- **ما هي التحديات التي واجهت بناء الدولة في ليبيا بعد الثورة ؟**

التساؤلات الفرعية:

تندرج تحت الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- ما هو مفهوم بناء الدولة ؟
- ما هي ملامح النظام السياسي الليبي بعد الثورة ؟
- كيف انعكست تحديات المرحلة الانتقالية على بناء الدولة في ليبيا؟

فرضيات:

للإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على فرضيتين:

- عملية بناء الدولة في ليبيا هي انعكاس للنسيج الاجتماعي وتطور مؤسساتها.
- هناك آثار سلبية لعدد من التحديات تكاد تعصف بالنظام الليبي وتؤدي في نهاية الأمر إلى تفككه وانهياره.

المقاربة المنهجية:

اعتمدت الدراسة على منهجين أساسين وهما:

- المنهج الوصفي التحليلي: تبرز أهمية هذا المنهج من خلال قدرته على فهم عمق الظاهرة المدروسة وتحليلها وفق أطر علمية ،حيث مكن استعمال المنهج من وصف عملية بناء الدولة الليبية بعد الثورة وتحليل التحديات أو الإشكاليات التي عصفت بواقع ومسار العملية البنيوية للدولة في ليبيا.
- منهج دراسة الحالة :وقد برز ذلك في الفصل الثاني و الثالث من خلال دراسة بناء الدولة في ليبيا والتحديات المختلفة التي واجهتها.

أدبيات الدراسة:

تم الاطلاع على مجموعة من الأدبيات والدراسات العلمية السابقة ،والتي كانت المرجع والمنطلق لهذه الدراسة ،ولعل أبرزها: دراسة الأستاذ فرانسيس فوكوياما "بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين" والذي ترجمها مجاب الإمام والصادرة عن دار العبيكان الرياض سنة 2007. وكذلك كتاب لمحمد وليد سالم بعنوان مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة (دراسة حالة العراق) الصادر عن دار الأكاديميون للنشر عمان سنة 2014. كذلك كتاب ميهوبي فخر الدين بعنوان إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار الصادر عن مكتبة الوفاء القانونية في الإسكندرية سنة 2014. و أيضا مذكرة لبوخ محمد بعنوان عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي" وهي مذكرة ماجستير. الصادرة من جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية تخصص السياسات المقارنة سنة 2014/2013.

تقسيم الدراسة:

تتألف هذه الدراسة من ثلاث فصول ،خصّص الفصل الأول منها ليتناول التأصيل المفاهيمي للمتغيرات المحورية التي تتكون منها إشكالية الدراسة ،وتبعا لذلك قسم الفصل إلى ثلاث مباحث ،حيث اعتنى المبحث الأول منها بماهية الدولة ،أما المبحث الثاني فتناول ماهية بناء الدولة.أما المبحث الثالث فقد أظهر مرتكزات و إشكاليات بناء الدولة.

أما الفصل الثاني فقد طرح موضوع بناء الدولة الليبية في المرحلة الانتقالية من خلال أربع مباحث أساسية تناول المبحث الأول لمحة عن ليبيا والمبحث الثاني يتحدث عن البناء القانوني في ليبيا ،في حين المبحث الثالث تناول بناء المؤسسات السياسية الرسمية في ليبيا ،أما المبحث الأخير فقد تناول بناء المؤسسات السياسية الغير رسمية في ليبيا.

وفي الفصل الثالث والأخير فقد أدرجت فيه تحديات بناء الدولة الليبية في المرحلة الانتقالية من خلال أربع مباحث ،يبرز المبحث الأول إشكالية المؤسسة العسكرية والأمنية بعد الثورة في ليبيا ،وتناول المبحث الثاني الجماعات المسلحة وتأثيرها في بناء الدولة الليبية ،ووضّح المبحث الثالث تأثير القوى القبلية على بناء الدولة الليبية ،أما المبحث الأخير فقد بيّن السيناريوهات المستقبلية لبناء الدولة الليبية.

صعوبات الدراسة:

تكمن الصعوبات الجوهرية في الدراسة:

- باعتبار أن الموضوع حديث حداثة الظاهرة ،حيث لم تتوفر المراجع التي تتناول تحديات بناء الدولة عموما و في ليبيا خصوصا.
- صعوبة تحديد النظام السياسي الليبي نظرا لما يواجه من تحديات كبيرة تعيق قيامه.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لبناء الدولة.

تمهيد:

تفرض علينا الدراسة التطرق لجانبها المفاهيمي و النظري قبل الوصول لجانبها التطبيقي ،وهو ما يتطلب منا إطارا منهجيا يمكننا من خلاله التعرف على مفهوم بناء الدولة ،ولذلك جاء الفصل الأول مقسما إلى ثلاث مباحث:

يتناول المبحث الأول منه ماهية الدولة من خلال التعرف على مفهوم الدولة من مجموعة التعاريف المقدمة ،وكذا معرفة أشكالها ووصولا إلى الوظائف التي تقوم بها الدولة.

أما المبحث الثاني فسنتطرق من خلاله لمفهوم بناء الدولة ومعرفة المفاهيم الأخرى المرتبطة به. ثم نركز في المبحث الثالث عن المرتكزات الأساسية لبناء الدولة ،ومن ثم معرفة الإشكاليات التي تعصف ببناء الدولة في ليبيا.

المبحث الأول:ماهية الدولة.

مما لا شك فيه ،أنّ الدولة كنظام أو سلطة سياسية تعتبر من التنظيمات أو المؤسسات أو الأجهزة السياسية والإدارية ،التي شغلت ولا زالت تشغل بال الكثيرين من المتخصصين في علم السياسة ،والتي تعتبر من المواضيع الهامة التي يسعى لتحليل مضمونها ،وظيفتها وتركيباتها. ولتحديد مفهوم الدولة كأساس للتنظيم السياسي في العصر الحديث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:الأول منه يتناول مفهوم الدولة والثاني حول شكلها،في حين المطلب الثالث يتمحور حول الوظائف الأساسية للدولة.

المطلب الأول :مفهوم الدولة.

***في اللغة** :جاء في اللغة العربية أن كلمة دولة اشتقاق من الفعل دال ،يدول بمعنى تعاقب وتغلب وتبدل حيث يقول ابن منظور:«الدَّوْلَةُ والدُّوْلَةُ :العقبة في المال والحرب سواءٌ ،ويقول الدّولةُ بالفتح في الحَرْبِ ،أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى ،ويقال كانت لنا عليهم الدُوَلةُ ،وبالضم في المال ،يقال صار الفيء دُولَةً بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا»[1].

أما في اللغة الأجنبية فهي مشتقة من الكلمة اللاتينية STATVSK ،وما يقابلها في اللغات الأوروبية الأخرى كـ :STATO الإيطالية ،STAAT الألمانية ،ESTADO الإسبانية ،وETAT الفرنسية ،وSTATE الإنجليزية التي تشير إلى حالة من الاستقرار والدوام[2].

***أما اصطلاحا:** فهناك تعاريف متعددة للدولة سوف نورد البعض منها :

- **تعريف الفقه الغربي:** لقد تعددت التعاريف التي تناولت الدولة عند الغرب ومن بينها:

[1] ابن منظور، لسان العرب ،إعداد وتصنيف يوسف الخياط ،بيروت ،لبنان: دار لسان العرب ،المجلد الأول ،(د ت ن) ،ص 1455.

[2] مليكة فريمش ،"دور الدولة في التنمية :دراسة حالة الجزائر"،مذكرة دكتورا.(جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،2012/2011) ،ص ص 18 ،19.

✓ الفرنسي كاريه دي مالبرج (carre de malberg) عرف الدولة بأنّها"مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين تحت تنظيم خاص ،يعطي جماعة معينة فيها سلطة عليها تتمتع بالأمر والإكراه [1].

✓ الفقيه الفرنسي بارتلمي Barthelemy :فيعرف الدولة بأنّها"مجتمع منظم ،يخضع لسلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين".

✓ الفقيه الانجليزي هنسلي Hinsley عرف الدولة بأنّها " مؤسسه سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة " [2].

✓ الفقيه دوجي (Duguit) يرى أنّ" الدولة حدث اجتماعي ،توجد في كل جماعة يقوم في داخلها اختلاف سياسي ،أي ينقسم فيها المجتمع إلى حكام ومحكومين".

✓ أما بونارد فيرى أن الدولة عبارة عن"وحدة قانونية دائمة ،تتضمن وجود هيئة اجتماعية ،لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة ،في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد ،وتباشر حقوق السيادة بإرادتها المنفردة ،وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها[3].

❖ **تعريف الفقه العربي:** من بين التعاريف نجد:

✓ الدكتور محسن خليل يعرف الدولة بأنّها :"جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليما جغرافيا معينا ،وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية ،تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسه".

✓ أما الأستاذ كمال العالي فيعرف الدولة بأنّها :" مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين ،وتخضع لسلطة عامة منظمة" [4].

---

[1] نعيم إبراهيم الظاهر،إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي ،القاهرة : دار الكتب الحديث ،2009 ،ص45.

[2] نعمان أحمد الخطيب ،الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ،عمان:دار الثقافة ،2011 ،ص14.

[3] سعيد السيد علي ،المبادئ الأساسية للنظم السياسية ،أنظمة الحكم المعاصر،القاهرة:دار الكتب الحديث ،2006 ،ص17.

[4] نعيم إبراهيم الظاهر،المرجع السابق ،ص ص45 ،46 .

✓ يعرفها الدكتور وحيد رأفت بأنّها: "جماعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الاستقرار أرضا معينة من الكرة الأرضية وتخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة وتدير شؤونها ومصالحها العامة"[1].

✓ الدكتور نظام بركات و الدكتور عثمان الرواف والدكتور محمد الحلوة . مبادئ علم السياسة:" كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة " .

ويحدد المؤلفون أربعة عناصر أساسية للدولة هي : (الشعب الأمة) people ،(الإقليم الوطن) territory ،الحكومة government ،السيادة sovereignty.

✓ علي صادق ،القانون الدولي العام: يعرف " الدولة هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة " [2] .

✓ يعرف أبو هيف الدولة بأنها:"مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سلطة.

✓ كما يعرفها الدكتور إسماعيل الغزال بأنها:"مجموعة الأفراد المنتظمة في وسط اجتماعي تسيطر عليه سلطة سياسية منبثقة عن هذا المجتمع ،تتميز بقدرة إصدار القوانين واتخاذ القرارات التي من شأنها تنظيم حياة المجموعة ،وتنفيذ القواعد القانونية واحترامها[3].

---

[1] عمر حمد عقيلة البرعصي ،سليمان عوض عبد النبي ،وآخرون ،مبادئ العلوم السياسية ،القاهرة:المكتب العربي الحديث 2011 ص151.

[2] نعيم إبراهيم الظاهر،المرجع السابق ،ص47.

[3] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود ،الإعلان عن الدولة دراسة تأصيلية وتحليلية في القانون الدولي العام والدستوري ،مصر:دار الكتب القانونية ،2009 ،ص 28.

أما التعريف الذي نلاحظ شبه اتفاق بين الدارسين لموضوع الدولة فهو الذي يعرف الدولة" بأنها مجموعة من الأفراد ،يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين ،وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة".

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن هناك اتفاق بين الباحثين حول وجود أركان للدولة ألا وهي : الشعب والإقليم والسلطة الحاكمة.

1/ الشعب: يعتبر الركن الأساسي من أركان الدولة فلا يمكن تصور دولة بدون شعب ،لأنّ الشعب هو الذي ينشئ الدولة ،ولا يشترط حد أدنى لهذا الشعب كشرط لقيام الدولة * ،ولكن يجب أن يكون هناك عدد كاف من الأشخاص من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطارها الذي يتجاوز إطار العائلة والقبيلة[1].

وهناك مفهومان للشعب الشعب الاجتماعي والشعب السياسي ،ونعني بالاجتماعي مجموعة الأفراد الذين يقيمون على أرض الدولة والذين ينتسبون إليها عن طريق التمتع بجنسيتها ويطلق على هؤلاء رعايا الدولة الوطنيين.أما المفهوم السياسي للشعب فيعني الأشخاص الذين يتمتعون بالحقوق السياسية ،وهي الحقوق التي يقررها القانون للشخص باعتباره منتميا لبلد معين حتى من الاشتراك في الشئون الحكم السياسية وهم جمهور الناخبين.

كذلك هناك فرق بين مصلح الشعب والسكان و الأمة ،فالسكان هم جميع الأفراد المقيمين على إقليمها بغض النظر عن الجنسية[2]. أما الشعب فهو مجموعة الأفراد المتمتعين بجنسية الدولة أي مواطني أو

---

[1] نعيم إبراهيم الظاهر،المرجع السابق ،ص 47 .

* لا يشترط عدد معين فكما تقوم بمئات الملايين مثل الصين والهند ،فتقوم بعدد قليل من الأفراد مثل إمارة موناكو ،وأندرو ،وبعض الإمارات العربية. **راجع من:** أحمد حلمي خليل هندي ،الدولة والنظم السياسية والدستورية ،الإسكندرية :دار الفكر العربي ،2015 ،ص21.

[2] المرجع نفسه ،ص ص21 ،22.

رعايا الدولة أما الأمة فنعني بها ذلك التجمع البشري يرتبط أفراده بعضهم ببعض بروابط مادية وروحية في آن معا وتجمع بينهم الرغبة في العيش[1].

2/الإقليم: يعتبر الركن الثاني من أركان قيام الدولة والحيز الذي تمارس السلطة أعمالها في إطاره الثابت والمحدد بحدود معروفة ومعترف بها[2] ،ويقصد بالإقليم سطح الأرض وما تحته من أعماق (الإقليم الأرضي) وما فوقه من إلى الارتفاع الذي تحدده المعاهدات الدولية (الإقليم الجوي) ويشمل كذلك الإقليم المائي وهو الجزء الملاصق لحدود الدولة[3].

3/الحكومة: وهي التنظيم السياسي للدولة، وهي السلطة القائمة أو المنفذة لعملية الحكم ،والتي تقوم بدور وسيط بين الحكام والمحكومين ،وتهدف إلى تحقيق الحرية وتنفيذ القانون في نفس الوقت.

تمثل الحكومة العنصر الأساسي لقيام الدولة الشرعية ،وما يشملها من تنظيمات ومؤسسات وأنظمة سياسية وإدارية، فالحكومة هي النشاط المرتبط بالحكم، والممثل في ممارسة الضبط والسيطرة على الآخرين.

يترتب على اكتمال أركان الدولة أن يكون للدولة خصائص متميزة ،ولعل أهمها السيادة والشخصية المعنوية.

1/السيادة: تعتبر من أهم الخصائص المرتبطة بفكرة الدولة ،ومقتضاها أن سلطة الدولة هي سلطة العليا التي لا تعترف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها[4].

وللسيادة **وجهان** مختلفان السيادة القانونية والسيادة السياسية ،فالقانونية تعني بأن صاحب السيادة هو الشخص أو الهيئة التي يخلوها القانون أي سلطة إصدار الأوامر النهائية في الدولة ،وهي السلطة العليا في

---

[1] عصام علي الدبس ،النظم السياسية :أسس التنظيم السياسي ،عمان :دار الثقافة ،2010 ،ص ص26 ،27.

[2] قحطان أحمد سليمان حمداني ،المدخل إلى العلوم السياسية ،عمان:دار الثقافة ،2012 ،ص196.

[3] زهير أحمد قدورة ،النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري– دراسة مقارنة– ،عمان:دار وائل للنشر،2015 ،ص26.

[4] نعيم إبراهيم الظاهر،المرجع السابق ،ص 65.

الدولة أي هي صاحبة السلطة السيادة القانونية ،أما السيادة السياسية فنعني بها مجموع القوى التي تكفل تنفيذ القانون[1].

كذلك توجد للسيادة **مظهران** داخلية منها وخارجية ،أما الداخلية فلها معنى ايجابي ومضمونه أن الدولة تتمتع بسلطة العليا على جميع الأفراد والهيئات الموجودة على إقليمها و أن إرادتها تسمو على إرادتهم جميعا.

أما الخارجية فهي بعلاقة الدولة الخارجية مع الدول الأخرى ،ومقتضاها عدم خضوع الدولة لأي دولة أجنبية والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة ،ومن ثم فالسيادة الخارجية مرادفة للاستقلال.

وبناءا على ما سبق فالسيادة الكاملة تعني استقلالها الخارجي وسمو سلطانها الداخلي[2].

2/الشخصية القانونية:تعتبر الخاصية الثانية للدولة ويعني ذلك القدرة على اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات مثل الأشخاص الطبيعيين .ويعرف بعض الفقهاء بأنّها تشخيص قانوني للأمة.

ويترتب على الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية علاوة على أهلية التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات تأكيد الانفصال بين الحاكم والسلطة ،فالاعتراف هنا يعني أن الدولة وحدة قانونية مستقلة عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة ،وأنّ السلطة التي تتمتع بها إنّما تقوم من أجل خدمة أغراض الجماعة لا من أجل تحقيق مآرب شخصية للحاكم [3].

[1] أحمد عارف أرحيل الكفارنة ،مقدمة في العلوم السياسية ،عمان:دار قنديل للنشر،2011 ،ص96.

[2] زهير أحمد قدورة ،المرجع السابق ، ص ص 30 ،31.

[3] المرجع نفسه،ص34.

المطلب الثاني:أشكال الدولة.

تتخذ الدولة أشكالا مختلفة من حيث البساطة و التركيب ،و على هذا الأساس تم تقسيمها إلى نوعين هما:

***الدولة البسيطة:**هناك عدة تعريفات للدولة الموحدة أو البسيطة متقاربة المعاني ،تدور كلها حول نقطة ارتكاز واحدة وهي وحدة السيادة ،أي أن تكون هناك هيئة أو حكومة واحدة تدير شؤون الحكم في الدولة على المستوى الداخلي أو الخارجي يمكن وصفها بالدولة البسيطة أو الموحدة[1].

من أهم مظاهر وحدة الدولة:

1/وحدة السلطة: السلطة السياسية في الدولة واحدة ،فسلطات الدولة الثلاثة" التشريعية،التنفيذية، القضائية" واحدة ،تتولى وظائفها وفقا لدستور واحد وقوانين موحدة [2].

2/وحدة الجماعة البشرية:فالدولة البسيطة موحدة في العنصر البشري ،أي أنّ أفرادها يخضعون في حياتهم ومعاملاتهم لقوانين وأنظمة موحدة بغض النظر عما يوجد بينهم من فوارق واختلافات من حيث الجنس أو اللغة أو الدين[3].

3/وحدة الإقليم:الدولة البسيطة موحدة في عنصر الإقليم ،أي أنّ السلطة السياسية بما تصدره من قوانين وقرارات ،تسري على جميع أجزاء إقليم الدولة ،على الرغم من وجود اختلافات محلية[4].

وعلى ذلك فان الدولة الموحدة تتميز بعدم تجزئة السلطة الحكومية فيها ،سواء في تكوينها أو أسلوب ممارستها لاختصاصات ،كما تتميز بوحدة السلطة التشريعية التي تتولى سن القوانين التي يخضع لها أفراد

[1] سعيد السيد علي ،المرجع السابق ،ص179.

[2] عصام علي الدبس ،المرجع السابق ،ص 78.

[3] أحمد عارف أرحيل الكفارنة ،المرجع السابق،ص104.

[4] عصام علي الدبس ،المرجع السابق ،ص78.

شعبها ،وبوحدة السلطة القضائية التي يلجأ إليها هؤلاء الأفراد للفصل فيها بينهم من منازعات ،أو فيها بينهم بين الإدارة من منازعات.

و للدولة البسيطة أنواع تتمثل في:

1/النظام المركزي:هو قائم على اعتماد المركزية في الحكم ،وعدم السماح للتقسيمات الإدارية بأية صلاحيات تنفيذية إلا بأمر من السلطة المركزية ،فالقانون والأنظمة تصدر من المركز(العاصمة) وترسل إلى المحافظات لغرض التنفيذ بواسطة الموظفين في جميع أنحاء الدولة ،فالسلطة هرمية ،بمعنى آخر أن المركزية السياسية تسند إلى وحدة الدستور الذي يحتم وحدة السلطة عبر جهاز حكومي واحد ،وإن تعددت هيئاته ،وتغطي اختصاصاته جميع الإقليم ويباشر سلطته في مواجهة جميع أفرادها وتمارس السلطة في ظل المركزية بأسلوبين هما:

1. التركيز الإداري:أي تجميع سلطة البت والتقرير في يد الرئيس الإداري.

2. عدم التركيز :وهو نقل سلطة التقرير في بعض الاختصاصات إلى نوابه ومرؤوسيه ومن الأمثلة البحرين وقطر ولبنان وجبيوتي والفاتكان[1] .

2/**نظام الإدارة المحلية:** هو نظام قائم على المركزية ،مع السماح للأقاليم بالإدارة المحلية لشؤونها في القضايا الثانوية التي تخفف على أعباء الحكم المركزي قليلا كتعيين بعض الموظفين ،وحرية اتخاذ قرارات ذات صيغة تنفيذية ،والقدرة على تصّريف ومراقبة بعض الشؤون المالية الخاصة بها ،وبذلك يتم تشكيل (مجلس الإدارة المحلية) برئاسة رئيس الوحدة الإدارية والمحافظ ،ورؤساء الدوائر الحكومية ،وعدد من وجهاء المحافظ الذين يتم اختيارهم من قبل المحافظ ،أو انتخابهم من قبل المواطنين مباشرة.

ويتم في هذا المجلس مناقشة كل القضايا التي تهم الإدارة المحلية،وفقا للصلاحيات الممنوحة لها دستوريا،ورفع المقترحات إلى السلطة المركزية لإقامة مشاريع وخدمات مختلفة ،كما أنّ هناك مجالس اصغر

[1] قحطان أحمد سليمان حمداني ،المرجع السابق ،ص ص217، 218.

في الوحدات الإدارية الأصغر كالمديريات والنواحي التابعة للمحافظات برئاسة رئيس الوحدة الإدارية ،ومدراء الدوائر والشخصيات المحلية المهمة فيها[1].

3/نظام اللامركزية الإدارية:قد تأخذ الدولة الموحدة بنظام اللامركزية الإدارية الذي يقضي بتوزيع ممارسة الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطة المركزية في العاصمة وبين هيئات تتمتع بالشخصية المعنوية "الاعتبارية" :محلية" محافظات ،مدن ،بلديات ومرفقية :مصلحية" ومؤسسات عامة أو هيئات العامة بصلاحية البت والتقرير بالاختصاصات التي يخولها القانون ،وذلك تحت إشراف السلطة المركزية التي تمارس على هذه الهيئات نوعا من الرقابة الإدارية تسمى بالوصاية الإدارية.

مما سبق يتضح لنا ،بأنّ المركزية واللامركزية الإدارية نظامان يتعلقان بكيفية توزيع وممارسة الوظيفة الإدارية في الدولة ،وليس بكيفية تنظيم وممارسة الوظيفة الحكومية ،فسواء أخذ بهذا النظام أو ذاك ،فان ذلك لا يمس وحدة السلطة السياسية التي هي مظهر من مظاهر الدولة الموحدة أو البسيطة :فهناك دستور واحد للدولة ،وقوانين واحدة[2].

4/نظام الحكم الذاتي:هو النظام الأكثر مرونة وصلاحية في تطبيق القوانين لمنطقة معينة دون العودة للسلطة المركزية ،ويشترط لمنطقة الحكم الذاتي أن تكون متميزة ،كأنّ يكون سكانها من أصل أو لغة أو دين واحد أو أية رابطة أخرى ،وتتكون السلطة في منطقة الحكم الذاتي من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية المنتخبة التي تمارس الرقابة على الأولى ،ولهذا النظام سلطات وصلاحيات واسعة في الداخل ،ولها يشبه الوزارات كافة ،ولكنها لا تتعدى ولا تتجاوز ذلك إلى السياسة الخارجية والدفاع ،ومن أمثلة ذلك الحكم الذاتي

[1] عمر حمد عقيلة البرعصي ،سليمان عوض عبد النبي وآخرون ،المرجع السابق ،ص189.

[2] عصام علي الدبس ،المرجع السابق ،ص81.

لإقليم الباسك في اسبانيا ،وقد فشلت مشاريع الحكم الذاتي في كردستان العراق في الشمال وفي جنوب السودان ،رغم الجهود التي بذلت لتطبيقها [1] .

***الدولة المركبة**:يمكن تعريفها بأنها" اتحاد عدة دويلات أو ولايات مع بعضها البعض ،ولكن تتعدد صور ذلك الاتحاد وتختلف فيما بينها".

ويمكن استخلاص أربع صور للدولة المركبة على أساس تعدد صور الاتحاد بين الدول أو الولايات: الاتحاد الشخصي ،الكونفدرالي أو التعاهدي ،الاتحاد الحقيقي أو الفعلي ،وأخيرا الفيدرالي أو المركزي.

أولا:الاتحاد الشخصي:يقوم هذا النوع من الاتحاد بين دولتين أو أكثر تحت رئاسة دولة واحدة مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة وتنظيمها الداخلي المستقل.

وبالتالي فمظاهر الاتحاد لا تتجسد هنا إلا في شخص رئيس الدولة فقط ،لذلك لا يشكل الاتحاد الشخصي دولة واحدة ،بل تحتفظ فيه كل دولة بشخصيتها الدولية الكاملة ،وبكل اختصاصها التي ينظمها دستورها الخاص.و يترتب على الاتحاد الشخصي:

1- احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وانفرادها برسم سياستها الخارجية وتمثلها الدبلوماسي ومعاهدتها مع الغير وبالتالي في الحقوق والالتزامات التي تترتب لكل دولة وعليها لا تتعدى إلى أي دولة أخرى مشتركة في الاتحاد[2].

2- تصرفات كل دولة من دول الاتحاد تلزمها وحدها ولا تلتزم بقية دول الاتحاد الشخصي[3].

3- يعتبر رعايا كل دولة من الدول الداخلية في الاتحاد الشخصي أجانب بالنسبة للدول الأخرى.

---

[1] قحطان أحمد سليمان حمداني ،المرجع السابق ،ص219، 220.

[2] أحمد عارف أرحيل الكفارنة ،المرجع السابق ،ص105.

[3] زهير أحمد قدورة ،المرجع السابق ،ص39.

4- لا يلزم في الاتحاد الشخصي تشابه نظم الحكم للدولة المكونة له فكما يمكن أن يكون الحاكم ملكيا دستوريا في إحداهما يمكن أن يكون ملكيا مطلقا في الأخرى.

ومن أمثلة اتحاد الشخصي نجد[1]:

- الإتحاد بين إنجلترا وهانوفر الذي بدأ عام 1714 إلى عام 1848.
- الإتحاد الذي قام بين هولندا و لكسنمبورغ عام 1815 وانتهى عام 1890.
- إتحاد شخصي ما تم بين ايطاليا وألبانيا من عام 1939 حتى عام 1949.

ثانيا:الإتحاد الحقيقي أو الفعلي:هذا الإتحاد أعمق أثرا من الإتحاد الشخصي لأنّه يدمج الدولتين في شخص دولي واحد ،فبينما تستقل كل دولة بتدبير شؤونها الداخلية نرى رئيس واحد وهيئة واحدة يزاولان خصائص السيادة الخارجية ويمثلان الشخص القانوني الجديد الذي نتج عن اندماج الدولتين[2].

ويترتب على اندماج الدول أعضاء في الاتحاد الحقيقي وفقدانها لشخصيتها الدولية النتائج التالية:

1) فقدان كل من الدول أعضاءه لسيادة الخارجية ،وظهورها كدولة واحدة في مواجهة الآخرين ومواجهة بعضها البعض ويرأسها رئيس واحد.

2) قيام هيئات مشتركة وإدارة واحدة لكل الشؤون الخارجية والعسكرية وبعض الشؤون الداخلية.

3) من الناحية القانونية تتحمل كل الأعضاء مجتمعة المسؤولية الدولية الناجمة عن الأعمال التي بها الهيئات المشتركة للإتحاد ومع ذلك إن المعاهدات الدولية التي تبرمها تلك الهيئات تقيد كل الدول الأعضاء في الاتحاد وتكون الحرب فيه إن حدثت حرب أهلية.

[1] أحمد عارف أرحيل الكفارنة ،المرجع السابق ،ص106.

[2] مصطفى أبو زيد فهمي ،مبادئ الأنظمة السياسية ،الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة ،2003 ،ص48.

ومن أمثلة الإتحاد الحقيقي أو الفعلي الإتحاد الذي قام بين السويد والنرويج ما بين 1815 حتى عام 1905 .واتحاد النمسا والمجر مابين عام 1867 حتى عام 1918 ،والدنمارك مع ايسلند عام 1918 حتى عام 1944[1].

ثالثا:الإتحاد الإستقلالي:يتكون هذا الإتحاد من دولتين أو أكثر بحيث تحتفظ كل دولة باستقلالها عن دول الإتحاد الأخرى سواء من الناحية الخارجية أو من الناحية الداخلية ،كما تختص كل دولة برئيس خاص بها.

ويتمثل مظهر الاتحاد بين هذه الدول المستقلة عن بعضها في أن هناك تحالفات بينهم يرمي إلى تنظيم بعض الأغراض المشتركة كتنسيق الشؤون الاقتصادية بين دول الأعضاء أو تنظيم مسائل الدفاع بين هذه الدول أو حفظ السلام وحل المنازعات التي قد تقوم بينهم أو مع الدول الخارجية عن هذا الاتحاد.

ويتولى تنظيم المسائل المشتركة التي نصت علها معاهدة التحالف ،هيئة تضم ممثلين عن الدول الأعضاء بحيث لا تختص هذه الهيئة إلا بالمسائل التي نظمها معاهدة التحالف التي ربطت بين هذه الدول[2].

أهم ما يترتب على قيام الاتحاد الكونفدرالي بالنسبة للهيئة المشتركة هو ما يلي:

1) يقوم الإتحاد على أساس معاهدة دولية (لتحقيق أهداف معينة بأساليب معينة) بين دولتين مستقلتين أو أكثر ،ويمثل اتحاد دائما وإن كانت هناك إمكانية إنسحاب أي عضو ،بشروط معينة.

2) ينشأ هيئة مشتركة ذات كيان مستقل ،مهمتها خدمة أهداف التكتل ولا تمتلك هذه الهيئة (أو الهيئات المتفرعة عنها أو المرتبطة) حق تمثيل الدول الأعضاء فيها ،إلا في أضيق الحدود ،بموجب إجراءات قد تحدد في كل حالة على حدة ،فليس لهذه الهيئة شخصية دولية مستقلة بمنأى عن الدول الأعضاء.

3) ليس للهيئة المشتركة سلطة مباشرة أو تنفيذية على حكومات ورعايا الدول الأعضاء ،ويحتفظ رعايا الدول بجنسياتهم.

---

[1] أحمد عارف أرحيل الكفارنة ،المرجع السابق ،ص ص 107 ،108.

[2] محمد نصر مهنا،في نظرية الدولة والنظم السياسية ،الإسكندرية:دار الجامعي الحديث ،2001،ص ص 69 ،70.

4) ومن أمثلة الاتحاد الكونفدرالي:الجامعة العربية التي تعبر صورة وتطبيقا حديثا للاتحاد الاستقلالي ،يبدو ذلك واضحا من خلال مواد الميثاق التي عبرت عن استقلالية كل دولة من دول هذا الاتحاد وما تحرص عليه من التمسك بسيادتها الكاملة والاحتفاظ بذاتيتها واستقلالها [1].

رابعا:الإتحاد الفيدرالي أو المركزي:الاتحاد المركزي ليس اتفاقا بين دول ،ولكنه في الواقع دولة مركبة تتكون من عدد من الدول أو الدويلات معا وأنشأت دولة واحدة تنفى أيها الشخصية الدولية لهذه الدويلات الأعضاء.

يمكن تعريفه بأنّه دولة واحدة مكونة من ولايات أعضاء:متحدة في ظل دستور عام يوزع السلطة بين الولايات والحكومة المركزية المشتركة بحيث يضمن للولايات المتحدة حكم وتنظيم معظم أمورها الداخلية بينما تتولى الحكومة المركزية المشتركة إدارة العلاقات الخارجية للدولة وبعض الأمور الداخلية للولايات ككل.

ينشأ الاتحاد المركزي عادة بطريقتين:

1. إما ينشأ نتيجة تجمع رضائي أو جبري لدول كانت مستقلة فاتحدت فيها بينها وانبثقت عن اتحادها دولة اتحادية كما حدث في الولايات المتحدة وسويسرا.

2. أو ينشأ نتيجة تقسيم مقصور لأجزاء متعددة من دولة سابقة كانت بسيطة وموحدة كما حدث في الاتحاد السوفييتي(سابقا)[2] .

[1] أحمد عارف أرحيل الكفارنة ،المرجع السابق ،ص109.

[2] المرجع نفسه ،ص ص111 ،112.

المطلب الثالث:وظائف الدولة.

هناك العديد من الوظائف التي تقوم بها الدولة الأساسية منها أو الثانوية:

أولا:الوظائف الأساسية :يمكن القول بأن الدولة تقوم في الوقت الحاضر بعدة أعمال أساسية منها:

1. وظيفة الدفاع الخارجي :وذلك بتأمين الدولة ورعاياها من أي اعتداء خارجي عن طريق إقامة الجيش فيها.

2. وظيفة الأمن الداخلي:وذلك بالسهر على تحقيق الأمن وحماية المواطنين في أنفسهم وأموالهم من أي اعتداء يمكن أن يتعرضوا له ،الأمر الذي يقتضي استخدام القوة لردع المخالفين عبر إيجاد قوات الأمن والشرطة .

3. تحقيق العدل بين الأفراد وذلك بإقامة القضاء للفصل بين المنازعات التي تنشأ بينهم[1].

ثانيا:الوظائف الثانوية:كما يسميها جانب من الفقه الدستوري ،المرتبطة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وهي لا تتعلق بمظاهر السيادة سواء الداخلية منها أو الخارجية ،بمعنى آخر هي تلك التي يجوز ألا تمارسها الدولة ،أو تمارسها بالتعاون مع الأفراد العاديين ،كالتعليم والمؤسسات البنكية ووسائل النقل والمواصلات....إلخ[2].

وتختلف وظيفة الدولة أو مدى تدخلها في هذه المجالات باختلاف المذاهب السياسية التي تعتنقها كل دولة في هذا الإطار نلاحظ ثلاثة من المذاهب السياسية التي سادت أو لا تزال تسود في عالمنا ،حددت دور أو وظيفة الدولة وفقا للتصورات المنبثقة عن هذه الإيديولوجيات التي تتضمنها هذه المذاهب،وهي:

[1] المرجع نفسه،ص 117.

[2] سعيد السيد علي ،المرجع السابق ،ص226.

1. المذهب الفردي أو الحر أو الليبرالي: يقر أصحاب هذا المبدأ ضرورة قيام الدولة ويحددون واجبها الوحيد هو حماية حياة الأفراد وحريتهم وأملاكهم من الاعتداء الداخلي أو الخارجي وليس هناك ما يبرر لها القيام بأي عمل آخر مهما كان نافعا[1].

طبقا لهذا المذهب تقتصر وظيفة السلطة الحاكمة على نطاق الدولة الحارسة القائمة على حماية الأمن الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة ،أما عدا ذلك فهو متروك للأفراد يباشرون بحرية تامة دون أدنى تدخل من السلطة الحاكمة لأنه محظور عليها.

أما الديمقراطية فيكمن القول أنها تنعكس(عادة) في الجانين السياسي والاجتماعي من هذا المذهب فمفهوم الديمقراطية حاليا يختلف عن مفهومها القديم ،فالديمقراطية قديما لا تعترف كثرا بالحريات الفردية ولا تقيم أي وزن يذكر للفرد ،بل تفضل التأكيد على (مصلحة الجماعة) بينما الديمقراطية الحالية تلتزم بمبدأ السيادة للشعب ،وتعترف للأفراد بحقوق وحريات لا يمكن أن تنال منها ،أو تعتدي عليها.

فالفرد هو(بصفة عامة)هدف النظام السياسي القائم على المذهب الفردي ،ويشار غالباً إلى المذهب الفردي بـ (الرأسمالية) والأصح أنه يسمى المذهب الفردي ،كما أن الرأسمالية تقوم على الحرية الاقتصادية وهي الجانب الاقتصادي فقط من المذهب الفردي الحر [2].

ومن كل ذلك يمكن تحديد وظائف الدولة وفقا للمذهب الفردي بما يلي:

1. حماية الأفراد من العدوان الخارجي والداخلي.
2. حماية الملكية الخاصة وتشجيعها وعدم مصادرتها.
3. رعاية وتعويض الأفراد من الكوارث غير المتوقعة.

[1] عبد الهادي الجوهري ،دراسة في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي ،الإسكندرية:المكتبة الجامعية ،2001 ،ص145.

[2] أحمد عارف أرحيل الكفارنة ،المرجع السابق،ص ص 118 ،119.

4. إقامة القضاء للفصل في المنازعات بين الأفراد[1].

انطلاقا مما سبق يمكننا إيجاز أهم المرتكزات الأساسية لهذا المذهب فيما يتعلق بدور الدولة ،والتي تتمثل بما يلي: ***الفردية**:فحسب المذهب الفردي الليبرالي ،فان المجتمع والدولة مسخران لخدمة الفرد ،فحقوق الفرد المتمثلة بفكرة وعقيدته وماله وحريته في مواجهة السلطة بشكل خاص هي أساس المذهب الفردي ،ومن هنا فإن الدول التي طبق لديها النظام السياسي هذا المذهب حال إقرار الفكر السياسي لهذا المذهب ،فقد أصدرت إعلانات حقوق الإنسان والمواطنِ ،ومن هذه الدول فرنسا والولايات المتحدة الامريكية.

***الليبرالية السياسية**:وهي المفهوم الذي من خلاله يتم التوفيق بين الحرية والسلطة ،وذلك من خلال الإقرار بأن السلطة هي التعبير عن مجموع إرادات الأفراد ،والتشريعات التي تصدر بصورة قواعد مجردة تطبق على جميع الأفراد بالتساوي.

***الرأسمالية كأساس للنظام الاقتصادي الليبرالي**:حيث أن هذا النظام الاقتصادي الليبرالي" الحر" يمنح الفرد حق تملك وسائل الإنتاج بدون حد ،وعلى الدولة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية،وترك هذا النشاط للأفراد،في ظل مبدأ حرية التجارة والصناعة وحرية المنافسة ،ولكن في ظل تنظيم ورقابة الدولة لهذه الحريات[2].

2. المذهب الاشتراكي: إذا كان المذهب الفردي يجعل من الفرد غاية النظام وهدفه ،فإن المذهب الاشتراكي يذهب إلى عكس ذلك ،حيث يجعل الجماعة هي هدف النظام ،ومصلحتها تعلو على مصلحة الفرد[3].

يرى أنصار المذهب الاشتراكي بضرورة تدخل الدولة في جميع نشطات الأفراد ،واختلفوا حول مدى التدخل وفي هذا الإطار يوجد تياران متمايزان:الجماعة والشيوعية.

---

[1] قحطان أحمد سليمان حمداني ،المرجع السابق ،ص ص242، 243.

[2] عصام علي الدبس ،المرجع السابق ،ص 69.

[3] سعيد السيد علي ،المرجع السابق ،ص239.

✓ **الجماعية** :فأنصار الجماعة ،يرون بوجوب إلغاء الملكية الفردية ،ولكن باستثناء بعض الملكيات الخاصة المعدة لإشباع حاجات الأفراد المباشرة ،ولذلك يتوجب على الدولة السيطرة على مصادر الإنتاج الأساسية باستثناء بعض هذه المصادر التي لا تسمح لمالكيها باستغلال العمال.

✓ **الشيوعية**:يرى أنصارها أيضا بوجوب إلغاء الملكية الفردية ،ولكن بشكل أكثر تطرفا مما يراه أنصار الجماعة ،فهم لا يسمحون بوجود أية ملكية خاصة ،ولذلك يتوجب على الدولة السيطرة على جميع مصادر الإنتاج بدون استثناء ،وإدارتها وتوزيع ثمارها على جميع الأفراد بصورة عادلة[1].

3. المذهب الاجتماعي:يقوم هذا المذهب على إعلاء مصلحة فوق الأفراد وتقديم حقوقها على حقوق كل فرد وإنكار الفردية المطلقة واعتبار الجماعة لا الفرد هدف السلطة وأساس النظام،وكان أوجسن كونت خير موجه للاتحاد الاجتماعي في الفكر السياسي والاقتصادي والقانوني.

إذا كان المذهب الاجتماعي لم يذهب إلى تقديس الفرد وحقوقه واعتباره شخصية مصونة لا تمس الفرد كما ذهب إليه المذهب الفردي– فانه لم ينكر الفردية بكامل صورها ومعانيها كما تأخذ به الاشتراكية المتطرفة. بل يقف موقفا وسطا نقطتي الطرف لكل من المذهبين الفردي والاشتراكي وبالتالي يأتي تدخل الدولة لإصلاح المجتمع من خلال الاحتفاظ بالقيم المعروفة مع التوسع في بعض جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية أحيانا.[2]

[1] عصام علي الدبس ،المرجع السابق ،ص 73 ،74.

[2] أحمد عارف أرحيل الكفارنة ،المرجع السابق ،ص 129.

المبحث الثاني:ماهية بناء الدولة.

نحاول في هذا المبحث التطرق على مفاهيم بناء الدولة والتي تختلف باختلاف التوجهات فمنها ما هو سياسي واجتماعي ومؤسساتي ،ووصولا إلى علاقة المفهوم بالمفاهيم الأخرى التي تتداخل معه.

المطلب الأول:مفهوم بناء الدولة.

أولا: تعريف البناء:

تعود فكرة البناء إلى العلوم البيولوجية ،حيث لا يمكن فهم مفهوم البناء دون الرجوع إلى البيولوجيا[1] وعلى أساسها انتقل المفهوم إلى الدراسات الانثروبولوجيا والاجتماعية ليتلقاها بعد ذلك علماء السياسة ويكيفوها مع طبيعة حقل الدراسات السياسية.حيث ناظر علماء الانثروبولوجيا وعلماء الاجتماع بعدهم المجتمعات بالكائنات الحية (العضوية) ،وبلغت تلك المناظرة ذروتها عند أوجست كونت ،وهربت سبنسر ،وراد كليف براون ،ومالينوفسكي[2].

فحسب علم البيولوجيا "الذي يقاوم لبقاء العضو البيولوجي حيا مستمرا ليس جزءا فرديا معينا في هذا العضو البيولوجي ،وإنما الذي يقاوم هو نمط من الخصائص والمحددات ،يكون وحدة بينهما علاقات معينة،هي ما أطلق عليه البناء ،وقياسا على البيولوجيا رأى: كليف براون:أن الذي يقاوم لبقاء المجتمع حيا مستمرا ليس فردا أو أفرادا معينين ،وإنما هو نمط معين من الخصائص والتفاعلات والعلاقات بين الأفراد هو ما يطلق عليها البناء[3].

---

[1] نصر محمد عارف ، إبيستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنيج ،بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002 ،ص270.

[2] محمد شلبي ،المنهجية في تحليل السياسي ،المفاهيم والمناهج ،الاقترابات ،والأدوات ،الجزائر ،(د د ن) ،1997 ،ص 171.

[3] نصر محمد عارف ،المرجع السابق ،ص270.

أما معنى البناء في حقل السياسة المقارنة فهو دلالة مرتبطة بعملية التأسيس السياسي والتي يعرفها **هيليو جاكورايبة** "بأنها عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة ،ويقترح في هذا المجال ثلاثة عوامل هي: التعبئة السياسية ،التكامل السياسي ،والتمثيل السياسي.ويقسم كل متغير إلى متغيرات فرعية تحدد مقاييس الاختلافات ،وتوضح المتغيرات الناتجة في النظام السياسي عن الزيادة في عامل المشاركة . فعلى سبيل المثال يجزأ مفهوم التعبئة السياسية إلى عملية التنشئة السياسية ،التي تقاس بدرجة ودقة توافق مشاركة الجماعة في الثقافة السياسية ،وهذا يؤدي إلى زيادة التأسيس في النظام السياسي.

حسب **دافيد إيستن**:فالبناء مرادف للأساس الذي يدل على" **:وجود علاقات متشابكة وثابتة ومجتمعة بصورة دائمة**" [1].فالأساس هو بحد ذاته ظاهرة يبرز من خلالها تجسيد عمل معين بصورة ثابتة.

أما **صمويل هنتجتون (Huntington)** فأشار إلى تأسيس التنظيمات والإجراءات ،والإستقلالية والتماسك بعكس التكيف ،والبساطة ،والخضوع ،والتفكك .حيث استخدم **هنتجتون** مفهوم الانهيار بصيغة الانحلال السياسي(**Political decay**)الذي يصيب المجتمعات المتخلفة في سياق عملية التحديث بالإضافة إلى أن لجنة السياسة المقارنة أطلقت مفهوم البناء على مفهوم الجماعة [2].

ثانيا:تعريف بناء الدولة: يعتبر مفهوم بناء الدولة قديما وحديثا في آن واحدة ذلك أنّ:

المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،والذي تزامن مع موجة استقلال الدول التي كانت خاضعة للاستعمار وحتى نهاية الحرب الباردة ،كان يراد به" **إقامة مؤسسات مستقرة،تستهدف تحقيق التبعية والاستعمار الجديد وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل تقود عملية التنمية**".

---

[1] محمد أمين بن جيلالي ،"مشكلة بناء الدولة دراسة ابستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة" ،مذكرة الماجستير. (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،تخصص السياسات المقارنة ،2014/2013).ص 34.

[2] المرجع نفسه ،ص 35.

أما المفهوم الذي شاع بعد الحرب الباردة ،فهو يركز على "إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم ،ومن ثم يتوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها،و ذلك من خلال إعادة هندسة سياسية واجتماعية لهذه الدول ،تمكنها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي".

فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة ،صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي ،وأصبح الحديث عن مصادر الخطر في الدولة الفاشلة والواهنة أكثر منه في الدول القوية أو في بعضها[1].

بناء على ذلك برزت العديد من التعاريف التي تناولت بناء الدولة و يمكن أن نركز على أهم التعريفات على النحو التالي:

- ✓ **الموسوعة السياسية** تعرف بناء الدولة على أنه"عملية إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة وأدائها لوظائفها بفعالية ،وأساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة وطرح النظرة المحلية الضيقة جانبا.[2]
- ✓ **ويعرف الأستاذ حامد ربيع** بناء الدولة كونها " تشير إلى تعزيز القوة النسبية للدولة أو توزيع القدرة التنظيمية للدولة في مواجهة المجتمع"[3].
- ✓ ويرى **الدكتور حسام الدين علي مجيد** أن هناك اتجاهان رئيسيان في تعريف بناء الدولة:

الاتجاه الأول: يشدد على فكرة أن بناء الدولة هو" عملية تنموية اجتماعية – سياسية ،عادة ما تستغرق فترة زمنية طويلة بحيث تتيح للمجتمعات المفككة في المستهل أن تغدو مجتمعاً موحداً متطابقاً مع كيان الدولة في

---

[1] المرجع نفسه،ص ص:38، 39.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ،(د د ن)،(د ت ن) ،2003 ،ص80.

[3] محمد لبوخ ،"عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي" ،مذكرة الماجستير. (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،تخصص السياسات المقارنة ،2014/2013)،ص 25.

نهاية المطاف ،ولا يعني ذلك أن هذه عملية ستستمر تلقائيا ،بل إنها قد تحدث أصلا على النحوين معاً ،وهو السائد عملياً .

الاتجاه الثاني :فيؤكد على أن بناء الدولة هو هدف سياسي في المقام الأول ،بحيث يسعى الساسة من الخارج أو الداخل إلى خلق وتقوية نظام سياسي منشأ أساسا في ظل دولة –أمة ،وذلك من أجل تحقيق مصالحهم،أو ابتغاء التعزيز من سلطتهم،والعمل على إضعاف سلطة خصومهم.ففي السياق الاتجاه الثاني يدافع اللاعبون الداخليين عن نموذج الدولة – الأمة بهدف الاحتفاظ بالسلطة ،أو أن اللاعبون الخارجيين هم الذين يسعون إلى تحقيق الهدف ذاته ،وبالتالي فإن بناء الدولة ضمن هذا الاتجاه يمكن أن يكون "إستراتيجية تنموية أو امبريالية "،منوطة بالظروف السياسية واللاعبين السياسيين[1].

✓ ويرى **تشارلز تيلي (Charles Tilly)**عام 1975 بناء الدولة على أنها":**عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة،لها سلطة السيطرة على أقاليمها،وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة**"[2].

✓ أما بالنسبة فرانسيس فوكوياما فيعرف بناء الدولة على أنها" **تقوية المؤسسات القائمة وبناء المؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء الاكتفاء الذاتي،وهو بذلك نقيض تحجيمها،أي تقليص كل من مدى وقدرة الدولة في أن معا**"،وهذا المعنى يحيل بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع،للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع ،وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين ،وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي.[3]

---

[1] حسام الدين علي محمد ،إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج و التنوع ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2010 ،ص ص 78 ،79.

[2] فخر الدين ميهوبي ،إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار،الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية ،2014 ،ص37.

[3] فرانسيس فوكويا ما،بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ،تر:مجاب الإمام ،الرياض: العبيكان للنشر،2007 ،ص11.

✓ كما عرف **المنظور التاريخي الامبريقي**:بناء الدولة على أنها " نتاج للجهود التاريخية لمواجهة سلسلة من المشاكل الحاسمة الرئيسية مثل: الدفاع ضد العدوان الخارجي ،والحفاظ على النظام الداخلي وتوفير الأمن الغذائي ،ولقد نشأت عملية بناء جهاز الدولة عن طريق التجنيد وتدريب الموظفين المدنيين والعسكريين وتنظيمهم في منظمات بيروقراطية في إطار الجهود المبذولة لمواجهة ومعالجة سلسلة من المشاكل المتعلقة بالدفاع والنظام الداخلي واستخراج الموارد والدخول والتحكم والإنفاق ،ولقد ساعدت الطريقة التي تمت بها مواجهة هذه المشاكل على تفسير الاختلافات بين المؤسسات السياسية بين الدول وبينت في نفس الوقت أن عملية بناء الدولة تمت لأن تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية الأمر الذي يتطلب وجود سلطة وقوة قسرية لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك[1].

✓ وأيضا تعرف بأنها "عملية بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها: الأمن ،والعدالة ،وسيادة القانون فضلاً عن التعميم والصحة التي تلبي جميعها تطلعات المواطنين. لكن هذه القدرة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى ،بل تختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى .وهذا ما يبرز جليا في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وانجاز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتمثيل المواطنين .

✓ ويشير المجتمع الدولي منذ التسعينات بأن مفهوم بناء الدولة يعبر عن" مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الجهات الفاعلة الوطنية أو الدولية لإنشاء وإصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة التي تآكلت فيها بشكل خطير أو هي مفقود . وتشمل الأهداف الرئيسية لبناء الدولة توفير الأمن ،وإرساء سيادة القانون ،والتسليم الفعال

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي ،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة:دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ط2،عمان :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004 ،ص134.

للسلع الأساسية والخدمات من خلال مؤسسات الدولة الرسمية الوظيفية، وتوليد شرعية سياسية لمجموعة مؤسسات الدولة التي يجري بناؤها[1] .

✓ كما حددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بناء الدولة بأنه:"عمل هادف لتطوير قدرات المؤسسات وشرعيتها الدولة فيما يتعلق بعملية سياسية فعالة للتفاوض على مبادلة المطالب بين الدولة والمجموعات المجتمعية .وستكون الشرعية النتيجة الرئيسية لفعالية هذه العملية على مر الزمن، وإن كانت شرعية قد تكون أيضا جزءا لا يتجزأ من الهويات التاريخية والمؤسسات معا ،والقدرات والموارد ،والمؤسسات والشرعية والسياسة الفعالة القادرة على الجمع بين الإنتاج والمرونة" [2].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن بناء الدولة تعبر عن ذلك الجهد الواع الذي يضطلع به القائمون على إدارة شؤون البلاد في المجالات السياسية المتعلقة بإقامة هندسة سياسية تراعي الحقائق الاجتماعية وتضمن المشاركة ومراعاة حقوق الإنسان وكرامة المواطن وبناء مؤسسات إدارية وتنظيم إقليمي ،والقيام بمؤسسات اقتصادية من بنوك ومؤسسات مالية وعسكرية ودستورية وتعزيز الموجود منها لكي تحمي الوحدة الترابية وتخضع للقانون[3].

ومن خلال المفاهيم السابقة ،نستخلص أنّ بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص ،الذي يمكن اختصاره في المميزات التالية :

[1] Verena Fritz and Alina Rocha Menocal**,** Understanding State-Building from a Political conomy Perspective : An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement; **Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, Overseas Development Institute**, September 2007,p13.

[2] State-Building, Peace-Building and Service Delivery in Fragile and Conflict-Affected States: Literature Review, **Final Report**,13th May 2011.p7**.**

[3] خالد بشكيط ،" المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي" ،مذكرة ماجستير.(جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص دراسات افريقية ،2011/2010.) ص66.

1ـ أنها عملية(process) : أو تطور وليست مرحلة (Stage) أو درجة بمعنى "أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة،والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.مع ملاحظة أنّ النظر إلى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

2ـ الديناميكية(Dynamic) :أي أنّها لا تعرف نقطة تنتهي عندها،فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية،بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة .

3ـ النسبية(Relative) :كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أنّ بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي .

4ـ الحياد(Neutrality) :من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي(، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنّها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يُحدّده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً.

5ـ العالمية(universality) :بمعنى أنّ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجةً مترتبةً على اعتبارها عملية ،كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً[1].

[1] محمد لبوخ ،المرجع السابق ،ص ص 28 ،29.

المطلب الثاني:بناء الدولة والمفاهيم المرتبطة بها.

هناك مفهومين يتداخلان مع مفهوم بناء الدولة يتمثلان في (بناء الأمة–الاندماج):

أولا:بناء الأمة(Nation–building):يراد بمفهوم بناء الأمة– في المنظور الغربي بأنها:

" عملية دعم التكامل القومي بإنشاء مؤسسات قومية مشتركة ورموز للوحدة وهذه العملية مهمة بالذات في الدول ذات الحدود المصطنعة الناتجة عن تصفية الاستعمار الأوروبي التقليدي، والتي تحتاج إلى التنمية المزدوجة للسلطة العامة والولاء القومي"[1].

وبناء الأمة حسب الموند **Gabriel Abraham Almond** (1911–2002) تعني:"تلك العملية التي ينقل بها الأفراد ولائهم وارتباطهم من الجهات المحلية ليصبح هذا الولاء نحو السلطة المركزية المتمثلة في النظام السياسي. وترتبط أزمة بناء الأمة بالنظام الثقافي للمجتمع، فالمشكلة في تحويل الولاء التقليدي المحلي إلى ولاءات أخرى كالدين، والعرق، أو الطبقة "[2].

ويتضح أن بناء الأمة تشير إلى ذلك الجهد الرامي والمركز على خلق أو نقل الشعور بالانتماء ،والولاء للقبيلة والعشيرة إلى الولاء ،والانتماء للدولة الحديثة،ويكون ذلك من خلال توفر هذه الأخيرة على القدرة التكاملية والاندماجية والتي تتمثل في تحقيق انصهار المواطنين بهدف خلق رباط قومي بينهم وهو ما يعرف بالهوية القومية التي تعتبر جوهر هذه العملية لتحقيق الولاء للدولة (الوطن)،ويكون من خلال نظام التعليم الجماهيري وأدوات التنشئة السياسية والثقافية السياسية التي تكرس مفهوم المواطنة[3] .

[1] محمد أمين بن جيلالي ،المرجع السابق ،ص 43.

[2] المرجع نفسه ص 44.

[3] محمد لبوخ ،المرجع السابق ،ص 32.

ويختلف بناء الأمة عن بناء الدولة ،فبناء الدولة يعني بناء الولاء، للبيروقراطية و المؤسسات السياسية اللازمة لاستمرار الدولة في أداء وظائفها ،أما بناء الأمة ،فهي العملية التي من خلالها ينتشر الوعي القومي بين المجموعة القومية[1].

وغالبا ما يكون الأوروبيون أكثر وعيا بالفرق بين الأمة والدولة فيشيرون إلى أن بناء الأمة بمعنى إقامة مجتمع يرتبط أفراده بتاريخ وثقافة مشتركين يتجاوز قدرة أية قوة خارجية على تحقيقه.وهم بالطبع محقون في ذلك ،لكن الدول يمكن بناؤها عن عمد وبشكل مدروس،[2] كذلك نجد أن هناك جدل كبير بين الأوروبيين وبين الامركيين حول استخدام مفهوم بناء الدولة وبناء الأمة ، وأيهما أسبق ،وكل يستند في ذلك إلى التجربة التاريخية ،فالأوربيين يستخدمون بناء الدولة إذ أسس القادة السياسيون الدولة ،ثم حاولوا إيجاد امة من شعوب التي كانوا يحاولون حكمها،لذلك هم أكثر وعياً بالفرق بين الأمة والدولة من الأمريكيون،أما الأمريكيون فإنهم يعمدون إلى استخدام بناء الأمة انطلاقا من التجربة القومية الأمريكية في حرب الاستقلال،إذ نشأ وعي جمعي بين أولئك الذين شاركوا في تلك الحرب بضرورة إنشاء المؤسسات التي تنضم سير المجتمع الجديد[3] . كذلك نجد أن المفهومين يقتربان من بعضهما البعض ويكمل أحدهما الأخر ،إذ أن كليهما يستهدف إيجاد شبكة علاقات واسعة وعميقة بين الدولة والمجتمع،وكليهما يستهدف الفرد– المجتمع في المحصلة النهائية.

[1] وليد سالم محمد ،مأسسة السلطة وبناء الدولة –الأمة (دراسة حالة العراق) ،عمان:الأكاديميون للنشر ،2014 ،ص ص 45،66.

[2] فرانسيس فوكوياما ،المرجع السابق ،ص175.

[3] عمار محمود عباس ،القضية الكردية إشكالية بناء الدولة ،(د م ن):دار العربي،ص 15.

ثانيا:الاندماج:يعد الاندماج بمثابة الغاية الأهم في مشروع بناء الدولة – الأمة ،بحيث تجري عمليات الاندماج في كافة أصعدة الدولة وهياكلها ،فهو كيان مشترك من حيث شعور الإفراد والجماعات بحسن المقاسمة والمشاركة[1].

لذالك يعتبر الاندماج من الوسائل المهمة لبناء الدولة ،فلا يمكن بناء مؤسسات دولة قوية على المدى الطويل دون أن يكون هناك حد أدنى أو على الأقل من الاندماج بين مكونات المجتمع [2].

فالاندماج إذا" هو بمثابة العملية التي توحد جماعات متباينة بعضها عن بعض ثقافيا واجتماعيا ،وذلك في إطار وحدة إقليمية واحدة ،ومن ثم إنشاء هوية قومية جامعة. وهو يتفق مع ما يذهب إليه **موريس دوفرجيه** الذي وصف الاندماج بأنه عملية توحد المجتمع وتميل إلى جعله مدينة منسجمة قائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع بأنه نظاما حقا.

حيث يسعى الاندماج إلى الدفع باتجاه بناء مجتمع سياسي متناغم سياسيا وثقافيا من حيث التطابق بين الدولة بوصفها وحدة سياسية . والأمة بوصفها وحدة ثقافية، من جانب آخر، سوف يقيم الاندماج الدولة على أساس تقديس النظام وحمايته بحيث يشعر المواطن حينها بقوة نظام الدولة – الأمة لكونه أصلا قائما على أساس تماسك الانتماء الثقافي للأمة، وقوة الانتماء السياسي للدول[3].

واستنادا لما تقدم فان الاندماج لا يحدث على مستوى واحد في المجتمع بل يحدث على عدة مستويات فقد يكون قومياً أو إقليماً أو قيمياً أو سياسياً وقد تتداخل جميع هذه المستويات مع بعضها لتعطي صورة للاندماج الفعلي الشامل في المجتمع وكما يأتي:

---

[1] رعد عبد الجليل ،مصطفى الخليل وآخرون ،"نموذج الدولة . الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية" ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 33 ،2012،ص121.

[2] وليد سالم محمد ،المرجع السابق ،ص84.

[3] محمد أمين بن جيلالي ،المرجع السابق،ص 83.

1-**الاندماج القومي(National Integration)** : يشير تحديدا إلى قضية إيجاد حس الهوية القومية الإقليمية التي تهيمن على كل ما يليها من الولاءات الثانوية ،أو تقصيها إقصاء ،فالاندماج وفقا لهذا المعنى يفترض عموما وجود مجتمع متنوع ثقافيا .بحيث تتميز فيه كل جماعة بلغتها الخاصة أو بغيرها من الخصائص الثقافية.وتعنى عملية الاندماج في هذا المسار بمشكلة كون الدولة نفسها تتشكل من وحدات سياسية مستقلة ومتمايزة ،يتمايز على أساسها الأفراد بعضهم عن بعض.بعبارة أخرى تشير عملية الاندماج القومي إلى بناء هوية ثقافية جامعة ،وكل ما عداها يدخل في إطار الهويات الفرعية التي تخضع لتلك الهوية.

2- **الاندماج الإقليمي (Territorial Integration)** :يعني إنشاء سلطة مركزية قومية تعلو على شتى الأقاليم و الوحدات التي قد تكون فيها جماعات متباينة ثقافيا أو اجتماعيا ،والتعامل معها على أساس المساواة بمعنى آخر،العمل على تحويل الأطراف ولاءاتهم نحو المركز،الذي يتمتع بالسلطة على جميع مكوناته فتغدو محصلة ذلك متجسدة في قيام مجتمع سياسي جديد يعلو على مختلف الجماعات والكيانات الموجودة بحيث تصبح خصائص المركز وهويته الثقافية هي الغالبة على خصائص الأطراف وهوياتهم وفي سبيل استمرارية هذه الهيمنة،يعمد المركز إلى انتهاج المأسسة ،التي تؤدي عمليا إلى تنمية فاعلية الدولة من خلال توزيع المهام والتخصص الوظيفي ،من حيث استحداث هياكل تنظيمية بشكل مستمر حتى تتفاعل بدورها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ،ثم تستوعبها على النحو الذي يكسب الدولة حالة الاستقرار[1] .

6-**الاندماج بين النخبة والأفراد(Elite Mass Integration)** :تشير هذه العملية على ضرورة وجود تفاعل مستمر بين الحاكمين والمحكومين ،بمعنى أن السياسات المتبعة من قبل الحكومة تحظى بالرضا والقبول من جانب المحكومين ،فلا بد أن يكون هناك اتفاق في القيم والأهداف بين الحكومة والمجتمع ،وأن مجرد وجود اختلاف في الأهداف والقيم بين النخبة والجماهير لا يعني عدم الاندماج لا طالما أن المحكومين

[1] رعد عبد الجليل ،المرجع السابق،ص 123.

يتقبلون حق الحكام في الحكم ،ومرد ذلك هو الثقافة السياسية في المجتمع والتي هي في حقيقتها تشير إلى نمط من الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي[1].

2-**الاندماج القيمي(Value Integration)** :يعني الاندماج القيمي إيجاد حد أدنى من الإجماع على القيم والمبادئ اللازمة ،بغية الحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي .وقد يشتمل هذا الإجماع العام على القيم العليا ذات الصلة بالعدالة والمساواة ،وتحقيق الرفاه الاقتصادي ،وتقاسم موروث مشترك ،بمعنى آخر الاتفاق على بيان ماهية الغايات الاجتماعية، أو قد يشير في معنى مقارب إلى إيجاد حد أدنى من الإجماع على القيم الجوهرية للمجتمع السياسي، إلى جانب إجراءات ووسائل تحقيق تلك القيم، وكيفية تسوية الخلافات في حال نشوئها[2] .

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الاندماج هو الأساس الذي ترتكز عليه عملية بناء الدولة ،وبناء الأمة أيضا،إذ أن استقرار المجتمع وتعايش مختلف مكوناته مسألة ضرورية لنجاح هاتين العمليتين،فوحدة الولاء ضروري للدولة كما أن الاعتراف بالاختلاف بين الجماعات ضروري أيضا[3].

[1] وليد سالم محمد ،المرجع السابق،ص 92.

[2] رعد عبد الجليل ،مصطفى الخليل، وآخرون ،المرجع السابق،ص124.

[3] وليد سالم محمد،المرجع السابق ،ص95.

المبحث الثالث: مرتكزات و إشكاليات بناء الدولة.

المطلب الأول:مرتكزات بناء الدولة.

هناك مجموعة من المرتكزات أو الأسس التي تلعب دور حيوي في بناء الدولة ويمكن إيجازها ما يلي:

أولا/ دور المؤسسة الدستورية: يعتبر الدستور بمثابة المؤطر للحياة السياسية ،والمقنن لدولة الحق والقانون والضامن لحقوق الإنسان وهو الإطار المرجعي لعملية بناء الدولة القائمة على قوة المؤسسات وما يتصل بها من مبادئ وقيم مؤسسة لعملية البناء[1] .

في هذا السياق يعتبر القانون الدستوري الآلية التي يعتمدها الدستور في ترسيخ عملية البناء المؤسسي للدولة ،والقاعدة الأساسية للقانون ،حيث يعرف بأنه ذلك الفرع من القانون الذي يحدد القواعد القانونية المتعلقة ببنية الدولة وطريقة ممارسة السلطة السياسية. و بالتالي ،فهو يشمل كل ما يتصل بالدولة في أساسها وتكوينيا وشكلها.فالقانون الدستوري هو مؤسسة المؤسسات التي تنظم العلاقة بين كل السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية وكيفية سيرها بالإضافة إلى علاقة الحاكم بالمحكومين وفق قواعد ومعايير تعكس الأيديولوجية العامة للدولة[2].

بناءا على ما سبق ذكره فإن عملية بناء الدولة وفق فاعل المؤسسة الدستورية، تحتاج أولا إلى بناء الدستور والذي بدوره سيفرض على الدولة إصلاحات سياسية وقانونية تمكن من تجسيد دولة الحق والقانون التي تبحث عن إطار متوازن للتوفيق بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات، لكن هذا الإطار محتواه هو عدم تقييد الحقوق والحريات العامة إلا بالقدر الكافي واللازم لتأمين مقتضيات الأمن والاستقرار بما يؤمن حسن ممارسة هذه الحقوق والحريات ويوفر المناخ اللازم لعملية التنمية الشاملة وفق مفهوم الحكم الراشد[3].

---

[1] محمد لبوخ ،المرجع السابق ،ص76.

[2] محمد أمين بن جيلالي ،المرجع السابق ،ص49.

[3] المرجع نفسه ،ص 52.

ثانيا / دور المؤسسات السياسية: تعد المؤسسات السياسية مرتكز أساسي من مرتكزات عملية بناء الدولة حيث لا يمكن بناء الدولة دون وجود مؤسسات فاعلة ورشيدة وتحظى بقدر من الشرعية[1] ،وفي هذا الصدد يقول الدكتور حسن أبشر أن الدولة العصرية تنهض بوظائفها المتنوعة والمتعددة من خلال الإدارة الحكومية المتمثلة في مؤسساتها السياسية والتشريعية والقضائية والتنفيذية ،من هنا تبرز الحقيقة الجوهرية ،وهي أن السمة اللازمة والمميزة للدولة الحديثة هي دولة المؤسسات بالقدر الذي أصبح فيه بناء الدولة وتأصيل سبل النمو والتجديد الحضاري فيها يعتمد أساسا على كفائتة وفعالية مؤسساتها.

ثالثا/دور الجهاز البيروقراطي: يقوم الجهاز البيروقراطي بدور حيوي ومهم في البناء الدولة [2] ،كونه فاعل أساسي في بلورة السياسة العامة وتنفيذها ،فالجهاز البيروقراطي يمثل محتوى كل هيئة إدارية أو مصلحة حكومية في أي مجتمع من ناحية والنخبة الحيوية المساهمة في بناء الدولة وازدهارها من ناحية أخرى.[3]

وهناك مجموعة من الوظائف الأساسية التي يقوم بها الجهاز البيروقراطي والتي تساهم بشكل كبير في بناء الدولة تتمثل في:

أ . الوظيفة الاتصالية : فالبيروقراطية حلقة وصل أساسية بين النظام السياسي من جانب و مختلف جماعات المصالح في المجتمع من جانب آخر، و يساعدها على أداء مثل هذه الوظيفة اتصالها الدائم بجماعات المصالح ،وإشرافها على المجالس والمؤسسات المحلية ،مما يعطيها الفرصة لاتخاذ رد فعل معين إزاء مختلف المقترحات السياسية المطروحة، و من ثم فإنها تلعب دورا هاما في تعبئة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي .

[1] محمد أمين بن جيلالي ،المرجع السابق ،ص49.

[2] فخر الدين ميهوبي ،المرجع السابق ،ص47.

[3] محمد لبوخ ،المرجع السابق ،ص79.

ب . الوظيفة التعبيرية : تقوم البيروقراطية باعتبارها جهازا مستقلا في المجتمع له متطلباته و عليه التزاماته بالتعبير عن بعض المطالب الخاصة بها .فبعض قطاعات البيروقراطية في حد ذاتها يمكن اعتبارها إحدى جماعات المصالح القائمة في المجتمع، وهذا الوضع سائد بصفة خاصة في الدول المستضعفة التي تتسم أساسا بضعف تباين مؤسساتها و استقلال الجهاز البيروقراطي في عمله اليومي عن مختلف مؤسسات الدولة

جـ . الوظيفة التجميعية :نتيجة الترابط الوثيق بين البيروقراطية من جانب و مختلف جماعات الضغط و المصالح و المجالس و المؤسسات المحلية من جانب آخر ،و يحكم تغلغلها إلى مختلف الأنشطة ،فإنها تتولى على نطاق واسع عملية تلقي المطالب الخاصة بهذه الجماعات و المجالس، كما تقوم بمحاولة التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناجمة عن استقبالها للمطالب، حيث تمتلك اليد العليا لإقرار أهداف معينة في المجتمع وإهمال أخرى، أي أنها تمارس وظيفة تجميع المصالح و وظيفة حل و تسوية الصراع في نفس الوقت[1].

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجهاز البيروقراطي يعتبر مكون أساسي لبناء الدولة وخاصة في الدول النامية من خلال اتساع وظائفه ونفوذه داخل المجتمع حيث أصبح يمثل أكثر من جهاز لإدارة النظام وفقا لإجراءات وقوانين ومعايير محددة بوضوح ،بل تعداه إلى أبعد من ذلك حيث أصبح يمثل مصدر من مصادر تكوين وبناء السلطة السياسية باعتباره أن أغلب أصحاب المناصب السياسية والقيادات العليا هم من قائمة الموظفين البيروقراطيين[2].

4/ دور المجتمع المدني: أصبح المجتمع المدني ملازم للدولة العصرية وفاعل أساسي في بناءها ،فهو

[1] بومدين طاشمة، "التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي" ،مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد السابع ،جوان،2012 ،ص ص 4، 5.

[2] محمد لبوخ ،المرجع السابق،ص81.

الأساس في بناء "الدولة الحديثة" التي لا تعامل مواطنيها على أسس تفضيلية :قومية أو دينية أو طبقية وإنما المواطنون فيها متساوون في كافة الحقوق والواجبات ،فهي دولة الحق والقانون .

يتحدد مفهوم المجتمع المدني في :

1- التعددية السياسية ،بدلا من الحكم المطلق .

2- إقرار الحريات العامة كالملكية والعمل والرأي والمعتقد ،بدلا من تحكم أيديولوجيات "طبقية ،اثنيه ،دينية ،مذهبية" ،جاهزة تتحكم في مصائر الأفراد ومشاعرهم وتتعامل معهم مفاضلة .

3- العمل على الانتقال إلى مبدأ سيادة الأمة/الشعب ،أي حق المواطنة ،متجاوزا الانتماءات ما قبل الوطنية.

فالمجتمع المدني كفضاء عمل وتنسيق بين الحركات الاجتماعية مثل النقابات المهنية والتيارات الثقافية والجمعيات النسائية والاتحادات العمالية المستقلة وغير المرتبطة بالسلطة الحاكمة تعتبر من أهم دعائم بناء الدولة،فبدون مجتمع مدني قوي إذا لا تستطيع الدولة أن تنمو[1].

5/تفعيل الاقتصاد: يشكل الاقتصاد عصب الحياة لبناء دولة الديمقراطية عندما توظف نتائجه للتنمية وتامين حاجات الناس وتقليل التفاوت الطبقي وتحقيق التطور الإنمائي للاقتصاد الوطني. ومن المعروف والثابت أن بناء دولة القانون والديمقراطية تؤمن كليا بالتطور الاقتصادي والعلمي. لكنها تتجنب أن يتجه ذلك إلى ميادين السلاح إلا بقدر الحاجة لرد العدوان والتمرد على مؤسسات الدولة.

فالدولة لا تتطور إلا عندما تحقق قدرا من تراكم رأس المال الوطني وفرص العمل المنتجة من هذا التراكم[2].

---

[1] حسين عيسو،"المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية".متحصل عليه من موقع:
http://cdf -sy.org/content/index.php?option=com_content&view=article&id=349:2010-08-17-17-14-31&catid=11:2010-07-06-15-21-27&Itemid=12.

[2] عبد المنعم عنوز،"مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية" ،مؤسسة الحوار المتمدن ،العدد 2438 ،18/ 10/2008.
متحصل عليه من موقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=4&aid=150505

المطلب الثاني:إشكاليات بناء الدولة.

هناك العديد من الإشكاليات التي تعرقل بناء الدولة ،وتختلف هذه الإشكاليات بدرجات متفاوت كل حسب شكل وطبيعة الدولة.وتتجلى أهم مظاهر الإشكاليات البنائية للدولة في ما يلي:

1/ضعف البناء المؤسسي للدولة.

إن ضعف البناء المؤسسي يؤدي بالضرورة إلى ظهور إشكاليات عديدة على مختلف الأصعدة وفي مختلف الميادين ،يأتي في مقدمتها تحول الدولة إلى وسيلة وأداة لضمان استمرار الأنظمة الحالية دون تغير ولا تبدل.بمعنى انعدام إمكانية التداول الحر والديمقراطي والاجتماعي للسلطة.ويؤدي إلى تحجر أنماط تقليدية مثل الحكم العائلي والقبلي والديني ،أو الديمقراطي الشكلي. وليس مصادفة أن يتحول القمع وانعدام أبسط مقومات الحرية السياسية والاجتماعية ،إلى الأسلوب الوحيد والفعال في ضمان استمرار واستقرار الأنظمة الحاكمة. وهو ما ذهب إليه محمد جابر الأنصاري حين توصل إلى أنَّ حالة التشوه التي شابت نمو الدولة العربية الحديثة، إنّما تعود إلى عدم معرفتها الفصل أو الحدود بين السلطة والدولة خلال صيرورة تكونها ونموها التاريخي. بل إنّه ذهب إلى أنَّ الدولة العربية لم تقم بدور الحاضنة للسلطة كما يفترض وينبغي ،بل إنَّ هذه الأخيرة هي من مارست دور الحاضنة للدولة. وهو ما يعني أنَّ القضاء على هذه الحاضنة يتضمن بداخله تهديد وليدها بالخطر وربما بالموت[1].

2/ضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع:إن وجود علاقة هشة تربط الدولة بالمجتمع يؤدي إلى ظهور مشاكل عديد أبرزها:

* غلبة الطابع المركزي للدولة في المجال السياسي.

*غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية للمجتمع وما دفع لجوء بعض التيارات السياسية والاجتماعية

[1] أشواق عباس ،"الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة "،مجلة الأهرام الديمقراطية ،ص5 ،متحصل عليه من موقع: democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=269

إلى ممارسة الاحتجاج والعنف السياسي كوسيلة للتعبير.

* تزايد لجوء الدولة إلى ممارسات العنف والقمع لضمان واستعمال السلاح من جانب القوى المناهضة للسلطة.

* عجز الدولة في المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه ،ووقوعها فريسة للحرب الأهلية والصراعات الداخلية[1].

3/اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي: تعدُّ أزمة الشرعية من أهم وأعمق الأزمات التي تعاني منها الدول المعاصرة. والسبب يعود في ذلك إلى أنّها لم تصب النظام القائم فحسب، بل وتعدته إلى فكرة الدولة ذاتها. مما جعل من إشكالية الشرعية إشكالية سياسية مركبة، وذلك لما للدولة من أهمية جوهرية بالنسبة لتثبيت قيم الشرعية من جهة، وتفعيلها في الوعي الاجتماعي والقانون من جهة ثانية، ومن ثم قدرتها على جعل نفسها بؤرة الولاء الأكبر للفرد والمجتمع من جهة ثالثة. وليس اعتباطاً أن تنمو وتتراكم مختلف نماذج الولاء الجزئي والتقليدي، بمعنى تنامي نفسية وذهنية الولاء الفردي والاجتماعي لكيانات ما قبل الدولة مثل الانتماء الجهوي والطائفي والقبلي والديني. فهي مظاهر تشير من الناحية العامة إلى وجود خلل في شرعية الدولة الحديثة وإشكالية سياسية فيها أيضاً. وهو واقع جعل البعض يتكلم عن أنَّ هذه الأزمة تشمل كلاً من النظام السياسي والدولة في آنٍ واحدٍ. وهي أزمة تجد تعبيرها في نمو مختلف مظاهر الاحتجاج تجاهها من السلمي إلى العنيف.

ولعل من أهم مظاهر إدراك هذا الضعف، هو اشتراك مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية على تقرير واقعها، بمعنى اتفاق مختلف الباحثين على وجودها.أما تفسيرها الخاص فإنّه أمر مختلف ومتنوع، وهو أمر طبيعي[2].

---

[1] المرجع نفسه ،ص06.

[2] المرجع نفسه ،ص04.

خلاصة الفصل

على ضوء التأصيل المفاهيمي والنظري لبناء الدولة يمكن أن نخرج باستنتاجات أساسية ألا وهي:

* أن مفهوم بناء الدولة من المفاهيم التي يصعب إيجاد مفهوم لها جامع مانع لكن يمكن أن نستخلص من المفاهيم المقدمة أنها تعبر ترابط جميع الأطراف في إدارة شؤون البلاد السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية منها ،من أجل تقوية المؤسسات القائمة أو تفعيلها من جديدة وتعزيز شرعيتها على مستوى الدولة بالقدر الذي يسمح لها بالبقاء.

* أن بناء الدولة يقوم على مجموعة من المرتكزات والأسس بدءا بالمؤسسة الدستورية ،باعتبار أن بناء دستور قوي سيفرض بأساس على الدولة إصلاحات سياسية وقانونية تمكن من تجسيد دولة الحق والقانون ووصولا إلى المؤسسات السياسية الرسمية منها وغير رسمية ،فتأصيل سبل النمو وبناء الدولة يعتمد بأساس على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات.

* بلوغ غاية بناء الدولة ترافقها العديد من الإشكاليات والأزمات والتي قد تعرقل بأساس عملية البناء تأتي في مقدمتها أزمة البناء المؤسسي فضعف المؤسسات بضرورة ينتج العديد من الإشكاليات في مختلف الميادين كذلك وجود علاقة أزمة بين الدولة والمجتمع تولد إشكاليات متعددة على الدولة وعملية البناء ،وهناك أعمق أزمة هي أزمة الشرعية التي يترتب عليها إطاحة النظام بأساليب سلمية أو عنيفة.

الفصل الثاني: بناء الدولة الليبية في المرحلة الانتقالية.

تمهيد

تمر ليبيا بمرحلة انتقالية تاريخية تؤسس لبناء دولة جديدة ،ولعل أهم و أصعب معالم هذه المرحلة تتمثل بالضرورة بناء ثقة المواطن بالمسار الانتقالي وبالدولة القادرة على حماية مصالحه وتلبية حاجياته. ولكي يتم بناء دولة قوية في ليبيا مبنية على الثقة يجب التركيز في عملها البنيوي على البعد القانوني والمؤسسي .

وعليه جاء الفصل الثاني ليبرز معالم البناء القانوني والمؤسسي في ليبيا من خلال أربعة مباحث أساسية: المبحث الأول منه يتناول لمحة عن ليبيا ،أما المبحث الثاني فيركز على البناء القانوني في ليبيا في حين يبرز المبحث الثالث بناء المؤسسات السياسية الرسمية ،أما المبحث الرابع والأخير فيبرز بناء المؤسسات السياسية الغير رسمية.

المبحث الأول:لمحة عن ليبيا.

المطلب الأول:المقومات الجغرافية والبشرية في ليبيا.

تقع ليبيا في شمال إفريقيا ،وتشترك حدودها مع عدة دول عربية وافريقية فتحدها من الشرق جمهورية مصر العربية ،ومن الجنوب الشرقي السودان ،وتشترك في الجنوب كل من تشاد والنيجر ،بينما يحدها من الشمال الغربي الجزائر وتونس. تبلغ مساحة ليبيا 1.759.540 كيلومتر مربع[1]،فيما يبلغ عدد سكانها 2015 (6.278 مليون) نسمة تقريبا[2]. والشكل التالي يوضح خارطة ليبيا.

الشكل 1:خريطة ليبيا ،متحصل عليه من موقع: http://arabic.mapsofworld.com/libya/

[1] منى حسين عبيد ،" أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا" ،العدد21 ،**دراسات دولية** ،ص32.

[2] تعداد السكان الإجمالي ،مجموعة البنك الدولي ،متحصل عليه من موقع: data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL

أما تركيبة التجمع الليبي فهي قائمة على أساس القبيلة ،والقبيلة في ليبيا ليست رابطة الدم بل مظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة ،توفر الحماية والأمان لأفرادها ،وكذلك فرص العيش الكريم لأبنائها ،إذ تجد في القبيلة الواحدة من هو من أصل أمازيغي أو عربي أو أفريقي أو تركي. وهذا يدل على التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة.

والملاحظ على تركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد للقبيلة إذ تشير الإحصاءات إلى أن 90%من الليبيين يشعرون بالانتماء إلى القبيلة ،وتصل نسبة القبائل الليبية إلى ما يقارب 140 قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود إذ تتداخل مع عدد كبير من الدول الإفريقية ومنها (مصر ،تونس ،الجزائر ،تشاد والنيجر) ،وتمثل نسبة القبائل العربية فيها 97% بينما لا تتجاوز نسبة قبائل البربر (الأمازيغ) 3%. ومن أبرز القبائل التي يتكون منها المجتمع الليبي هي:

* **الأشراف** :تتمركز في مدينة "ودان "و"زويلة" وسط ليبيا ،كما ينتشرون في معظم أنحاء ليبيا ،وهم من سلالة علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه).

* **الورفلة** :تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة ،في الجنوب و الجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس ،كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت[1].

* **القذاذفة** :وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس ،وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية.

* **المقارحة** :تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا ،وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام 1993 ،وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي ،وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي ،وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.

[1] المرجع نفسه ،ص32.

* **ترهونة** :وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة ،وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس ،وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.

* **ورشفانة** :تعتبر احدى أكبر القبائل الليبية ،وتتمركز قبيلة ورشفانة في ضواحي طرابلس ،نضرا لموقعها الجغرافي تعتبر ورشفانة قبيلة حضارية مدنية.

* **زناتة** :وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي ،وتتركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.

* **الطوارق** :وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى،ترتكز قبيلة الطوارق في مدينة غات بأقصى الجنوب

* **أولاد سليمان** :وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.

* **العبيدات و البراعصة و العواقير و المسامير**:وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر [1] . والشكل التالي يوضح خارطة التوزيع القبلي:

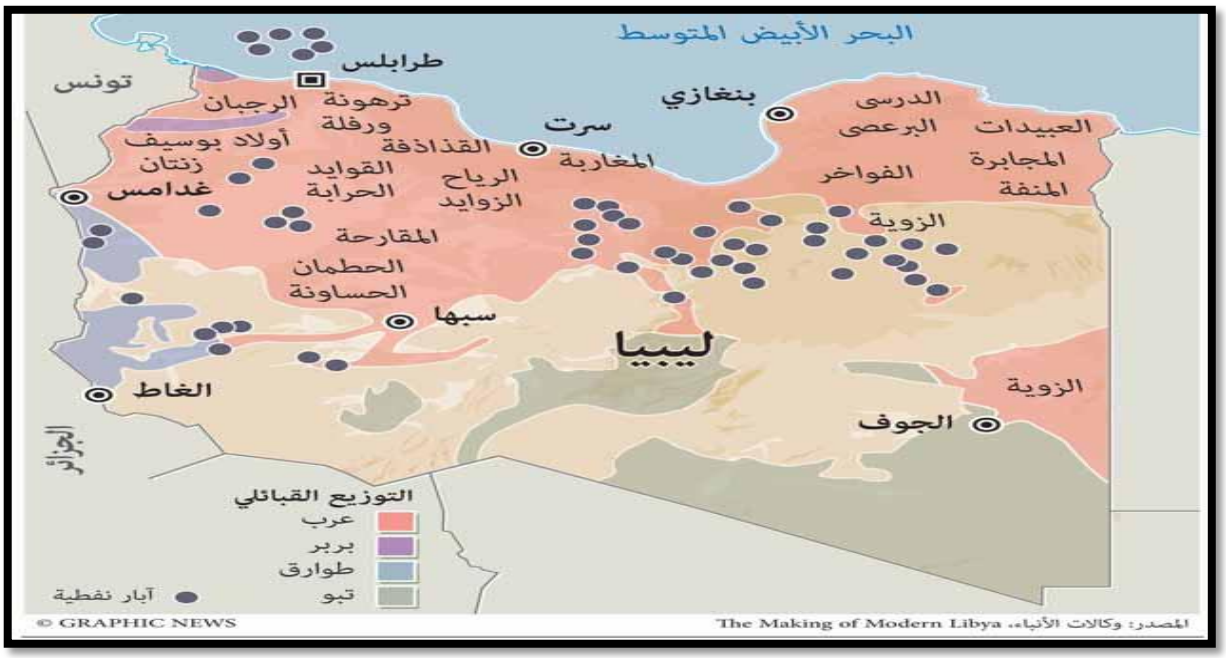

[1] علاء الدين زردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي" ،مذكرة ماجستير. (جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،تخصص دراسات مغاربية ،2013/2012) ،ص ص 73، 74.

الشكل2: (خارطة التوزيع القبائلي) صالح السعيدي ،"القبيلة والدولة في ليبيا"،جريدة القبس ،العدد 15421،06 مايو 2016 .

المطلب الثاني:المقومات الاقتصادية في ليبيا.

عند الحديث عن المقومات الاقتصادية في ليبيا يمكن القول أن النفط يعتبر القطاع الأهم في الاقتصاد الليبي حيث يمثل المصدر الرئيسي للدخل إضافة إلى كونه أعلى نسبة في تركيبة الناتج الإجمالي الليبي،حيث استحوذ القطاع النفطي عام 2010 نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و 30% من الناتج المحلي الإجمالي و كانت ليبيا تنتج 1.65 مليون برميل يوميا من معدل احتياطي قدره 41.5 مليار برميل ،وكانت تعتزم في خطة 2011 زيادة إنتاجية بحوالي 3 ملايين برميل يوميا[1]. ولكن ما حدث في فبراير 2011 أثر بشكل كبير على النفط حيث شهد تذبذبا كبيرا وتراجع حاد من حجم الإنتاج النفطي ،ويمكن استخلاص حجم التراجع في الجدول التالي :

الشكل 3 :جدول إنتاج النفط في ليبيا خلال الفترة (2012/ 2015) مليون برميل يوميا .

الفترة	معدل الإنتاج
2012	1.4
2013	0.928
الربع الأول 2014	0.371
الربع الثاني 2014	0.222
الربع الثالث 2014	0.614
الربع الرابع 2014	0.683
أكتوبر 2014	0.887
نوفمبر 2014	0.842
ديسمبر 2014	0.489
يونيو 2015	0.390

[1] هدى عيسى الغول ،الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عجاف ،مقالات ليبيا المستقبل.

المصدر: النشرة الشهرية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والكتاب الإحصائي لمنظمة أوبك لسنة 2015 في يناير 2016.

من خلال الجدول يتضح التراجع الحاد في حجم النفط من نحو 1.4 مليون برميل خلال عام 2012 إلى 928 ألف برميل يوميا خلال عام 2013 ليسجل أدنى مستوى له في الربع الثاني من عام 2014عند مستوى 212 ألف برميل يوميا ،غير أنّه ارتفع على مدار الربع الثالث 2014 إلى شهر أكتوبر 2014 ليصل إلى 842 ألف برميل يوميا بفضل استئناف العمل بالموانئ النفط شرق البلاد ،رغم ذلك انخفض الإنتاج مرة أخرى في شهر ديسمبر 2014 بنسبة 42 % مقارنة بشهر نوفمبر 2014 ليصل الإنتاج إلى 489 ألف برميل يوميا بسبب عدم الاستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية ،وهو السبب ذاته الذي احدث تراجعا حادا في معدل الإنتاج بنسبة 21% سنة 2014 وبنسبة 73% عن الإنتاج سنة 2012 [1].

كذلك نجد أن إيرادات النفط الليبي شهدت تدهور كبير والشكل التالي يبين مدى تدهور إيرادات النفط الليبي (بالمليار دينار) خلال الفترة من 2015/2010 .

الشكل 4: إيرادات النفط الليبي (بالمليار دينار) خلال الفترة من 2015/2010 .

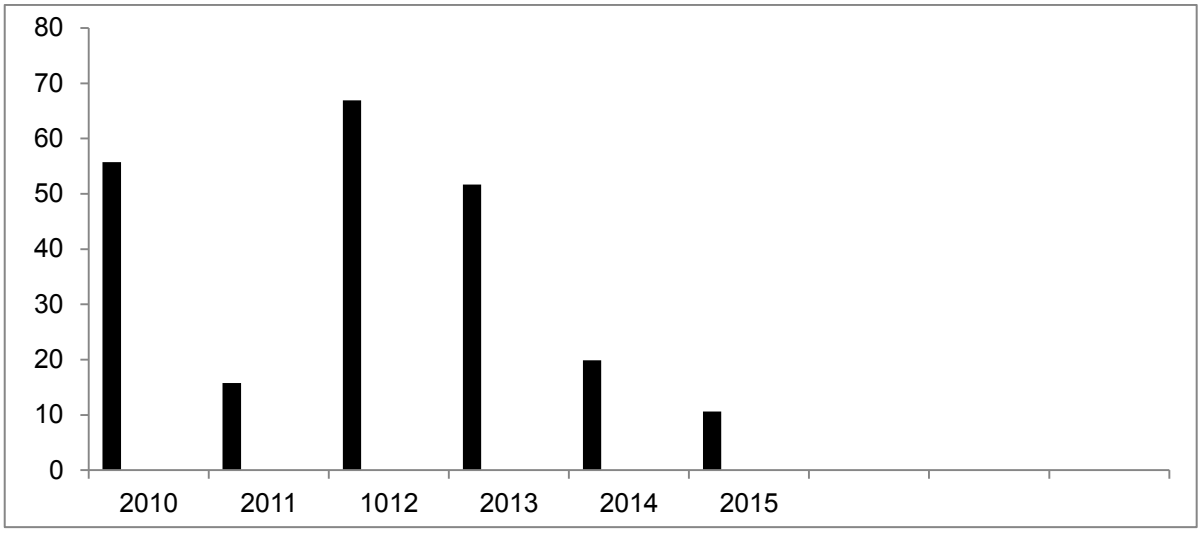

المصدر :ديوان المحاسبة الليبي.

[1] واقع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديرية ،المنظمة الليبية للسياسات والاستراتجيات ،أغسطس 2016 ،ص03.

نلاحظ من الشكل السابق أن الإيرادات النفطية بلغت خلال عام 2010 نحو 55.7 مليار دينار وانخفضت خلال عام 2011 إلى 15.8 مليار دينار. قبل أن ترتفع إلى 66.9 مليار دينار في 2012 لتنخفض مجددا إلى 51.7مليار دينار خلال 2013 و19.9 مليار دينار خلال 2014 ،ولكن اكبر أزمة شهدتها قطاع النفط الليبي ومعه انحدر اقتصاد ليبيا بشكل غير مسبوق كان خلال عام 2015 حيث بلغت الإيرادات 10.6 مليار دينار[1].

يمكن القول أن التدهور الوضع الاقتصادي في البلاد لا يعاني فقط من انخفاض معدلات إنتاج و إرادات النفط بل يقع تحت طائل سيطرة الجماعات المسلحة ونداءاها بالتقسيم الداخلي المبني على دواع مالية واجتماعية واقتصادية.ففي عام 2013 استولت الميليشيات على المنشآت النفطية ،واستيلائها أدى إلى انخفاض النفط ما بعد الحرب إلى 160.000 برميل في اليوم ،ما كلف الحكومة بخسارة في الإيرادات وصلت إلى 130 مليون دولار أمريكي في اليوم .فسيطرة الجماعات المسلحة في ليبيا ،وانعدام الأمن حالت دون تحقيق أي مستهدفات تنموية. [2]

[1] المرجع نفسه ،ص05.

[2] كريستوفر س. شيفيس ،جيفري مارتيني،ليبيا ما بعد القذافي عبر وتداعيات المستقبل ،مؤسسة راند ،مركز سياسيات الدفاع والأمن الدولي ،**تقارير راند** ،2014 ، ص ص 57 ،58.

المبحث الثاني :البناء القانوني في ليبيا.

المطلب الأول:البناء الدستوري في ليبيا.

يحتل الدستور مكانة محورية في كل منظومة قانونية.فهو القانون الأساسي الذي تبنى عليه كل مؤسسات الدولة وقوانينها ،وهو الضامن الأول لحقوق وحريات المواطنين. لذا تعد عملية وضع دستور جديد أو عملية تعديل دستور قائم حدثا استثنائيا وتاريخيا في حياة الشعوب.وفي المراحل الانتقالية بالذات ،حيث تكون الدول حديثة الخروج من حكم دكتاتوري أو عسكري أو استعماري.

تحظى عملية صياغة مشروع الدستور الجديد للبلاد بأهمية أكبر وبرمزية خاصة.فبناء الدولة الجديدة يبدأ فعلا عندها من خلال الدستور الجديد للبلاد[1].

فالدستور في ليبيا إذا هو الضمانة الأهم في المرحلة الانتقالية وذلك لسببين رئيسين: الأول يكمن في الأهمية القانونية للدستور بحد ذاته ،بكونه يحتل قمة الهرم القانوني للدولة و يحدد طبيعة الحكم فيها وشكل النظام ويحفظ الحقوق والحريات السياسية والمدنية ،أما السبب الثاني فيتمثل بعملية تطوير الدستور والتي تعتبر فرصة للحوار حول عقد اجتماعي جديد يتوافق من خلاله الليبيون على كيفية إدارة المجتمع والاقتصاد والموارد وإعادة ترسيم العلاقات فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى[2].

من خلال ذلك يمكن التمييز بين مرحلتين للمسار الدستوري الليبي التي تمتد من إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي إلى حدود صياغة الهيئة التأسيسية للدستور والمصادقة عليه:

---

[1] نرجس طاهر ودنيا بن رمضان، ورقة نقاش صياغة مشروع الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة ،السويد: المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات ،2013 ،ص 04.

[2] توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة ،نظام الحكم الحريات العامة إدارة الموارد والثروة الهجرة والجنسية العدالة والتسامح **منتدى ليبيا الديمقراطية**، ص05 ،متحصل عليه من موقع:

.https://www.beyondrd.com/.../Introduction%20-%20Constitutional%20Briefs%20-%2 .

المرحلة الأولى /الإعلان الدستوري :هي مرحلة المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في 2 مارس 2011 برئاسة مصطفى عبد الجليل وضم 30 عضوا يمثلون مختلف مناطق ليبيا ،حدد لنفسه 7 مهام محورية على رأسها الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد وتشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة. في 8اوت2011 أصدر المجلس الانتقالي إعلانا دستوريا مؤقتا يضم 37 مادة يعلن استمرار العمل بالأحكام والتشريعات السابقة فيما لا يتعارض مع أحكام الإعلان.

المرحلة الثانية /الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور :هي مرحلة ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام و"الجدير بالذكر أن الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في فترة سابقة يظل هو الإطار المنظم والمرجعية في عمل المؤتمر نفسه بحيث أن مهامه وخارطة طريقه قد رسمها المجلس المنتهي سلفا"[1] .

نظمت انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بموجب الإعلان الدستوري بصيغته المعدلة من قبل المؤتمر الوطني بتاريخ 9 أبريل2013[2]،ونص الإعلان الدستوري على إنشاء هيئة لصياغة الدستور مؤلفة من 60 عضواً بواقع عشرين مقعدا مخصصاً لكل منطقة من المناطق الثلاث (الغربية والشرقية والجنوبية).

عملت هذه اللجنة منذ تشكيلها على تبني خيار المشاورات وفتح النقاشات العامة حول مضامين المسودة الأولية للدستور الجديد ،ومكنها ذلك من تلقي الاقتراحات والرؤى من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحتى المواطنين ،متبنية في ذلك خيار الورقة البيضاء * لمباشرة عملها في إعداد الدستور الجديد . لكن هذا الخيار في هندسة الدستور الجديد قد حظي برفض بعض السياسيين والخبراء،اعتبارا من افتقار ليبيا

[1] أمينة المسعودي ،"الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي.. فترة الربيع العربي" ،ورقة قدمت ضمن أشغال ندوة : المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة ،مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة، يومي 17-18فيفري ،2013 ،ص 03.

[2] الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع التعديل في ليبيا ،2014 ،**تقرير انتخابي ،تقرير نهائي** ،مركز كارتر، ص ص 12 ،13 .

لمنظومة قيمية سياسية مجتمعية ،والذي من شأنه أن يسهم في إضعاف وعرقلة إيجاد أرضية عمل تتجاوب ومتطلبات البناء الدستوري، و نظرا لواقع الدولة الليبية في عهد القذافي،كما أن هذا الخيار من شأنه أن يطيل في عملية إنتاج النص الدستوري،مما دفع ببعض القوى السياسية والنخب إلى الدعوة لضرورة الاستعانة بالمرجعية الدستورية التاريخية في ليبيا،اعتمادا على دستور1959 ،غير أن إصرار هيئة الصياغة على تبني خيار القطيعة مع ممارسات الماضي والحرص على تضمين الدستور عددا من المواضيع الحقوقية الجديدة الداعمة للديمقراطية والضامنة لتحقيق دولة القانون وكذا أحكاما دستورية ترتبط بالخصوصيات الجغرافية والثقافية والاجتماعية المحلية ،بما يسهم في تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية والتركيز على متطلبات وخيارات المرحلة القادمة ،جعل من نشاطها المكثف والموسع، يأخذ حيزا عمليا بالتركيز على مكتسبات التغيير في مسار الإعداد والصياغة ،باعتبار أن مسار بناء الدولة في هذه المرحلة يتوقف على رهان بناء دستور مكتمل بمشاركة كل مكونات الشعب الليبي.

من خلال الجهود المكثفة انتهت لجان هيئة صياغة نص الدستور من إعداد مشروع الدستور الليبي والمكون من 190مادة ،في 24 ديسمبر 2014 حيث شكلت هذه الخطوة ارتياحا وترحيبا لدى شريحة واسعة من مكونات المجتمع السياسي الليبي ،التي رأت في اكتمال مسار هذه المجهودات نجاحا حقيقيا نحو بداية تأسيس وهيكلة الدولة الليبية ،ومجابهة التحديات البنيوية والفوضى التي تعم البلاد، في الوقت الذي يبقى استكمال عملية تبني الدستور عن طريق الاستفتاء الشعبي بمثابة المرحلة الحاسمة في إعادة بناء ليبيا[1].

* مصطلح (الورقة البيضاء) يعني البدء بكتابة الدستور على ورقة بيضاء : حيث لا تستند اللجنة الدستورية لأي دستور موضوع ،و لا تنطلق من أي مشروع مقترح. و عليه تتصدى اللجنة لمهمتها و هي تملك كافة الخيارات دون أن تتقيد بأية رؤية مسبقة(.مأخوذ من: أحمد صَوان،"سوريا ملامح الدستور الجديد" ،متحصل عليه من موقع:

https://sawanforjustice.wordpress.com

[1] ياسين سعيدي ،"التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"،مذكرة الماجستير.(جامعة وهران 2 محمد بن احمد ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2016/2015) ،ص ص117 ،119.

المطلب الثاني:العدالة الانتقالية في ليبيا.

الهدف الاستراتيجي للعدالة الانتقالية يتلخّص في الانتقال إلى مجتمع تسود فيه العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتتوفر فيه ضمانات تحول دون تكرار تلك الانتهاكات أو غيرها، بمعنى التحوّل نحو الديمقراطية عبر بناء دولة مدنية دستورية.ولكي يتحقق ذلك ينبغي توفر خطة متكاملة محددة بفترات زمنية واضحة على أن تبدأ الممارسة العملية بقرارات صائبة وخطوات راسخة بدء بالخطوة الأكثر أهمية ثم التي تليها في الأهمية على أن يظل الباب مفتوحا أمام استكمال كل الآليات اللازمة لتحقيق أهدافها والتي من أكبرها على المدى المتوسط والطويل ضمان زوال الأسباب التي أدت إليها أصلا[1].

وفي ليبيا يتطلب تطبيق العدالة الانتقالية فهما للنطاق الواسع من الانتهاكات التي تشمل القساوة الممنهجة طيلة 42 عاماً من الدكتاتورية، وأعمال القمع الوحشية التي ارتكبت خلال الثورة ،فمعالجة جرائم الماضي والجرائم التي ارتُكبت خلال الثورة مسألة تزداد تعقيداً بسبب الحقيقة القائلة باحتمال تورط عدد كبير من الليبيين من مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك أعضاء كتائب النظام السابق واللجان الثورية والأمن الداخلي والحرس الثوري[2].

ومن هنا تبرز أهمية إجراءات العدالة الانتقالية في الجمع بين الحق في معرفة الحقيقة والحق في العدالة . في هذا الشأن صدر القانون رقم 29 الخاص بقانون العدالة الانتقالية في 22سبتمبر 2013 ،الذي يقدم الخطوات الرئيسة للعدالة الانتقالية في ليبيا،كخطوة عملية ،وقد اشتمل هذا القانون على:

[1] عبد المجيد أحمد الصغير بيوك،"العدالة الإنتقالية" أهم مقومات "المصالحة الوطنية"،متحصل عليه من موقع:
https://ar-ar.facebook.com/.../2510451 /

[2] "العدالة الانتقالية أساس ليبيا الجديدة" ،بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا،الأمم المتحدة ، ص 02.متحصل عليه من موقع:
https://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5120&ctl=Details&mid=8563&ItemID=612343&language=en-US.

***هيئة تقصي الحقائق:** حسب المادة 7 من القانون رقم 29 لسنة 2013 "هي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي تسمى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة مقرها مدينة طرابلس وتختص بما يلي :.

- ✓ تقصي الحقائق حول الوقائع المتعلقة بانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان وتحديد هويات المتورطين في هذه الانتهاكات.
- ✓ رسم صورة كاملة لطبيعة وأسباب ومدى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال العهد السابق.
- ✓ جمع وجهات نظر الضحايا ونشرها.
- ✓ توثيق الروايات الشفهية للضحايا.
- ✓ دراسة أوضاع النازحين في الداخل والخارج واتخاذ القرارات بالتدابير اللازمة لتوفير حياة كريمة لهم وتمكينهم من حقوقهم أسوة بغيرهم من الليبيين ،وللحيلولة دون إيقاع أي تمييز ضدهم.
- ✓ العمل على إعادة النازحين في الخارج من المواطنين الليبيين بالإضافة إلى حل مشكلة النازحين في الداخل.
- ✓ البحث في ملف المفقودين والمعتقلين وإصدار القرارات المناسبة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته وما يلزم من تدابير لضمان حياة كريمة لأسرهم.
- ✓ التعاون مع تنظيمات المجتمع المدني التي تقوم على أساس موازنة لأساس قانون العدالة والمصالحة.
- ✓ إصدار القرارات الخاصة بالتعويض المناسب للضحايا بأشكاله المختلفة مثل: التعويض المادي ،أو تخليد الذكرى أو العلاج أو إعادة التأهيل وتقديم الخدمات الاجتماعية وتكون قراراتها ذات صفة ملزمة [1].

[1] المؤتمر الوطني العام –ليبيا– ،قانون رقم 29 لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية ،ص 04.

تعتبر تقصي الحقائق إذا مهمة للمجتمع الليبي ،ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل المجتمع الليبي مستعد لمعرفة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في ظل نظام القذافي ،وخلال الثورة ؟ ذلك أن الكشف عن مثل هذه الحقائق قد يضر النسيج الاجتماعي الليبي أكثر من المساعدة على تخطي الصدمات ،مما قد يفتح المجال لحدوث أعمال انتقامية ضد بعض المتورطين غير المعروفين ،هذه المخاوف دفعت رئيس الهيئة السيد "حسين البوعيشي" إلى استباق ذلك بالقول " لن تسبب معرفة الحقيقة في ليبيا اضطرابات اجتماعية لأنّ الجميع – الضحايا والمجتمع الليبي– يعرفون أولئك الذين عملوا مع النظام وقاموا بالانتهاكات ،لم يتخفوا في عهد القذافي والجميع تقريبا يعرفهم اليوم[1].

***التعويض:**إن محاولة تعويض ضرر ماض– إلى أقصى حد ممكن –هو عنصر رئيسي من العدالة الانتقالية. وقد استخدم التعويض عن الضحايا وأسرهم في معظم حالات ما بعد الصراع للمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية. وعادة ما يأتي التعويض على شكلين؛ مالي ورمزي.

غالباً ما يكون التعويض المالي عملية مكلفة جداً ،وفي حالة ليبيا ،حيث تعود الانتهاكات إلى العام 1969عندما تولى القذافي السلطة ،فمن الممكن أن تكون مكلفة إلى حد كبير. وما يزيد تعقيداًّ على القضية الليبية ،هو أن التعويضات لا تتطلب دفعات مباشرة لأولئك الذين تعرضوا للتعذيب من قبل النظام فحسب. بل حل النزاعات الخطيرة حول الممتلكات والملكيات أيضا.حيث وُضع بعد الثورة عدد من برامج التعويضات منها إصلاح الضرر النّاجم عن قانون القذافي رقم4 لسنة 1978 "(قانون الملكية) من الدولة التعويض لمن صودرت منازلهم ،ولأولئك الذين اشتروا تلك المنازل بعد ذلك بطريقة شرعية. يتمتع الطرفان بحق مشروع في المطالبة بالملكيّة ،وعلى الدولة أن تقوم بالتعويض عن كل من انتزعت ملكيّته قانونا.[2]

[1] ياسين سعيدي ،المرجع السابق،ص120.

[2] إبراهيم شرقية، "إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية" ،دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز ،رقم 9 ،الدوحة :مركز بروكنجز، ديسمبر2013 ص ص 22،21 .

كذلك برنامج تقديم التعويض إلى السجناء السياسيين السابقين بموجب القانون رقم 50 لسنة 2012. ويقضي هذا القانون بمنح جميع السجناء السابقين مبلغ 000 8 دينار ليبي عن كل شهر قضوه في السجن في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 1969 إلى 12 شباط/فبراير 2011. وتشمل الأشكال الأخرى للتعويضات المحدّدة بموجب مرسوم أو قانون منح معاشات لأسر المفقودين أو القتلى وتعويض أسر قتلى سجن بوسليم.وتوجد أيضاً مقترحات تشريعية وغير تشريعية لتعويض ضحايا العنف الجنسي والجنساني وإعادة تأهيلهم ،ولتقديم تعويضات أخرى لضحايا عمليات القتل في سجن أبو سليم في عام 1996 ولسائر فئات الضحايا [1].

[1] المساعدة التنقية المقدمة إلى ليبيا في مجال حقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان،الدورة الخامسة والعشرون،البندان 2 و10 من جدول الأعمال، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 13جاني 2014 ،ص16.

المبحث الثالث: بناء المؤسسات السياسية الرسمية في ليبيا.

المطلب الأول:السلطة التشريعية.

شهدت السلطة التشريعية ما بعد الثورة أعمق التحولات ،ففي الأسابيع الأولى للثورة تأسس المجلس الوطني الانتقالي ،بعد أن سعت المجالس المحلية التي ظهرت في المدن المتمردة – بنغازي والبيضاء ودرنة وطبرق وغيرها– إلى تنظيم تمثيلها في مجموعة أوسع من شأنها تمثيل الثورة المناهضة للقذافي والوصول إلى المدن والمناطق التي لا تزال تحت سيطرة النظام.كماعمل المجلس الوطني الانتقالي الذي كان مقره في بنغازي ،على بدء التواصل والسعي للحصول على دعم المجتمع الدولي.

وتولى المجلس الوطني الانتقالي المشّكل من أطراف المعارضة الحكم مؤقتا ،[1]و قد أثبت المجلس الوطني الانتقالي أركان العملية المرحلية من خلال تبنيه إعلانا دستوريا في 3 من أغسطس 2011 .

وبدأت المرحلة الانتقالية* رسميا حينما جرى الإعلان في 23 من أكتوبر 2011 أي بعد ثلاثة أيام من مقتل معمر القذافي عن تحرير كامل التراب الوطني[2].

يعتبر المجلس الوطني الانتقالي هو أعلى سلطة في الدولة ،والذي استمد شرعيته من ثورة 17 فبراير.وتم الاعتراف بحكومة المجلس الوطني الانتقالي من طرف الأمم المتحدة برئاسة مصطفى محمد عبد الجليل

---

[1] حسن كريم،"خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي يحدث"،أوراق سياسات ،الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية سبتمبر2015 ص7.

*المرحلة الانتقالية – التي تبدأ عند إعلان التحرير وتستمر حتى انتخابات الجمعية العامة وما يتبعها من إجراء استفتاء على الدستور – موضحة في ميثاق دستوري انتقالي وضعه المجلس الوطني الانتقالي أساساً في 3آب/أغسطس بعد قدر كبير من النقاش والأخذ والرد.مأخوذ من: المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ،**تقرير الشرق الأوسط** رقم 115 – 14 كانون الأول/ديسمبر 2011.

[2] فولمار لاخر ،"تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات في ليبيا الجديدة" ،تر:عدنان عباس علي،سلسة دراسات عالمية ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ،العدد 120 ،2014 ،ص 10.

والذي يباشر المجلس أعمال السيادة العليا ،بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة،حيث يعتبر الممثل الشرعي للشعب الليبي[1].

يتكون المجلس من ثلاثين عضوًا يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي على ألا تقل عضوية الشباب فيه عن خمسة أعضاء ويختار المجلس من بين أعضائه رئيسًا وناطقا رسميا ومنسقين لمختلف المهام الداخلية والخارجية.

مهام المجلس:يهدف المجلس إلى ضمان المهام التالية:

1- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.

2- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.

3- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.

4- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.

5- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.

6- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.

7- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها[2].

وعلى الرغم من أن المجلس كان يحظى بالشرعية داخل ليبيا وخارجها ،إلا أنه اتسم بالضعف وعدم القدرة على حكم البلاد ،ويرجع السبب في ذلك إلى أنه ورث دولة تفتقد إلى مؤسسات وطنية وظيفية.وكان نتيجة لعجز المجلس عن ضبط الأمور أن أسندت رئاسته إلى رئيس آخر هو عبد الرحيم الكيب

[1] دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012 ،ص5.

[2] المجلس الوطني الانتقالي ،مصدر الجزيرة ،**تقارير وحوارات**.2011.

بتاريخ31/تشرين الأول / 2011 ،وعلى الرغم من هذا التغيير إلا أنه لم يحدث تطور واضح في عملية ضبط أمور البلاد ولعلّ ذلك راجع إلى عدم امتلاك المجلس إستراتيجية واضحة وآليات لتفعيلها تقوم على أسس سليمة في التعامل مع التحديات القائمة ،والتي كان من أهمها الميليشيات المسلحة والجماعات المتشددة، التي كانت قد توغلت على السلطة والمجتمع بعد الثورة، ومارست العديد من الخروقات ،التي هزت أمن المجتمع على كافة المستويات.

لقد كان أداء المجلس الوطني الانتقالي متواضعا ،وهذا ما يتضح من خلال قراراته المتخذة تجاه القضايا الحيوية خلال هذه المرحلة، مثال ذلك، عدم القدرة على حسم الجدل الواسع حول الإعلان الدستوري المؤقت والغموض الذي اتسمت به خارطة الطريق التي وضعها لبناء مؤسسات الدولة،والطريقة الارتجالية في اختيار أعضائه، والتي تأثرت إلىٍ حد كبير بالقبلية و الجهوية ،و تهميش أعضاء أصليين من الثوار مما مهد الطريق للمساس بأهداف الثورة[1].

تم استكمال المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ،و قد شكلت حكومة انتقالية خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما.

تنص خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من إعلان التحرير يقوم المجلس بالآتي:

1.إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.

2.تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

3.الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام[2].

و في 7 من يونيو عام 2012 أعفى المؤتمر الوطني العام المجلس الوطني الانتقالي من مسؤولياته وأصبح السلطة التشريعية في ليبيا ما بعد الثورة.

[1] احمد خليف عفيف، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد42 ،العدد3 ، 2015،ص669.

[2] دستور ليبيا ،المرجع السابق، 2012.ص07.

قام المؤتمر الوطني العام بتحسينات جوهرية مقارنة بالسلطة التشريعية في النظام السابق فيما يتعلق بجعل المعلومات حول أنشطته متوفرة للعموم[1].

حيث يعتبر المؤتمر الوطني العام ،أول برلمان منتخب ديمقراطيا في ليبيا منذ أكثر من أربعين عاما،وقد انُتخب المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو2012.

يتكون المؤتمر الوطني العام وفق ما نصت عليه المادة (30) من الإعلان الدستوري من (200) عضو منتخب ،من كل أبناء الشعب الليبي،وفق القانون الخاص لانتخاب المؤتمر الوطني.

مهام المؤتمر الوطني العام :وفق ما نصت عليه المادة (30) من الإعلان الدستوري يقوم المؤتمر الوطني العام بالمهام التالية:

* يقوم بتعيين رئيس للوزراء ،الذي يقوم بدوره باقتراح أسماء أعضاء حكومته،على أن يحظوا جميعاً بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم كحكومة مؤقتة.

* يقوم المؤتمر بتعيين رؤساء الوظائف السيادية .

* يقوم المؤتمر باختيار هيئه تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد تسمى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور على أن تنتهي من تقديم مشروع الدستور للمؤتمر في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من انعقاد اجتماعها الأول .

* يقوم المؤتمر باعتماد مشروع الدستور ،ويطرح للاستفتاء عليه بـ (نعم) أو(لا) ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماده من قبل المؤتمر،فإذا وافق الشعب الليبي على الدستور بأغلبية ثلثي المقترعين تصادق الهيئة التأسيسية على اعتباره دستور البلاد، ويعتمده المؤتمر الوطني العام. إذا لم يوافق الشعب الليبي على الدستور ،تُكلف الهيئة التأسيسية بإعادة صياغته وطرحه مرة أخرى للاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

[1] ليبيا 2014 دراسة حول نظام النزاهة ،منظمة الشفافية الدولية ،2016 ،ص39.

* يقوم المؤتمر بإصدار قانون الانتخابات العامة وفقاً للدستور خلال ثلاثين يوماً.

* يشرف المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة على إعداد كل متطلبات عملية الانتخابات العامة التي تجري ، خلال مائة وثمانين يوما من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك بصورة ديمقراطية شفافة.[1]

وطبقاً للنظام الداخلي للسلطة التشريعية، يحتوي المؤتمر الوطني العام الهيئات السياسية التالية: الرئيس المكتب التنفيذي، والجلسة العامة للجان، اللجان الدائمة والمؤقتة.

وفي 4 أغسطس 2014 خلف مجلس النواب المؤتمر الوطني العام وتولى السلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية،ومارس مجلس النواب المنتخب صلاحياته وفقاً للإعلان الدستوري في يونيو 2014. وأعلنت المفوضية إلى أن العملية الانتخابية قد حسمت عدد 188 مقعدا من أصل 200 مقعد كان قد نص عليها القانون رقم 10 في مادته الثالثة حيث توزعت المقاعد الشاغرة والبالغ عددها 12 مقعدا على كل من الدوائر الفرعية التالية (زواره مقعد واحد ،الجميل مقعد واحد ،رقدالين زلطن مقعد واحد ،جادو مقعد واحد الكفرة 3 مقاعد ،درنة 4 مقاعد بالإضافة إلى مقعد النساء مشترك في عدد من الدوائر الفرعية في الدائرة الانتخابية الثلاثة عشر[2].

وحين انتخب مجلس النواب الليبي في 4 أغسطس 2014 ،قضت المحكمة الدستورية العليا بطرابلس التي كانت محاصرة من ميليشيات مسلحة آنذاك بحل المجلس، انقسمت ليبيا بين برلمان منتخب وبرلمان منتهية ولايته.وهناك صلاحيات يتمتع بها مجلس النواب تتمثل في:

التشريع للمرحلة الانتقالية، ومنح الثقة لحكومة الوفاق الوطني وسحبها ،واعتماد الميزانية العامة، والرقابة على السلطة التنفيذية،وإقرار السياسة العامة المقدمة من الحكومة.

---

[1] عبدالله الرابطي،"مهام المجلس الوطني الانتقالي وكيفية اختيار أعضاؤه وتوزيع مقاعده" ،جامعة طرابلس ،متحصل عليه من موقع: alwatanlibya.com/more-22791-22-

[2] قائمة بأسماء أعضاء مجلس النواب حسب الإعلان الصادر عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات .متحصل عليه من موقع: alwasat.ly/ar/news/libya/28529.

في أواخر أغسطس 2014 قامت ميليشيات من مصراتة والميليشيات الإسلامية المتحالفة معها تحت مسمى **فجر ليبيا** بإدخال قواتها إلى مدينة طرابلس وقامت بالسيطرة على مؤسسات الدولة والوزارات اثر سيطرتها على مطار طرابلس العالمي وأعلنت رفضها لمجلس النواب الليبي المنتخب والحكومة المؤقتة وأُعلن عن إعادة المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وشكلت حكومة أسمتها حكومة الإنقاذ برئاسة عمر الحاسي لكن لم تحظى هذه الحكومة بأي اعتراف دولي[1].

المطلب الثاني:السلطة التنفيذية.

توالت على ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي عدد من الحكومات ،فمنذ تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في فبراير عام 2011 ،تم تشكيل حكومة محمود جبريل في 23 مارس 2011 حيث تم تعيينه رئيسا للمكتب التنفيذي للحكومة،إلا أنه الذي استقال من منصبه بعد ازدياد الانتقادات ضده.

وأعقبها تكليف علي الترهوني بتشكيل حكومة في 23 أكتوبر 2011 واستمر حكمه حتى 24 نوفمبر 2011. وتبعها اختيار عبد الرحيم الكيب لتشكيل حكومة انتقالية في 24 نوفمبر 2011 حيث أصبح رئيس للحكومة الليبية بعد سقوط القذافي ،وتعد أول حكومة بعد انتهاء حقبة القذافي واستمرت حتى 8 أغسطس 2012، وقد كون عبد الرحيم الكيب برلمان انتقالي وهو المؤتمر الوطني العام ،وفقا لخريطة الطريق الموضوعة من قبل المجلس الانتقالي.

وبعد تسلم المؤتمر الوطني العام السلطة التشريعية من المجلس الوطني الانتقالي في 8 أغسطس 2012 ،تم تكليف مصطفى أبو شاقور،ولكنه فشل في تشكيل حكومة مؤقتة، وانتخب المؤتمر علي زيدان الذي تمكن من تشكيل حكومة وفاق وطني، ضمت 27 وزارة واستمرت حتى 11 مارس 2014.

[1] المؤتمر الوطني الليبي المنتهية ولايته يمنح الثقة لحكومة عمر الحاسي ،متحصل عليه من موقع: people.com.cn

وبعد سقوط حكم علي زيدان كلف وزير الدفاع في مارس 2014 عبد الله الثني ،بتسيير الأعمال إلى حين اختيار رئيس وزراء جديد ،وانتخب المؤتمر الوطني رئيسا جديدا للحكومة،ووقع الاختيار على أحمد معيتيق رئيسا للوزراء ،ولكنه استقال في 9 يونيو 2014[1] .

وحين انتخب مجلس النواب الليبي في 4 أغسطس 2014، قضت المحكمة الدستورية العليا بطرابلس التي كانت محاصرة من ميليشيات مسلحة آنذاك بحل المجلس ،انقسمت ليبيا بعدها بين برلمان منتخب وبرلمان منتهية ولايته.وعلى إثر ذلك ظهرت حكومتين :

***حكومة الإنقاذ:** كلف المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته عمر الحاسي في 6 سبتمبر 2014 بتشكيل حكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس حتى 31 مارس 2015 ،و في 01 أبريل/نيسان 2015 سلم الحاسي الحكم إلى خليفة الغويل حتى الآن وهي حكومة غير شرعية.

سيطرت حكومة الإنقاذ على أجزاء واسعة من غرب وجنوب ليبيا نهاية 2014 وبداية 2016 ،ولم تنف دعمها لـ"مجلس شورى ثوار بنغازي" (تحالف كتائب للثوار الذين أطاحوا بالقذافي وشكلوا دروعا منضوية تحت لواء الجيش الليبي) في حربهم ضد قائد "عملية الكرامة" خليفة حفتر.

وأعلنت حكومة الإنقاذ يوم 5 أبريل/نيسان 2016 مغادرة السلطة وفسح المجال لحكومة "الوفاق الوطني" برئاسة السراج لتسلم الحكم بعد أقل من أسبوع من دخولها البلاد.

غير أن أعضاء من المؤتمر الوطني العام ومن حكومة الإنقاذ سيطروا يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول 2016 على مقار المجلس الأعلى للدولة في العاصمة طرابلس بالتعاون مع جهاز الأمن الرئاسي المكلف بحماية المجمع الرئاسي .وعادت حكومة الإنقاذ إلى الواجهة السياسية ،حيث دعا الغويل في بيان ألقاه من داخل مقر قصور الرئاسية بطرابلس لإيقاف عمل حكومة الوفاق الوطني. واعتبر البيان أن "كل من تم

[1] ليبيا ما بعد القذافي.. حكومات متعددة ومصير مجهول – بوابة افريقيا الإخبارية– ،متحصل عليه من موقع:
http://afrigatenews.net/node/121120

تكليفهم من قبل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق موقوفون عن ممارسة أي نشاطات أو مهام ،وأنهم سيحالون للقضاء وذلك لانتحالهم الصفات غير المخولين بها".كما دعت حكومة الإنقاذ – في خضم هذه التطورات– إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حكومة عبد الله الثني بطبرق، في إطار حوار ليبي ودون وساطة أجنبية.

***حكومة طبرق(الحكومة المؤقتة)**:انبثقت الحكومة المؤقتة عن برلمان طبرق المنحل في سبتمبر/أيلول 2014،وتوجد بمدينة البيضاء شرقي ليبيا، ويترأسها عبد الله الثني.

وقد اختار الثني – منذ اندلاع صراع مسلح بين عدد من الأطراف الليبية – جهة حفتر وبرلمان طبرق الذي كلفه بتشكيل حكومة موازية لحكومة طرابلس (الإنقاذ) وسارع بعدها لزيارة العاصمة المصرية القاهرة والتقى الرئيس عبد الفتاح السيسي ،في مسعى للتنسيق الأمني والعسكري بحجة حفظ الاستقرار في البلدين الجارين.

وحظيت حكومة طبرق بدعم حفتر الذي أعلن أواسط مايو/أيار 2014 عن بدء عملية "الكرامة" من بنغازي شرق البلاد لتخليص ليبيا من "الإرهابيين والتكفيريين" وفي مطلع يونيو/حزيران من نفس العام رحب بتدخل عسكري مصري في ليبيا.

لقيت حكومة الثني دعما من 21 حكومة ومنظمة في مؤتمر عقد بمدريد – في سبتمبر/أيلول2014 حول ليبيا– دعا المشاركون فيه للتعاون معها وعدم الاعتراف بأي حكومة موازية، في إشارة لحكومة الإنقاذ التي كان يترأسها وقتها عمر الحاسي بطرابلس التي تدعمها قوات فجر ليبيا[1].

*وبعد التسوية السياسية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة تم تشكيل **حكومة الوفاق الوطني** ومجلس رئاسي برئاسة فائز السراج[2]في فبراير/شباط 2016 بموجب **اتفاق الصخيرات** وهو اتفاق سلام وقعه برلمانيون

[1] خليفة الغويل.. رئيس حكومة الإنقاذ الليبية "الثائرة"موسوعة الجزيرة،متحصل عليه من موقع:
www.aljazeera.net/.../icons/...

[2] ليبيا ما بعد القذافي.. حكومات متعددة ومصير مجهول ،المرجع السابق.

ليبيون يوم 17 ديسمبر/كانون الأول 2015 بمدينة الصخيرات المغربية ،واختار تشكيلتها المجلس الرئاسي الليبي،وهو مجلس منبثق عن الاتفاق ذاته ويضم تسعة أعضاء يمثلون مناطق ليبية مختلفة.

ونالت حكومة الوفاق يوم 23 فبراير/شباط 2016 الثقة بالأغلبية ،بعد أن أعلن مئة نائب من مجلس النواب المنعقد بطبرق موافقتهم على التشكيلة الوزارية المقترحة من المجلس الرئاسي وبرنامج عملها.

بدأت القوات الموالية لحكومة الوفاق مدعومة بغارات جوية أميركية يوم 12 مايو/أيار 2016 حملة عسكرية على تنظيم الدولة الإسلامية بمدينة سرت والتي سيطر عليها التنظيم عام 2015 [1].

تتكون حكومة الوفاق الوطني من مجلس للوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء ،وعضوية نواب رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء، ومقرها الرئيسي العاصمة طرابلس ويُمكن أن تمارس أعمالها من أي مدينة أخرى.

هناك اختصاصات لمجلس رئاسة الوزراء ،المشكل من رئيس مجلس الوزراء وبعضوية نوابه وثلث وزراء كالتالي:حسب المادة(8) من الدستور فان اختصاصاته تتمثل في :

1.اختصاصات رئيس مجلس الوزراء:

أ. تمثيل الدولة في علاقتها الخارجية؛

ب. اعتماد ممثلي الدول والهيئات الأجنبية لدى ليبيا؛

ت. الأشراف على أعمال المجلس وتوجيهيه في أداء اختصاصاته وترؤس اجتماعاته؛

2.اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء:

أ. القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي؛

ب. تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب؛

ت. تعيين وإعفاء السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية وفقاً

[1] خليفة الغويل.. رئيس حكومة الإنقاذ الليبية "الثائرة"،المرجع السابق.

للتشريعات الليبية النافذة؛

ث. تعيين كبار الموظفين وإعفائهم من مهامهم؛

ج. إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم واتخاذ التدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن القومي على أن يعرض الأمر على مجلس النواب، خلال فترة لا تتجاوز عشرة (10) أيام من صدوره،لاعتماده.

ح. عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب.

يختص مجلس الوزراء بممارسة السلطة التنفيذية وضمان السير العادي لمؤسسات وهياكل الدولة العامة وفقاً للاختصاصات التالية:

1.وضع وتنفيذ برنامج عمل الحكومة لفترة ولايتها مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المنصوص عليها بالملحق رقم (2) بهذا الاتفاق؛

2.اقتراح مشروعات القوانين اللازمة لأداء مهامها وتقديمها لمجلس النواب لقرارها؛

3.إصدار اللوائح والقرارات الإدارية والتعليمات بحسب الحاجة لتنفيذ برنامج الحكومة وفقاً للتشريعات النافذة؛

4.إدارة الشئون الوطنية بما يحقق مصلحة البلد، وفقاً للقوانين واللوائح والأنظمة والقرارات النافذة؛

5.إعداد مشروع الميزانية العامة والحساب الختامي للدولة؛

6.وضع وتنفيذ ترتيبات مالية طارئة مؤقتة عند الاقتضاء بعد إجراء المشاورات اللازمة مع مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة والجهات الرقابية ذات العلقة وفق أحكام القانون المالي النافذ؛

7.إصدار القرارات الخاصة بهيكلة وإدارة الأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للحكومة ،حسب ما تراه ضرورياً وملائما، بعد التشاور مع الجهات ذات الصلة؛

8.التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛

9.تنفيذ المهام المنصوص عليها في هذا الاتفاق[1].

وعلى أثر الاتفاق الذي تم في 17 ديسمبر 2015 برعاية الأمم المتحدة تم **تشكيل مجلس أعلى** وهو مجلس يتمتع باستقلالية تامة في أعماله وتتلخص مهامه في **الملحق** .

المطلب الثالث:السلطة القضائية.

هناك درجة منخفضة من ثقة الجمهور بالسلطة القضائية بعد الثورة ،ويعود ذلك أساساً لكون النظام الجديد مماثلاً للنظام في العهد السابق، بغض النظر عن إلغاء المحاكم الخاصة. حيث كانت السلطات بعد الثورة بطيئة في إزاحة حتى القضاة الأكثر إثارة للجدل الذين خدموا في النظام السابق. فغالبية العاملين حالياً خدموا في حقبة القذافي ،ونتيجة لذلك ينظر إليهم على أنهم غير مؤهلين لتوفير محاكمات عادلة. وفوق ذلك ونتيجة للبيئة غير الآمنة فيما بعد الثورة، ظهر نظام قضائي موازٍ تقوم فيها ميليشيات مستقلة بوظائف الدولة، مثل اعتقال الأفراد وتوقيفهم. ويتم ذلك دون رقابة قضائية أو مساءلة.كذلك يعاني القضاء من نقص في إنفاذ أحكامه وقراراته.

ومع ذلك، تم إعداد إطار قضائي في مسودة قانون2011 حول مهنة القضاء تم تحضيرها من قبل نقابة المحامين الليبيين، وقدم المجلس القضائي الأعلى مشروع قانون لإصلاح أجزاء من القضاء [2].

وقبل الحديث عن النظام القضائي وتطوراته بعد الثورة واستعراض أهم القوانين التي صدرت والقرارات والأحكام القضائية ،نرى من المهم أن نستعرض بإيجاز فكرة مبسطة عن القضاء الليبي السابق ومدى استقلاليته.

[1] الاتفاق السياسي الليبي ،الموقع بتاريخ17/ديسمبر/2015،ص 29.

[2] ليبيا 2014 دراسة حول نظام النزاهة ،المرجع السابق ،ص73.

* لم تنجح ليبيا على مدى عقود من الزمن إلى احترام وحماية استقلال السلطة القضائية،فقد تعرضت السلطة القضائية في النظام القذافي لتدخل مستمر من جانب السلطة التنفيذية ،وللفساد ،وكان وزير العدل يرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية (الهيئة السابقة للمجلس الأعلى للقضاء) المكلف بالإشراف على سير أعمال القضاة بما في ذلك التدريب، والتعيين، والنقل، والتأديب. وكانت عمليات النقل بين المحاكم تستخدم في أغلب الأحيان لمكافأة القضاة أو معاقبتهم على أعمال إما تنسجم أو تتعارض مع مصالح النظام. نتيجةً لذلك ،لم تكن حالات النقل التي تتناول الحكومة وأصحاب الولاء تقرر وفقاً للمؤهلات بالإضافة إلى ذلك، كانت عملية اختيار المرشحين لشغل المناصب القضائية العليا تتأثر عموماً بطبيعة العلاقات مع النظام.

إلى جانب احكامه سيطرة السلطة التنفيذية على نظام المحاكم، أنشأ القذافي نظام محاكم متواز ،من خلال إقامة"محكمة الشعب" سنة1988 تلبيةً لهدف صريح هو محاكمة أفراد العائلة المالكة،وأتباع النظام الملكي،وغيرهم من الخصوم السياسيين المتهمين بالتلاعب بالانتخابات و"إفساد الرأي العام." لم تلتزم هذه المحاكم ولو بأدنى معايير مراعاة الأصول القانونية ولم تكن مستقلة.[1]

بالإضافة إلى "محكمة الشعب،" أقام القذافي محاكم أخرى كالمحاكم العسكرية وما سمي باللجان والمحاكم الثورية للبت في الجرائم السياسية ضد الدولة. واستخدمت تلك الأنظمة القضائية المتوازية كآلية لبسط السيطرة لا العدالة. وقد مست باستقلالية السلطة القضائية العادية لا سيما من خلال تقويض الثقة في القضاء ككل.

[1] تحديات أمام القضاء الليبي،ضمان الاستقلال والمسائلة بين الجنسين ،اللجنة الدولية للقضاء،ليبيا، طرابلس 6تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.ص06.

*السُلطة القضائية مُستقلة ،وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون ،والقُضاة مُستقلون لا سُلطان عليهم في قضائهم لغير القانون والضمير.المادة 32 من : دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا لغاية عام 2012 ص 08.

أما السلطة القضائية بعد الثورة فقد شهدت العديد من الإصلاحات واتخذت خطوات هامة لإصلاح القضاء والمحافظة على استقلاليته بشكل خاص، حيث كرست **المادة 32** من المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية تحت إشراف المجلس الوطني الانتقالي. وشكل الإعلان الدستوري لسنة 2011 استقلال السلطة القضائية، وأصلح المجلس الأعلى للقضاء بحيث أتاح انتخاب أعضائه من قبل القضاة في المحاكم العليا، وألغي دور وزير العدل كعضو ورئيس.

حيث ألغى المجلس للقضاء محاكم أمن الدولة،وأدى إلى إنشاء محاكم خاصة ,و أكد الحق في الطعن في القرارات الإدارية. واتخذت الحكومة أيضاً عدداً من المبادرات لإصلاح النظام القضائي وتعزيز استقلاليته. ففي أيار/مايو 2013، عدَّل المؤتمر الوطني العام القانون المتعلق بنظام القضاء لإتاحة انتخاب 11 من 13 عضواً في المجلس الأعلى للقضاء من جانب نظرائهم. وينص القانون أيضاً على عضوية النائب العام ورئيس إدارة التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء، بحكم منصبيهما. وفي حزيران/يونيو 2013 انتخب المجلس الأعلى للقضاء رئيس له[1].

و في شهر نيسان/أبريل من سنة 2013 تم إلغاء المؤتمر الوطني العام لاختصاص المحاكم العسكرية للنظر في قضايا المدنيين.

لكن في سنة 2014 تعرقلت عملية الإصلاح القضائي مع تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد[2] حيث برز كمٌّ هائل من الانتهاكات والاعتداءات التي تعرضت لها السلطة القضائية في ليبيا والتي ما تزال مستمرة حتى الآن.وقد نتج عنها اغتيال لعدد من القضاة والاعتداءات عليهم وتفجير مقر المحاكم والنيابات مما أثر على تطوير وتفعيل القضاء والذي انعكس سلبا على وضع الدولة ككل[3].

[1] "المساعدة التقنية المقدمة إلى ليبيا في مجال حقوق الإنسان"،المرجع السابق،ص12.

[2] المرجع نفسه ،ص07.

[3] مروان الطنشاني ،"المستجدات القضائية في ليبيا 2013 و2014" ،مجلة المفكر القانونية ،2016.

المبحث الثالث:بناء المؤسسات السياسية الغير رسمية في ليبيا.

المطلب الأول:الأحزاب السياسية .

منذ ثورة 2011 تحول المشهد السياسي في ليبيا ،حيث أصبح يسمح للأحزاب السياسية بالوجود بغض النظر عن وجهات نظرها.فخلال حقبة القذافي لم يكن مسموحاً لأي أحزاب سياسية بالوجود. لكن بعد الثورة تمت إزالة القيود التي منعت سابقاً تشكيل الأحزاب السياسية ،ونتيجة لذلك ظهر عدد كبير من التشكيلات السياسية[1] من مختلف التيارات الإسلامية والليبرالية والقومية والملكية و المناطقية وغيرها.

ورغم أن المجلس الوطني الانتقالي سعى لتأسيس بنية تشريعية للأحزاب ،إلا أن ثمة صراعات وضغوطات تعرض لها دفعته للتراجع عن بعض المواد في قانون تنظيم الأحزاب الذي صدر في 2012[2]،فلما صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم 29 بسنة 2012 في مايو 2012،إضافة إلى القانون بشان ضوابط الكيانات السياسية رقم 30 لسنة 2012 الذي صدر في 24 ابريل 2012 وهما المنظمان لنشاط الأحزاب والكيانات السياسية.

كانت المسودة الأولى لقانون الأحزاب تحظر قيام الحزب على أساس قبلي أو جهوي أو عرفي أو لغوي أو ديني[3] .إلا أن ذلك القانون تعرض بالرفض خاصة من قبل الجماعات الإسلامية ،الأمر الذي أدى لإسقاط شرط عدم التمييز،بما فتح المجال لأحزاب على أسس دينية و مناطقية عمقت من أزمة المرحلة الانتقالية[4] . لعبت المليشيات المسلحة التي قاتلت نظام القذافي دوراً كبيرا نسبياً في التشكيل اللاحق للأحزاب السياسية

---

[1] ليبيا 2014 دراسة حول نظام النزاهة ،المرجع السابق،ص166 .

[2] خالد حنفي علي ،"خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة" ،مجلة أوراق الشرق الأوسط،العدد 24،يوليو سبتمبر ،2014.ص47.

[3] يوسف محمد الصواني،"الانتقال الديمقراطي في ليبيا:تحديات والآفاق،الجامعة العربية للديمقراطية "،اللقاء السنوي الحادي والعشرين،محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية،مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية،ورقة أولية (2) 2013/8/6، ص23.

[4] خالد حنفي علي،المرجع السابق،ص47.

وتطويرها.على سبيل المثال، في طرابلس، وفي الجزء الشرقي من البلاد كذلك، بعض المليشيات الأفضل تسليحاً كانت مرتبطة بجماعات إسلامية عندما بدأت بتشكيل منظمات سياسية .إضافة إلى ذلك، فإن تحالف القوى الوطنية، أكبر حزب في المؤتمر الوطني العام، مدعوم من مليشيات الزنتان.[1]

من بين الأحزاب التي تشكلت بعد الثورة نجد ما يلي:

1/الأحزاب الإسلامية المنخرطة في العمل السياسي:

***حزب العدالة والبناء:**وهو الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمون ،أعلن عن تشكيله في 5 مارس 2012 ويتشكل حزب العدالة والبناء من خلفيات تنظيمية متنوعة لكنها تشترك في التوافق على المرجعية الإسلامية وقد ثار جدل حول علاقته بالإخوان المسلمين لم تحسمه البيانات الصادرة عن الحزب،وذلك بسبب اندلاع الأزمة السياسية وشن حملات إعلامية تشير للحزب كذراع سياسي لحركة الإخوان، وقد كشفت بيانات العدالة والبناء أن نسبة الإخوان كمؤسسين لا تتجاوز ،% 10 وفي الهيئة العليا% 30 والمكتب التنفيذي 20% من أعضائه،ورغم احتمال أن تكون هذه نسبة مؤثرة لكنها لا تشكل عامل هيمنة في اتخاذ القرارات داخل الحزب، ووفق هذا الإطار التنظيمي،يرتبط العدالة والبناء بعلاقة تحالف قوية مع حركة الإخوان المسلمين في ليبيا، ولأنه لا يمثل امتدادا تنظيميا لها.[2]

***حزب التجمع الوطني للحرية والعدالة والتنمية:**وهو حزب إسلامي أسسه الدكتور علي الصلابي وعبد الحكيم بلحاج ،إذ يؤكد الصلابي أن أهداف التجمع الوطني تستند إلى تفسير معتدل للعقيدة،وأن الحزب أكثر وطنية في نواياه من الإسلاميين ،ويدعو التجمع إلى ديمقراطية إسلامية[3].

---

[1] ليبيا 2014 دراسة حول نظام النزاهة ،المرجع السابق ،ص166 .

[2] عمر خيري ،"الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي"،منتدى العلاقات العربية والدولية ،2014/4/2، ص ص 2، 3.متحصل عليه من موقع: fairforum.org/wp-content/uploads/2015/04/libya.pdf

[3] خالد حنفي علي،المرجع السابق،ص ص 50 ،51.

***أحزاب ذات طابع سلفي:**منبقثة عن الحركة الإسلامية للتغيير ،كانت جماعة مقاتلة للقذافي 2011 ،لكن بعد الثورة تحولت إلى الحركة الإسلامية للتغيير ،وانخرط بعض المنتمين الها في العمل السياسي ،عبر عدة أحزاب في الانتخابات التشريعية في يوليو 2012،من أبرزهم: "حزب الوطن المعتدل ذي القاعدة الواسعة الذي انظم اليه بلجاج ،وحزب الأمة الوسط الأكثر تشددا في رؤاه الدينية تحت قيادة سامي الساعدي الذي يعد المنظر للجماعة المقاتلة ،وانضم مع الساعدي شخصية محورية أخرى في الجماعة المقاتلة،هو عبد الوهاب الغايد (شقيق الراحل أبو يحيى الليبي ،الذي يعتبر على نطاق واسع الرجل الثاني في تنظيم القاعدة) الذي ترشح ونجح في الانتخابات البرلمانية في مدينة مرزق الجنوبية في الانتخابات 2012 ،ويرجع ضعف الأحزاب المعبرة عن الاتجاه السلفي إلى طبيعة البنية الصوفية السنونية التي تأسست عليها حركة التدين في ليبيا ، والتي لا تزال بقوة لدى كافة التيارات بما فيها التيار المدني.

2/الأحزاب المدنية في ليبيا:

* **تحالف القوى الوطنية:**وهو القوة الأهم والأكثر تأثيرا على الصعيد الأحزاب في ليبيا ،وتأسس في فبراير 2012 من مجموعة أحزاب وجمعيات الأهلية وتبنى التحالف أفكارا ليبرالية تنادي بالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ،وفي ذات الوقت قدم رؤية معتدلة للإسلام والدولة المدنية ،كما أن لديه طروحات لاستبعاد المهمشين والطوارق و الأمازيغ ،وأصبح التحالف لاعبا رئيسيا في الصراعات الداخلية في ليبيا بعد حصد 39 مقعدا في انتخابات المؤتمر الوطني العام يوليو 2012 متقدما بذلك على الإسلاميين 50 مقعدا في الانتخابات 2014 [1].

وأظهر تحالف القوى الوطنية منذ تأسيسه العديد من المواقف ،منها معارضته لأداء المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية ،حيث شن عليها هجوما حادا واعتبر أن أدائهما لم يتفق مع التوقعات المشروعة لأبناء ليبيا ،يعد جبريل الذي كان يدير "المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية" ،وهو مركز بحثي كان يرعاه سيف

[1] المرجع نفسه ،ص ص 50 ،51.

الإسلام القذافي–نجل العقيد الليبي السابق القذافي– زعيم التحالف والرجل القوى المعروف بعلاقته القوية مع الدول الغربية ،وخاصة فرنسا.

ورغم أن جبريل يملك دعما كبير من قبيلة الورفلة قد انشق في مرحلة مبكرة عن القذافي وتم اختيار لاحقا ليكون رئيس وزراء المعارضة ومسؤولا عن حشد الدعم الأجنبي ،إلا أنه دخل في صراعات مع ثوار مصراته التي تعادي الورفلة ،مما أجبره على الاستقالة من منصبه في المجلس الوطني الانتقالي ،كما عارض قانون العزل السياسي الذي سمح بتضاعف قوة الإسلاميين[1].

رغم تشكل الأحزاب بعد الثورة وبروزها كقوة سياسية ،إلا أنها مازالت تعاني العديد من النواقص والتحديات التي تعكس ضعف الفاعلين الاجتماعيين بشكل عام ،فهي تعاني ضعفا تنظيميا وربما عجزا ديمقراطيا في إدارتها إلا أن أهم خصائصها لمشروع سياسي والى قاعدة اجتماعية حقيقية.

كذلك نشأت الأحزاب الحديثة عكست ديناميكية تنافسية أثناء الانتخابات والتي أدت إلى تعقيد المشهد وجعلت الوصول إلى توافقات وتسويات غير ممكن ،ذلك أن هذه الأحزاب حرصت على تعظيم مكاسبها في ظل خوفها من أن تدفعها الأحزاب خارج ساحة المنافسة والحكم ،ويزيد من خطورة التأثيرات السلبية لواقع الحياة الحزبية الحالية أنها خلقت استقطابات حادة في الرأي العام وبين النخب المختلفة وأدت لجعل التوصل لتوافقات في المرحلة الانتقالية أمرا غاية في الصعوبة وهو ما أدخل البلاد في صراع وسط تدهور الوضع الأمني.

[1] المرجع نفسه،ص 51.

المطلب الثاني:المجتمع المدني.

في ظل أربعة عقود من حكم معمر القذافي ،كانت ممارسة الحق في حرية تكوين الجمعيات في ليبيا من خلال إنشاء منظمات أو المشاركة في المجتمع المدني أمر مستحيلا.حيث لم تكن هناك من الأساس أي منظمات غير حكومية مستقلة قادرة على التعبير عن الأصوات المعارضة أو انتقاد سياسات وممارسات الدولة ،وكذا الحال بالنسبة للنقابات العمالية والأحزاب السياسية.حيث اتجهت التشريعات إلى تجريم جميع أشكال التنظيم المستقل وفرضت عقوبات تصل إلى حد الإعدام على المنضوين في مثل هذه التنظيمات[1]. ولكن بمجرد التحرر في 2011 ،بدأت بوادر الأولى لتدرج المجتمع المدني ،والتي كانت انطلاقتها مع انتخابات مايو 2012[2]،حيث تولت وزارة الثقافة والمجتمع المدني في الحكومة الانتقالية عملية تسجيل الجمعيات. وقد تم لاحقاً تأسيس مركز دعم مؤسسات المجتمع المدني التابع للوزارة .وتم تسمية مجلس إدارته بتاريخ 7/2012 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2012 .كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 649/2013 بتعديل اسم ومركز دعم مؤسسات المجتمع المدني إلى مفوضية المجتمع المدني ،ويكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة .كما نص على دعم مؤسسات المجتمع المدني فنياً وتقنياً ،فضلا عن تنظيم عمل المنظمات الدولية التي ترغب بالعمل في ليبيا بالتنسيق مع الجهات المختصة وفق القوانين واللوائح المعتمدة [3]،وقد وصل عدد المنظمات المجتمع المدني عام 2013 بين 1800 و1900 وتعتبر منظمات حديثة التأسيس منتشرة جغرافياً بما في ذلك في مناطق حضرية ومناطق ريفية .تتفاوت منظمات المجتمع المدني من حيث الحجم والطبيعة والعمل على مواضيع متنوعة تشمل الإغاثة الإنسانية ومكافحة

[1] ليبيا ،حقوق الإنسان في العالم العربي ،**التقرير السنوي** ،2012،ص172.

[2] وليد الصالحي ،خليل جبارة ،المجتمع المدني: الواقع و التحديات، مؤسسة المستقبل ،دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا.ص09.

[3] محمد عمران ،"تشريعات المجتمع المدني في ليبيا: تاريخ من التضييق ،حاضر مرتبك ،ومستقبل مجهول" ،متحصل عليه من موقع: https://ar-ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1481787318504678&id

الفساد ،والتوعية ،وحقوق الإنسان ،والديمقراطية، والشفافية،ومنظمات ومنتديات حول المرأة والشباب والتجمعات القبلية والمبادرات لأجل الصلح الاجتماعي والأكاديميين والناشطين السياسيين الخ[1].

تعتبر القوانين والأنظمة المتعلقة بالمجتمع المدني ما بعد الثورة قليلة وواسعة النطاق والتشريع المعمول به لا يضع قيوداً بشكل عام على المجتمع المدني. فحسب المادة 14 من الدستور المؤقت تضمن حرية الرأي للأفراد والجماعات إضافة إلى حرية التجمع ،وبالتالي فإن المجتمع المدني حر في أنشطة المناصرة وفي انتقاد الحكومة ،وتنص المادة 15 من الدستور الانتقالي على ما يلي: "ستضمن الدولة حرية تشكيل الأحزاب السياسية، والاتحادات وجمعيات مدنية أخرى، وسيصدر قانون لتنظيمها.[2]".و في العام 2012 تم اقتراح مسودة قانون حول الجمعيات عنوانه "مشروع قانون بشأن الجمعيات." تم تعديل مسودة القانون عدة مرات. في المادة 2 منه تعرف مسودة القانون الجمعيات بأنها: "اتفاق بين شخصين أو أكثر لأهداف غير هدف تحقيق الكسب المادي."ولكن، في المادة التالية تضع قيوداً بالنص على أن هدف المنظمة لا يمكن أن يكون "مناقضاً للأخلاق والنظام العام ".وهذا الحكم واسع جداً وقابل للتأويلات، ويترك ثغرة للسلطات لمنع منظمات المجتمع المدني من التدخل في عملها. استقبلت المادة بنقد شديد، خاصة من منظمات المجتمع المدني الليبية .لم يتم تبني هذا المشروع المقترح، ولا أي قانون محدد متعلق بالمجتمع المدني، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تسجل لدى وزارة الثقافة والمجتمع المدني والحصول على ترخيص مؤقت، ولكن ليس هناك أي منع ضد المنظمات غير المسجلة. هناك متطلبات بحد أدنى للتسجيل ،تشمل المتطلبات وجود ثلاثة أعضاء، قائمة بالأهداف ورسالة المنظمة. للوزارة مكاتب في مختلف البلدات في أنحاء ليبيا حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية أن تتسجل .يبدو أنه لا يتم فرض رسوم على تسجيل منظمات المجتمع المدني. من غير الواضح ما هو الإطار الزمني للعملية.

[1] ليبيا 2014 دراسة حول نظام النزاهة ،المرجع السابق ،ص 197.

[2] دستور ليبيا ،المرجع السابق،ص05.

رغم ظهور منظمات المجتمع المدني في ليبيا إلا أنها مازالت تعاني بشكل عام العديد من النواقص وخاصة في الموارد المالية. تتوفر ثلاثة مصادر عامة للتمويل تشمل المساعدات الحكومية ،والمانحين الخاصين والمانحين الدوليين،التمويل من الحكومة محدود جداً. تقدم الحكومة منحة إجمالية بـ 2مليون دينار ليبي (1.6مليون دولار أمريكي) ،ولكن عملية تقديم الطلب للحصول على المنح غير واضحة .والمصدر الأساسي لتمويل المجتمع المدني هو المانحون الدوليون، مما يعني أن المنظمات الموجودة بعيداً عن المنظمات المانحة (أي ليست في المدن الرئيسية) تجد صعوبة أكثر في الحصول على الدعم المالي والمنح . و ليس واضحاً إلى أي مدى يحاول المانحون الدوليون التأثير على أجندة منظمات المجتمع المدني التي يمولونها ولكن اعتماد منظمات المجتمع المدني على تمويل تكاليفها التشغيلية له أثر على استقلاليتها. نتيجة لتقييدات المانحين على تمويل التكلفة التشغيلية، من الصعب الحصول على تمويل لاستدامة مشاريع كاملة. إضافة إلى ذلك يطلب المانحون الدوليون عادة أن تكون منظمات المجتمع المدني مسجلة لدى الوزارة من أجل أن تحصل على التمويل ،مما يحد من التمويل للمنظمات غير المسجلة. هناك ممولون خاصون على أساس الإحسان في البلد ،ولا تميل منظمات المجتمع المدني بشكل عام إلى إكمال دخلها بواسطة عوائد من الخدمة ،أو المنتوجات ،أو التأجير[1].

يمكننا القول أن مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا مازالت فتية ولم تستطع القيام بدوها الفعلي ،ولم تنجح في قيام بعملها ،وهذه المؤسسات المجتمعية الحرة هي جديدة على المجتمع الليبي ،وهذا ما أثر في أدائها وثقافة الشارع الليبي حيال هذه المؤسسات لا يزال يكتنفها شيء من عدم الفهم ،كونها مؤسسات اتسمت بالحداثة على المجتمع الليبي لغيابها عن الساحة لعقد من الزمن ،الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود لتوعية المواطن بأهمية هذه المؤسسات ،حتى تتمكن من أداء عملها على الوجه المطلوب.

[1] ليبيا 2014 دراسة حول نظام النزاهة ،المرجع السابق ،ص ص 198 ،199.

المطلب الثالث:الإعلام الليبي.

شهد الإعلام في ليبيا تطورات وتغيرات عديدة ما بعد القذافي ،ذلك أن الإعلام في حقبة القذافي كان مملوكاً للدولة بشكل رئيسي ،و يستعمل حصرياً لحماية سلطة الدولة.وكان انتقاد القذافي أو نظامه سيؤدي إلى السجن أو إلى ما هو أسوأ.لكن بعد التحرير وسقوط نظام القذافي أصبح للإعلام دور جديد في مواكبة التحول وطرح القضايا المتعلقة به.

ففي أول خطوة للتغيير أصدر المجلس الوطني الانتقالي في أغسطس/آب عام2011 من الإعلان الدستوري المادة 14 التي ضمنت فيها الدولة حرية التعبير الفردي والجماعي وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر ،والتي منحت الحق لأي مواطن في امتلاك وسائل إعلامية[1].

ومنذ ذلك الوقت بدأت المجالس المحلية التي انبثقت عن المجلس الانتقالي بمنح إذن لإنشاء وسائل إعلام.

لكن بالرغم من إصدار المجلس الوطني الانتقالي لحرية التعبير ،فإنه في خطوة معاكسة أصدر في 02 ماي القانون رقم 37 لعام 2012 ،الذي فرض قيودا شديدا على حرية التعبير ،فقد فرضت المادة الأولى من ذلك القانون عقوبات تصل إلى السجن مدى الحياة لأي شخص "أذاع أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة" أو قام بدعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق ضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد ،أو إلقاء الرعب بين الناس أو إضعاف الروح المعنوية للمواطنين .ويشمل ذلك أي ثناء على معمر القذافي ونظام حكمه وأفكاره وأولاده ،أقلب الحقائق ،وتضليل الناس حول تصرفاتهم وما ارتكبوه في حق البلاد وأهلها. وتعاقب المادة الثانية بالسجن عن أي حديث أو أي صور أخرى من صور التعبير[2] تمثل مساسا بثورة 17 فبراير ،كما تفرض تلك المادة العقوبات نفسها على إهانة الدين الإسلامي أو هيئة الدولة ومؤسساتها ،أو إهانة الشعب الليبي أو شعار الدولة أو علمها.

[1] دستور ليبيا ،المرجع السابق،ص04.

[2] ليبيا ،حقوق الإنسان في العالم العربي ،المرجع السابق،ص ص168.

وقد قضت "المحكمة الليبية العليا" بعدم دستورية هذا القانون لتعارضه مع الإعلان الدستوري الذي كفل حماية عدد من الحريات الأساسية ،وعلى رأسها حرية التعبير[1].

كما صدر القانون رقم15 لسنة2012 ،الذي لا يُجيز مناقشة الفتاوى الصادرة عن دار الإفتاء في وسائل الإعلام. وتم أيضا تعديل القانون رقم 5 لسنة 2014 المادة195 من قانون العقوبات بحيث أصبحت تنص على أن «يُعاقب بالسجن كل من يصدر عنه ما يشكل مساسا بثورة السابع عشر من فبراير،ويُعاقب بذات العقوبة كل من أهان علانية إحدى السلطات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو أحد أعضائها أثناء تأديته وظيفته أو بسببها أو من أهان شعار الدولة أو علمها. وانتقد المركز الليبي لحرية الصحافة – وهو منظمة ليبية مستقلة تأسست على يد مجموعة من الصحافيين المدافعين عن حرية الصحافة والإعلام – ما قدمه القانون رقم 38 لسنة 2012 من عفو عام على «ما استلزمته ثورة السابع عشر من فبراير من تصرفات عسكرية أو أمنية أو مدنية قام بها الثوار بهدف إنجاح الثورة أو حمايتها،«ورأى المركز أن هذا القانون يشكل عائقا في وجه سيادة حكم القانون وحماية حقوق الإعلاميين في ليبيا،كونه يسمح لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بالاستمرار بتلك الأعمال باسم الثورة .كما أصدر المركز توصيات متعلقة بالأوضاع الميدانية التي يعانيها الصحافيون من خطف واعتداء واغتيال،وما تعرضت له المؤسسات الإعلامية من تخريب وتدمير ،متهما الدولة بالتقصير،لأنها لم تقم بإجراء التحقيقات اللازمة ولم تلاحق الجناة ،كما وصفها بالمقصرة لاعتمادها على الجهات المسلحة غير المنتمية للدولة لتحقيق الأمن في البلاد.

وبحسب منظمة «هيومن رايتس ووتش» أخفق «المؤتمر الوطني العام» السابق في تعديل قانون العقوبات

[1] المرجع نفسه ،ص 169.

الذي يخالف القانون الدولي،وأقر بدلاً من ذلك ،تدابير قمعية جديدة، منها القرار الصادر في 22يناير/كانون الثاني ،2014 القاضي بحظر البث عن المحطات التليفزيونية الفضائية التي تنتقد الحكومة وثورة [1].

بصفة عامة السمة البارزة في مجال الإعلام الليبي بعد فبراير 2011 كانت الارتباكات في تقنين الإعلام بما يضمن تطوره ويسهم في أداء رسالته التوعوية ووظيفته في محاربة كافة أوجه الاستبداد والفساد،حيث لم ينجح أي من المجالس التشريعية المنتخبة والحكومات المتعاقبة في تنظيم القطاع بشكل يحقق التوازن المنشود بين الدولة والمجتمع،إذ لم يصدر قانون الإعلام برغم المساعي الحثيثة والمحاولات المتكررة ،ولم يتحقق التوافق على سياسات ومبادئ مشتركة ضابطة للعمل الإعلامي ،وأيضا لم تؤدي الجهات الرسمية المعنية بالإعلام دورها المرجو وغايتها الأساسية المتمثلة في المساهمة في تطوير الإعلام الرسمي والأهلي.

أيضا واجه الإعلاميون والصحفيون ظروف صعبة خلال الأعوام الماضية تمثلت في التهديد المباشر والاعتداءات المتكررة، فقد سجل المركز الليبي لحرية الصحافة عشرات الاعتداءات على الصحفيين منها حالات قتل واختطاف، وكان العام 2015 الأكثر عنفا ضد الإعلاميين حيث سجل المركز نحو 20حالة اعتداء تراوحت بين القتل والضرب [2].

[1] "شؤون ليبية"،مجلة فصلية مستقلة تعنى بالدراسات حول ليبيا المعاصرة،العدد الأول ،يوليو /جويلية 2016،ص ص 93 ،94.

[2] الإعلام الليبي :الواقع والتحديات وسبل التطوير، منظمة ممكن كمساهمة لدعم منظمة(CMI) **،تقرير خاص**،ابريل 2016.ص ص 06 ،07.

يمكن القول في الأخير أن الإعلام الليبي بعد فبراير 2011 يعاني العديد من التحديات بسبب الأوضاع المتأزمة ومن أبرز المظاهر هي تقييد الحريات وخوف الإعلاميين من التعرض للاغتيال أو الخطف أو الاعتداء ،والاستقطاب السياسي والنزاع الذي قسم المؤسسات الإعلامية والإعلاميين إلى فريقين يناصر كل منهم طرفا من أطراف النزاع السياسي ،كذلك غياب التشريع ،وعجز المؤسسات العدلية و القضائية على تحقيق العدالة وحماية المؤسسات الإعلامية والإعلاميين.

خاتمة الفصل الثاني:

يمكن القول أن بناء الدولة الليبية في المرحلة الانتقالية شهد العديد من الاستحداثات من خلال ظهور بوادر مؤسسات جديدة خلافا لتلك التي كانت قائمة في عهد القذافي ،حيث بدأت البوادر الأولى برسم معالم الدستور الجديد ليكفل الشرعية السياسية والمشروعية القانونية لهذه المؤسسات ،ولتحقيق الفعالية والدوام في الأداء ،وقد توالت العديد من المؤسسات الانتقالية أولها بتشكل المجلس الوطني الانتقالي للمرحلة الانتقالية مرورا إلى تنظيم انتخابات 2012 والتي تم على أثرها إنشاء المؤتمر الوطني ،كهيئة سياسية انتقالية ،ووصولا إلى تولي المجلس النواب الليبي خلف المؤتمر ،وقد أنجزت خطوات مهمة التي غيرت من طبيعة النظام السياسي وشكله الاستبدادي إلى نظام يرتكز على ضمان حقوق الأساسية للشعب الليبي من خلال حرية التعبير والرأي والنشر التي كانت غائبة في الماضي ،وممارسة حقهم في مواطنهم بدون قيد على حرياتهم إلا ما يفرضه احترام حريات الآخرين ،و حرية تشكيل الجمعيات السياسية ،وظهور الأحزاب السياسية بمختلف التيارات الإسلامية والليبرالية والقومية والملكية و المناطقية وغيرها.

رغم ما وصلت اليه الحكومة الانتقالية من نتائج في سبل تغيير النظام السياسي إلا أنها مازالت تعاني تحديات جمة من أجل بسط نفوذها بشكل واسع ،وتتلخص هذه التحديات الفصل الأخير.

الفصل الثالث: تحديات بناء الدولة الليبية في المرحلة الانتقالية.

تمهيد

بعد ما سعت إليه السلطات الليبية الانتقالية من أجل بناء الدولة ،لقيت نفسها أمام تحديات هائلة والتي عرقلت بأساس المسار البنائي للدولة ،وكثيرا ما اتصلت هذه التحديات بتاريخها ومكوناتها الاجتماعية ،وبما آلت إليه البلاد بفعل الديكتاتورية والثورة والعنف ،فالانتقال إلى بناء الدولة الليبية من جديد يتطلب إذا مواجهة مخلفات الماضي وتسيير الحاضر على ضوء الأزمات التي تشهدها الساحة الليبية.

استنادا إلى هذه المعطيات يمكن إجمال تحديات بناء الدولة الليبية بعد الثورة في المباحث التالية:الأول يركز عن المؤسسة العسكرية والأمنية في حين المبحث الثاني يبرز الجماعات المسلحة ،أما المبحث الثالث يركز عن القوى القبلية ،أما المبحث الأخير فوضع للسيناريوهات المستقبلية للبناء الدولة الليبية.

المبحث الأول: إشكالية المؤسسة العسكرية و الأمنية بعد الثورة في ليبيا.

تعتبر المؤسسة الأمنية والعسكرية أحد أبرز التحديات في ليبيا منذ انطلاق ثورة السابع عشر من فبراير ،خاصة بعد أن تحولت آليات المطالب السلمية والمشروعة للمجتمع الليبي إلى الجانب العسكري الذي فرضته طبيعة نظام القذافي ،حيث شكلت هذه المطالب تهديدا واضحا لشرعية واستقرار النظام ،وانتهى ذلك بمواجهات مسلحة بين منظومة نظام القذافي الأمنية والعسكرية وبين الثوار،ونتج عن ذلك تدخل قوات التحالف الدولي والتي ساهمت بشكل كبير في دعم العمليات العسكرية لثوار السابع عشر من فبراير ،وانتهت المواجهات بسقوط طرابلس ،وسقوط النظام القذافي[1]. ويمكن القول أن هناك جملة من التحديات الأمنية والعسكرية في ليبيا خلال المرحلة الراهنة تعتبر نتاج المرحلة السابقة ،ولذا سوف نبرز ذلك في مطلبين أساسين ،الأول يتحدث عن واقعها قبل الثورة والثاني يبرز أثرها بعد الثورة .

المطلب الأول: واقع المؤسسة العسكرية والأمنية قبل الثورة.

يشكل التطرق للواقع العسكري و الأمني في حقبة القذافي أرضية تمهيدية ستساعد على فهم واستيعاب خلفيات وجذور بعض التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجه السلطات الانتقالية من جهة وفهم أسباب عجزها في كثير من الأحيان ،لذلك يمكن إبراز واقع المؤسسة العسكرية و الأمنية في حقبة القذافي من جانبين:

[1] آمال العبيدي ،"الأمن الوطني في ليبيا :تحديات المرحلة الانتقالية" ،ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحمة الانتقالية،المركز العربي للدراسات ،الدوحة،2012 ،ص1.

1/المؤسسة العسكرية:عمل نظام القذافي على إضعاف الجيش الليبي وذلك لمنع ظهور منافسين له [1]،لأن القذافي كان يتملكه يقين بضرورة أنه إذا كانت هناك مؤسسة عسكرية قوية هي التي تكون قادرة على إسقاط النظام إذا ما انحرف ولذلك قام بالعديد من الإجراءات والقرارات أدت في نهايتها إلى أن أصبحت المؤسسة العسكرية عبارة عن شكل لا يمت بأي صلة للمؤسسات العسكرية المعروفة[2].

وكان التركيز منصبا على إنشاء كتائب أمنية متفوقة عسكرياً على الجيش النظامي من الجوانب كافة: التسليح والتجهيز والتدريب وذلك لحماية النظام نفسه ،حيث تم تحويل الجيش الليبي إلى كتائب[3] ،وتم تهميش دورها لصالح هياكل موازية وغير رسمية ،تتمثل في اللجان الثورية الأمنية التابعة للنظام و المسؤولة عن أمنه ،فلم يعتمد القذافي على الجيش ،الذي كان يقدر حجم قواته المعلن ب 76الف فرد ،وإنما يستند على اللجان الثورية ،وهي لجان شبه عسكرية ،بدأت تفوق الجيش منذ عام 1987 وضمنت بقاء الجماهيرية حتى عام 2011.

كما أدت العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا منذ عام 1991 وحتى عام 2003 إلى انهيار الجيش الليبي الذي حرم من الموارد اللازمة لصيانة معداته العسكرية ،ومن ثم ألغيت وزارة الدفاع في عام 1991 ،ولم تتم تعبئة الجيش لمواجهة المعارضة الإسلامية المسلحة بين عامي (1993، 1998)،وجاءت محاولات الانقلاب العسكري بين عامي 1993، 1995 لتفقد الجيش مكانته نهائيا ،وذلك لصالح الحرس الثوري

---

[1] محمود خليفة جودة ،أحمد عبد التواب خطيب،"الميليشيات والحركات المسلحة – دراسة تحليلية للملامح والتداعيات الإستراتيجية–" ،المكتب العربي للمعارف،2015 ،ص48.

[2] الجيش الليبي مأزق الماضوية وتحدي إعادة البناء ،المنظمة الليبية للسياسات والاستراتجيات ،أوت 2016 ،ص03.

[3] ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية ،مركز كارنغي للشرق الاوسط ،22 / 23 2014 ص04.

والكيانات شبه العسكرية المدافعة عن النظام ،وتوقف ضم ضباط جدد للجيش منذ محاولة الانقلاب في عام 1993.

وقد حرص القذافي أن تضل قواته المسلحة مجزأة ومقسمة ،وفقا لاعتبارات الولاء والانتماءات القبلية و المناطقية أكثر من الكفاءة ،ومنفصلة في بلدات أقيمت فيها قواعد عسكرية في سائر أنحاء البلاد ،وهو ما أدى إلى افتقاد الجيش للقيادة والفاعلية والتنافس ،وكان ذلك مرجعه العلاقة المعقدة والمتنافسة بين مفهومي النظام الحاكم "الجماهيرية" والدولة[1].

2/المؤسسة الامنية : لا تخلف المؤسسة الأمنية على ما مرت به المؤسسة العسكرية ،إذ ارتبط مفهوم الأمن الوطني خلال فترة نظام القذافي بأمن النظام الذي ارتكز على المحافظة على النظام السياسي وسبل تقويته وتعزيزه، ،حيث لم يكن هناك اهتمام بتأسيس الأمن بالمفهوم الذي يحافظ على النظام العام(الأمن العام الصحة العامة ،السكينة العامة، الآداب العامة)[2] ،بل كان عملها محدود على حماية النظام و مقصور على إنقاذ القانون والأمن الجنائي ،وإدارة السجون ،وكانت محدودة العدد والتجهيزات وتعاني من انخفاض مستوى الكفاءة وعدم الفعالية ،مقارنة بالأجهزة الموازية المعنية بحماية الحرس الثوري[3]، بل و كان الانضمام والانخراط في هذا القطاع جانب كبير منه مفتوح للانخراط به كضباط وضباط صف والانخراط لمن يشاء من دون وجود مؤهلات قادرة على الأداء الأمني بكفاءة عالية[4].

ولقد شكل القذافي قوات الأمن الليبية من كيانات مختلفة ضمت القوات المسلحة الليبية ،الكتائب واللجان الثورية والتي كانت متواجدة بشكل مستقل تميزت ببنية قيادية عمودية تخضع جميعها لإمرة القذافي

---

[1] محمود خليفة جودة ،المرجع السابق ،ص48.

[2] ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية ،المرجع السابق ،ص05.

[3] محمود خليفة جودة ،المرجع السابق ،ص48.

[4] ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية ،المرجع السابق ،ص05.

،وهو ما خلف إرثا مزدوجا يثقل كاهل السلطات الليبية الجديدة، **الإرث الأول** أورثها إياه على شكل نظام يرتكز عليه شخصيا وعلى عائلته،وفشله في تطوير مؤسسات وطنية حقيقية ،أما **الإرث الثاني** فقد نشأ من الطريقة التي تمت الإطاحة بالعقيد القذافي والتي تمثلت في التحرير التدريجي والمتقطع لأجزاء مختلفة من البلاد حيث تطوع عدد كبير من القوات والميليشيات المحلية للمشاركة في هذه المعركة وبعد سقوط القذافي بات بوسع الجميع أن يعتبروا أنهم مساهمين في التحرير الوطني ،ومن هنا توزعت الشرعية والتي دارت حولها معارك مسلحة،فهي لا تنتظر عملية البناء الدولة[1].

المطلب الثاني: تحديات المؤسسة العسكرية والأمنية في المرحلة الانتقالية.

تعتبر المؤسسة العسكرية والأمنية أكبر تحدي مباشر أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا ،إذ يشكل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين أو الكتائب شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد وكانت ممارسة السلطة على هذه الكتائب أمر في غاية الصعوبة [2].

ففي المراحل الأولى التي عقبت الثورة أنشى المجلس الانتقالي جيش التحرير الوطني ،لكنه لم يعمل بوصفه جيشا بقدر ما كان محاولة اندماج وتنسيق بين كتائب مستقلة شكلها ضباط سابقون ومواطنون عاديون. وفي بيئة ما بعد الثورة ،أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة ،لا في الحكومةّ المؤقتة وحسب ،بل بين بعضها البعض أيضا [3] .وازداد فشل الخطط والبرامج التي اعتمدها المجلس الوطني تجاه المؤسسة الأمنية والعسكرية مع استمرار الفشل والعجز الحكومي، حيث تضاعف عدد المجموعات المسلحة عدة مرات بعد

---

[1] عمر فرحاتي،مبارك سليماني ،"التحديات الأمنية في ليبيا بعد الثورة" ،العدد 5 ،جانفي 2016 ،ص51.

[2] بول سالم وأماند كادليك ،تحديات العملية الانتقالية في ليبيا،بيروت :مركز كاريني للشرق الاوسط ،2012 ،ص 07.

[3] ـــــ،ـــــ،الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات،(د م ن):الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،2013 ص113.

الإعلان رسميا عن تحرير البلاد وتوقف القتال في 23أكتوبر/تشرين الأول 2011،وبلغ عدد المقيدين لدى اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية نحو 143الف، فيما لم تتعد التقديرات الرسمية لأعداد من حملوا السلاح ضد القذافي وخاضوا المعارك ضد كتائبه 30 ألف مقاتل،وتجلى ذلك في غياب تطورات ملموسة على أرض الواقع خصوصا فيما يتعلق ببناء الشرطة والجيش،إذ تشير الشواهد إلى أن ضبط واحتواء الخروقات الأمنية تتم في كثير من الأحيان على أيدي الكتائب التابعة للثوار وليس الأجهزة التابعة للشرطة[1].

لم يظهر ما يشير إلى نجاح السلطات الانتقالية في انجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن ،بل هناك مؤشرات على تدهور الوضع الأمني ،وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، فيما تواصل الفرق المسلحة ممارسة إرادتها على الأرض[2]، حيث شهدت خلال عام 2013 الكثير من التفجيرات التي استهدفت مؤسسات مدنية وعسكرية ،ومحاولات وعمليات الاغتيال التي أصابت شخصيات دينية وسياسية وإعلامية وعناصر من الجيش والشرطة، فضلا عن أعمال الخطف التي انتشرت على نطاق واسع [3].وقد وصل حد الاختطاف إلى رئيس الوزراء السابق علي الزيدان في 10أكتوبر 2013 واحتجازه لساعات قبل الإفراج عنه[4] إضافة إلى ذلك شهدت ليبيا ظواهر وممارسات كشفت عن عمق الأزمة الأمنية ،وهي عمليات الاقتحام والحصار التي استهدفت مقر المؤتمر الوطني العام والعديد من الوزراء والهيئات بالدولة[5].

---

[1] السنوسي بسيكري،ليبيا :التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية ،**تقارير**:مركز الجزيرة للدراسات،2013.ص02.

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ،مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17،مجلة الشؤون العربية، ص 70،متحصل عليه من موقع : www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6.%20mohamed%20shiekh.pdf

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ،المرجع السابق،ص 70.

[4] الأمم المتحدة مجلس الأمن،**تقرير الأمين العام عن البعثة المتحدة للدعم في ليبيا**،26 فيبراير ،2014،ص01.

[5] علي الدين هلال ،حالة الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد الثورة ،بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية،2014 .ص ص 188 ،189.

والذي يعتبر تحدي صارخ وواضح للحكومة والمؤتمر الوطني الذي تعرض للاقتحام وتعطيل أعماله بشكل متواصل ،وتعرض أعضاؤه للاعتداء ،واضطر البعض الآخر من أعضائه إلى تقديم استقالته ،خوفاً على حياته بعد تلقيه التهديد .أما مؤسسات الحكومة ووزاراتها ،فقد تعرضت للاقتحام والإقفال ،ومنع الموظفون من دخولها واعتدي على وزرائها وممتلكاتها أيضا [1].

ونتيجة لذلك عجزت الأجهزة الأمنية النظامية وشبه النظامية عن حفظ الأمن والنظام ،وفرض السيطرة على إقليمها ،وتأمين حدودها ،الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الليبي السابق علي زيدان إلى أن يقر صراحة في منتصف كانون الثاني /يناير 2014بعجز الحكومة عن تسيير الملف الأمني،وطالب في شباط /فبراير 2014 بتدخل المجتمع الدولي لجمع السلاح من المليشيات والأفراد والإشراف على إتلافه.

وثمة عدة عوامل تعرقل عملية إعادة بناء الجيش الليبي منها:غياب التوافق السياسي ،وانتشار السلاح على نطاق واسع ،وكثرة الميليشيات والكتائب المسلحة ومجالس القبائل التي تتقاسم السيطرة والنفوذ على مناطق واسعة من البلاد ،ناهيك بفشل السلطات الانتقالية في إدماج الثوار في الجيش والمؤسسات الأمنية على أسس صحيحة ،بل الاستعانة أحيانا ببعض المجموعات المسلحة لتحقيق مهمات أمنية[2].

بناءا على ذلك فإن المضي في عملية بناء الدولة تبدو أكثر تعقيد في ظل غياب المؤسسة العسكرية والأمنية مقابل المخاطر التي تحيط بالمشهد الليبي ،من ووجود الآلاف من المسلحين ،وتطالب بالمزيد من المشاركة في القرار السياسي ،فبقاء الجماعات المسلحة إذا يعني غياب مؤسسات الدولة الليبية العسكرية والأمنية والمدنية[3].

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ،المرجع السابق،ص 70.

[2] علي الدين هلال ، المرجع السابق،ص200.

[3] آمنة محمد علي،"تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا"،مجلة الكوفة ،العدد 17، عدد خاص ،ص248 ،249.

المبحث الثاني : الجماعات المسلحة وتأثيرها في بناء الدولة الليبية.

كان لتحول الثورة الليبية من النمط السلمي إلى المسلح ،أثر كبير في إطالة أمد الثورة منذ اندلاعها في السابع عشر من فبراير 2011 وحتى مقتل القذافي ،كما كان لهذا الأمر أثر في عملية بناء ليبيا ما بعد الثورة ،من حيث انتشار السلاح ،بشكل كثيف ،في أيدي أبناء القبائل جميعًا ،وهو أمر يهدد كيان دولة.فبعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي ظهرت جماعات مسلحة تحمل فكرًا "جهاديًا" ينطلق من خلفيات أيديولوجية متنوعة ما بين السلفي والإخواني والقاعدي وغيرها ،شاركت غالبية هذه الجماعات في الثورة ،كأفراد أو تنظيمات ،ولكن بعد الثورة اتخذت مسارات مختلفة ،ففي الوقت الذي انطوى بعضها تحت لواء رئاسة الأركان العامة ،التي تمثل نواة الجيش الليبي الجديد ،وشارك في الانتخابات البرلمانية،أنكر البعض الآخر العملية الديمقراطية برمتها ،وقاطع الانتخابات وظل حاملًا للسلاح ،مما أثر على كل مؤسسات الدولة في ظل وجود حالات اغتيال وتفجيرات متكررة.

المطلب الأول:تصنيف الجماعات المسلحة بعد الثورة في ليبيا.

كان هناك تصنيف شائع للجماعات المسلحة الليبية، قسّمها إلى أربعة :

- ✓ **كتائب الثوار** :ظهرت خلال الأشهر الأولى للقتال المكثف غير أنها أصبحت أكثر اندماجاً مع السلطات والجمعيات المحلية .وترى تقديرات 2012 أن كتائب الثوار تضم حوالي من 75% إلى 85% من جميع المقاتلين المتمرسين والأسلحة غير المسيطر عليها من قبل الحكومة.وفي مصراتة ترتفع هذه النسبة لتصل من 94% إلى 97%. وتعتبر كتائب الثوار غاية في التنظيم وتظهر ولاء كبير لقادتها.ومن الجوانب المؤثرة بالنسبة لكتائب الثوار امتلاكها لخبرة قتالية واسعة كأفراد، والأهم من ذلك خبرتهم كوحدات قتالية. ومن السمات المميزة لكتائب الثوار قراراتهم القائمة على الإجماع ضمن الكتائب وبين قادة الكتائب حتى مع ظهور التنسيق واسع النطاق في المراحل المتأخرة من القتال.ويعزى هذا الأمر بشكل جزئي إلى

العلاقة المتساوية بين أفراد الكتائب .غير أن "القيادة والإجماع" في اتخاذ القرارات ظل قائما حتى بعد أن أصبحت مناصب القادة رسمية من خلال التصويت أو القرارات الجماعية [1].

✓ **كتائب غير نظامية** :وهي كتائب ثورية انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية في مراحل لاحقة من الحرب. ويقدر كبار القادة العسكريين إنه بدءً من مارس 2012 ،كان هناك من 06 إلى 09 كتائب غير منظمة في مصراتة ،وهو ما يشكّل أقل من 4% من إجمالي عدد الجماعات المسلحة في المدينة. وقد خضعت هذه الكتائب لعمليات تكوين مشابهة لتلك الخاصة بالكتائب الثورية ،ونتيجة لذلك اكتسبت بنية تنظيمية متماسكة وقدرة عسكرية ضخمة. إلا أن قادة الكتائب غير النظامية اختاروا عدم الاندماج في المجالس العسكرية المحلية وبالتالي تغيير جوانب هامة في تنظيمهم وشرعيتهم.وفي حين تعمل هذه الجماعات في بيئة ينعدم فيها القانون، فإنها تلبي التوقعات الاجتماعية للفئات المنضوية فيها بشكل أساسي المجتمعات التي ينحدر منها أعضاء الكتائب. وهذه الكتائب هي المسؤولة بشكل كبير عن الكم الهائل لانتهاكات حقوق الإنسان[2].

✓ **كتائب ما بعد الثورة:** ظهرت هذه الكتائب لملء الفراغ الأمني الذي خلفته قوات القذافي المهزومة. وتنتشر هذه الجماعات في الغالب في الأحياء والمناطق الموالية للحكومة والمؤيدة للقذافي مثل بني وليد أو سرت ولكنها توجد أيضا في مدن وبلدات أخرى كانت أقل تأثرا بالصراع. وتتزايد أعداد كتائب ما بعد الثورة بسبب نطاق وهيمنة المجتمعات الموالية في ليبيا .لكن وفي الوقت الذي حال فيه الظهور السريع لهذه الجماعات من جعلها جماعات موحدة ومؤثرة عسكريا كما هو حال كتائب الثوار أو الكتائب غير النظامية

---

[1] برايان ماكويل ،"بعد السقوط ازدياد الجماعات المسلحة في ليبيا "،عمل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ورقة 12أكتوبر 2012، ص ص 17 ،18.

[2] برايان ماكويل، "الجماعات المسلحة في ليبيا:التصنيفات والأدوار"، الملاحظات البحثية لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة ،العدد 18يونيو / حزيران 2012.ص02.

فإنها تكتسب الخبرة من خلال المشاركة الصراعات المحلية المستمرة في مرحلة ما بعد الثورة. ويوضح الصراع الأخيرة في زوارة مدى تعقيد جماعات ما بعد الثورة وعلاقاتها بالشبكات الإجتماعية التي تتواجد فيها. فكما هو الحال في العديد من الصراعات الحاصلة مؤخرا في ليبيا ،فإن ما يؤجج من سعير العنف الدائر بين مدينة زاورة التي يسكنها البربر وجاراتها مدينة الجميل ومدينة رقدالين التي يسكنها العرب ناجم عن الانقسامات العرقية ضاربة الجذور والظلم الذي كان قائما في عهد القذافي وبمجرد انطلاق شرارته تحول العنف سريعا ليصبح فتنة جماعية بين الجماعات غير النظامية دفاعا عن مدينتها أو مجموعتها العرقية. وإذا استمرت وتيرة هذه التوترات بالتصاعد ،فستظهر على الأرجح المزيد من الوحدات المقاتلة المنظمة[1].

✓ **الميليشيات** :وهي عبارة عن مجموعة من الجماعات المسلحة التي لا تقع ضمن أي من الفئات الواردة أعلاه. وهي تتراوح ما بين الشبكات الإجرامية إلى المتطرفين العنيفين. وعلى عكس أنواع الكتائب الثلاث، فليس للميليشيات تاريخ تشكيل مميز أو موحد. وهي تمثل جزءاً صغيراً من الجماعات النشطة في ليبيا، ربما أقل من 2%، وهي لا تملك خبرة قتالية كمجموعة ،ولديها إمكانية أقل للوصول إلى الأسلحة العسكرية مما لدى كتائب ما بعد الثورة نظراً لافتقارها للروابط الاجتماعية بشكل عام [2].

وعلى خلفية الصراعات السياسية التي كانت ناشبة في المؤتمر الوطني في 16 مايو 2014،عندما أعلن اللواء المتقاعد آنذاك بالجيش الوطني ،خليفة حفتر عن إطلاق عملية أسماها عملية الكرامة في بنغازي،وذلك لمحاربة الإرهابيين ،وتبع ذلك هجوم لقوات "الزنتان" على المؤتمر الوطني في محاولة لاعتقال ممثليه وحله بالقوة. وفي المقابل هاجمت قوات "فجر ليبيا "كتيبتي "القعقاع والصواعق" المتمركزتين منذ سنوات في مطار طرابلس الدولي، وانتزعته منهما.

---

[1] المرجع نفسه،02.

[2] برايان ماكوين ،بعد السقوط ازدياد الجماعات المسلحة في ليبيا ،المرجع السابق،ص ص 31،32.

وبعد حل المؤتمر الوطني العام، وانتخاب مجلس النواب في يوليو 2014،ثم ما لبثت المحكمة الدستورية العليا أن قضت بعدم دستوريته،ولكن المجلس قرر عقد جلساته في طبرق ،وأبدى دعماً لعملية حفتر ،فقرر إعادته إلى الخدمة العسكرية ،واعتبر قواته جيشاً نظامياً. وعلى ذلك أصبح هناك حكومة وبرلمان في طرابلس ،وحكومة وبرلمان في طبرق، فضلاً عن قوة عسكرية لكلٍ من الحكومتين.

وعلى اثر هذه الأحداث ظهرت العديد من جماعات مسلحة نستطيع تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين:

✓ **الجماعات المسلحة الموالية لحفتر:**

***كتيبة الصواعق والقعقاع" التابعة لكتائب "الزنتان"**: تأسيس "الصواعق" و"القعقاع "على يد وزير الدفاع السابق أسامة أجويلي في يناير 2012 عندما ،تقدر قوات هاتين الكتيبتين القتالية بحوالي 17 ألف مقاتل ينحدر أغلبهم من مدينة الزنتان التي تبعد عن العاصمة طرابلس بنحو 160 كيلومترا ،كما تضم الكتيبتان عناصر من الجيش الليبي النظامي إبان حكم العقيد الراحل [1].

***قوات حرس المنشآت النفطية:** ويطلق عليهم اسم الفيدراليون. يتزعم هؤلاء قائد جيش برقة ويدعى الجضران والذي يطالب بأن يكون إقليم برقة إقليمًا فيدراليًا.هذه القوات قامت بالسيطرة على حقول النفط وموانئ التصدير من أجل إرغام المؤتمر الوطني على القبول بالنظام الفيدرالي في ليبيا.وقامت هذه القوات بالسيطرة على العديد من حقول النفط في منطقة الهلال النفطي ،و شاركت مجموعات من هذه القوات في اشتباكات مع قوات فجر ليبيا من أجل السيطرة على ميناء سدرة النفطي الهام [2].

---

[1] خالد المهير،الصواعق والقعقاع وتوازن الرعب بليبيا ،مركز الجزيرة، 21/2/2014 ،متحصل عليه من موقع: www.aljazeera.net/.../2/.../

[2] علاء الدين السيد،ثلاثة وعشرون كيانا مسلحا منتشرة في ليبيا أين ينتشرون ولمن يدينون بالولاء، 18 فبراير 2015،متحصل عليه من موقع: https://www.sasapost.com/libyan-militias/

* **قوات الصاعقة:**وهي القوات التي انشقت عن نظام القذافي ،وقوامها 3 آلاف مقاتل ،وتمتلك ثلاث كتائب: 21 ،و36 ،و319 ،تأتمر ظاهرياً بآمر القوات الخاصة بليبيا ،العقيد ونيس بوخماده ،أما فعلياً فالحاكم الفعلي للكتيبتين، 36، و21،هو سالم النايلي.

***القوات التابعة لرئاسة الأركان:**وهي متمركز في مدينة المرج بالأساس ،وتتمثل في كتيبة "عيسى الوكواك" وهي كتيبة أمنية نظامية، بالإضافة الى كتيبة "قوات الردع" ،وكتيبة "الصقور" التابعة لـ"جيش برقة". فضلاً عن كتيبة 22، المكونة في الأساس من عسكريين نظاميين في جنوب ليبيا.

* **كتيبة "حسن الجويفي":**وهي كتيبة أمن نظامية متمركزة في مدينة البيضاء ،ينتسب إليها مجموعة من الضباط والأفراد، الذين يدينون بالولاء لحفتر [1].

✓ **الجماعات المسلحة المناهضة لحفتر:**

***كتيبة أنصار الشريعة:** تنتشر في المنطقة الشرقية خاصة في مدن بنغازي ودرنه والبيضاء وهي تخوض الحرب في بنغازي ضد قوات اللواء خليفة حفتر. وتحمل فكر السلفية الجهادية الذي يتبناه تنظيم القاعدة وقد بدأ الظهور الفعلي لأنصار الشريعة في شهر فيفري 2012 بقيادة سفيان بن قمو[2].

ترفض أنصار الشريعة الاعتراف بالعملية الديمقراطية والانتخابات ولا تعترف بالدولة والحكومة الحالية وهي تدعو إلى إقامة دولة إسلامية وفق رؤية متشددة دينيا وعقائديا وفكريا ،ويعتبر الجهاد المسلح ضد السلطات الحاكمة والجيوش السبيل الوحيد لإقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة.وتتهم الكتيبة بأنها هي التي شنت

[1] محمد محمود السيد،قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا،متحصل عليه من موقع: www.masralarabia.com/.../503507

[2] AL-QAEDA IN LIBYA: A PROFILE ,**A Report** Prepared by the Federal Research Division,Library of Congress under an Interagency Agreement with the Combating Terrorism Technical Support Office's Irregular Warfare Support Program, August 2012,p2.

الهجوم على[1] القنصلية الأمريكية ببنغازي الشرقية في 11 سبتمبر 2012 وقد أدى إلى مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفنز وثلاثة موظفين آخرين في حكومة الولايات المتحدة الامريكية[2] .

ويوجد فرعان لأنصار الشريعة خارج مدينة بنغازي هما أنصار الشريعة في«سرت» وأنصار الشريعة في « أجدابيا».

تأسس فرع سرت في 28يونيو 2013 في مدينة سرت بعد إلغاء اللجنة الأمنية وانضمامها لأنصار الشريعة وتغيير اسمها إلى (أنصار الشريعة سرت) وكان آمر الفرع آنذاك أحمد علي التير المكنى «أبو علي» بينما تولى فوزي العياط منصب المتحدث الرسمي باسم تنظيم أنصار الشريعة سرت وهو عضو في مكتب أوقاف سرت. وتأسس فرع أجدابيا في 4أغسطس2013.

وتعد جماعة أنصار الشريعة من أخطر الجماعات الإسلامية باعتباره تحمل فكرا جهاديا موغلا في التشدد إذ يرفض رفضا قطعيا مفهوم الدولة المدنية الحديثة والديمقراطية وهو لا تعترف بالحوار مع من يخالفه.

***كتيبة الشهيد راف الله الشحاتي** :توجد في شرق ليبيا،ولا تزيد عن ألفي شخص،وتحمل فكر السلفية الجهادية غير أنها تبدو معتدلة نسبيا ،وشاركت الكتيبة في تأمين الانتخابات الوطنية وغيرها،[3]وتعد من أول

---

[1] الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحديات،منظمة فريدريش ايبرت،2015.ص 12.متحصل عليه من موقع: www.fes.org.ma/common/.../FES%20Libya%20arabe%20DEF.pdf

[2] Christopher S. Chivvis, Keith Crane, Peter Mandaville, Jeffrey Martini،"Libya's Post-Qaddafi TransitionThe Nation-Building Challenge،"The RAND Corporation NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION, **RAND reports** ، 2012.p03.

[3] الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحديات، المرجع السابق.ص 12.

الكتائب التي دخلت في معارك مسلحة مع قوات حفتر في بنغازي[1]. وهي من الكتائب القوية يقودها إسماعيل الصلابي شقيق الداعية والمؤرخ علي الصلابي عضو الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين والمقيم في قطر، وهي محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين[2].

* **كتيبة شهداء 17 فبراير**:هي ميليشيات إسلامية مسلحة موجودة في شرق ليبيا ،تتألف من 12 سرية على الأقل، وتضم مجموعة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة .ويتراوح عدد أعضائها ما بين 1500 و3500.

تعمل هذه المجموعة كقوة حكومية لفرض النظام في شرق ليبيا ومنطقة الكُفرة في الجنوب وأماكن أخرى من ليبيا و زعيمها هو فوزي أبو كاتف [3].

***قوات فجر ليبيا**:هي مجموعة من الميليشيات التي توحدت ،وتحركت بعد ظهور حفتر ،حيث بدأت هجومها في 13 يوليو 2014 ،أي بعد شهرين من بدء عمليات حفتر ضد كتائب الثوار في بنغازي وطرابلس. ويطغى على أغلب تلك الميليشيات توجه إسلامي.

***غرفة عمليات ثوار ليبيا** :وهي ميليشيا مسلحة ذات توجهات إسلامية ،تأسست في يوليو 2013 ،بقرار من رئيس المؤتمر الوطني الليبي "البرلمان المؤقت" ،نوري بوسمهين ،وتشكلت من مجموعة ميليشيات صغيرة شاركت في معركة "تحرير طرابلس" ضد القوات الموالية للقذافي. ويصف مراقبون أغلب منتسبيها بأنهم "ثوار مسلحين غير منضبطين عسكرياً أو أمنياً". وقد قامت بخطف رئيس الوزراء الليبي السابق ،علي زيدان

---

[1] خالد حنفي علي،"خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"،مجلة اوراق الشرق الاوسط،العدد 24،يوليو سبتمبر ،2014.ص53.

[2] الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحديات ،المرجع السابق.ص 12.

[3] Christopher S. Chivvis, Jeffrey Martini ,Libya After Qaddafi - Lessons and Implications for the Future, The RAND Corporation , NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION, **RAND reports**,2014, P32.

وكادت أن تقتله لولا تدخل الوسطاء. ويقدر المراقبون أعداد عناصرها بالآلاف من مسلحي المنطقة الغربية والوسطى من ليبيا [1].

***قوات درع ليبيا:**تشكلت كجيش احتياطي له ميزانية خاصة. ويرى معارضوها أنها إسلامية التوجه غير أن مؤيديها يقولون إنها نواة جيش جديد. يعارض قادتها تنامي هيمنة قبائل بدوية عربية تتقدمها قبائل الزنتان على قوات الأمن.وتنقسم قوات الدروع إلى:

. درع وسطى: وهو ممتد من مصراته إلى مناطق الجنوب وشارك في تأمين سبها وبراك الشاطئ.

. درع الغربية: وتتمثل مهمته في تأمين المنطقة الغربية في الزاوية وصبراتة وطرابلس.

. درع الشرقية: ينقسم إلي درع 1بقيادة وسام بن حميد ودرع 2بقيادة محمد العريبي الملقب بوكا والذي أعلن عن مقتله في 22مارس 2015في بنغازي إثر مواجهات مع قوات اللواء خليفة حفتر [2].

ويمكن استخلاص الجماعات المسلحة وتوزيعها بمخطط يوضع خارطة انتشارها في ليبيا.

الشكل 4: خارطة انتشار الكتائب المسلحة في ليبيا.تقرير نوس بوس ،متحصل عليه من الموقع:

www.noonpost.org

[1] محمد محمود السيد،المرجع السابق .

[2] الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحديات،المرجع السابق،ص 12.

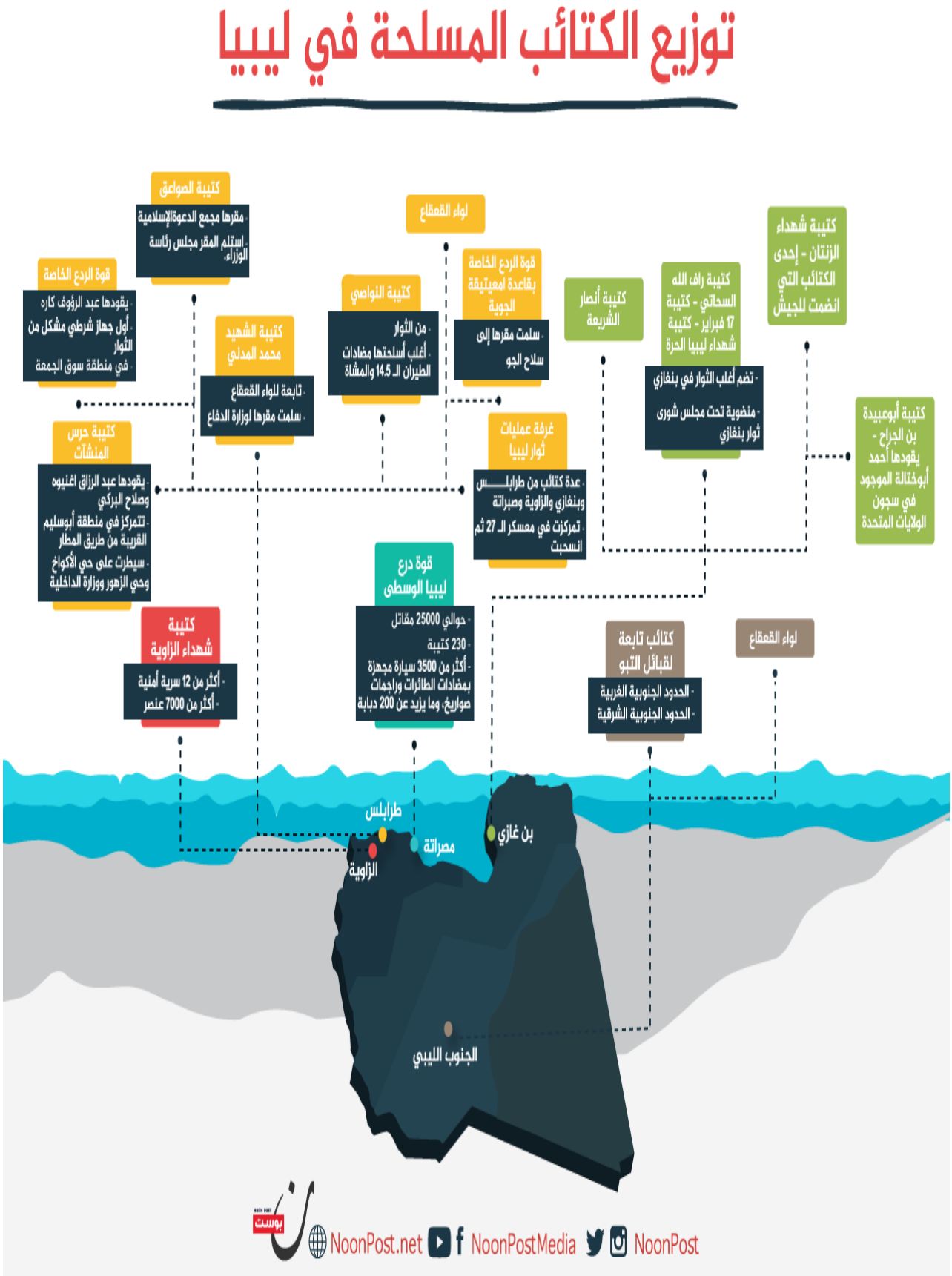
توزيع الكتائب المسلحة في ليبيا
كتيبة الصواعق
مقرها مجمع الدعوة الإسلامية
استلم المقر مجلس رئاسة الوزراء
قوة الردع الخاصة
يقودها عبد الرؤوف كاره
أول جهاز شرطي مشكل من الثوار
في منطقة سوق الجمعة
كتيبة الشهيد محمد المدني
تابعة للواء القعقاع
سلمت مقرها لوزارة الدفاع
كتيبة النواصي
من الثوار
أغلب أسلحتها مضادات الطيران الـ 14.5 والمشاة
لواء القعقاع
قوة الردع الخاصة بقاعدة امعيتيقة الجوية
سلمت مقرها إلى سلاح الجو
كتيبة أنصار الشريعة
كتيبة راف الله السحاتي - كتيبة 17 فبراير - كتيبة شهداء ليبيا الحرة
تضم أغلب الثوار في بنغازي
منضوية تحت مجلس شورى ثوار بنغازي
كتيبة شهداء الزنتان - إحدى الكتائب التي انضمت للجيش
كتيبة أبوعبيدة بن الجراح - يقودها أحمد أبوختالة الموجود في سجون الولايات المتحدة
كتيبة حرس المنشآت
يقودها عبد الرزاق اغنيوه وصلاح البركي
تتمركز في منطقة أبوسليم القريبة من طريق المطار
سيطرت على حي الأكواخ وحي الزهور ووزارة الداخلية
غرفة عمليات ثوار ليبيا
عدة كتائب من طرابلس وبنغازي والزاوية وصبراتة
تمركزت في معسكر الـ 27 ثم انسحبت
قوة درع ليبيا الوسطى
حوالي 25000 مقاتل
230 كتيبة
أكثر من 3500 سيارة مجهزة بمضادات الطائرات وراجمات صواريخ، وما يزيد عن 200 دبابة
كتيبة شهداء الزاوية
أكثر من 12 سرية أمنية
أكثر من 7000 عنصر
كتائب تابعة لقبائل التبو
الحدود الجنوبية الغربية
الحدود الجنوبية الشرقية
لواء القعقاع
طرابلس
مصراتة
الزاوية
بن غازي
الجنوب الليبي
NoonPost.net
NoonPostMedia
NoonPost

المطلب الثاني: تأثير الجماعات المسلحة على المسار الانتقالي في ليبيا.

تأثر الجماعات المسلحة بشكل كبير على المسار الانتقالي وأولها الصعود السياسي لهذه الجماعات فقد شاركت في العمل العسكري ضد نظام القذافي وبعد نجاح الثورة سعت لإحراز مكانة في العمل السياسي ضمن مد إسلامي عام في المنطقة ،فعلى سبيل المثال قال عبد الحكيم بلحاج ،أحد قادة الجماعة الإسلامية المقاتلة، التي شاركت في العمل العسكري ضد القذافى ،إنها تحولت إلى الحركة الإسلامية للتغيير للمشاركة في العمل السياسي.

وبروز التيار الإسلامي في المعادلة الليبية قد يسهم في إحداث تحولات في هوية المجتمع ،بما قد يعيد التواصل مع الدائرة العربية ،ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى هدم تمثال الرئيس جمال عبد الناصر في بنغازي من قبل بعض الثوار والجماعات المتشددة ،مما يشير إلى أن هناك اتجاهات معارضة لفكرة القومية العربية التي سبق وتبناها القذافي.

وأكبر تحد هو انتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، فضلاً عن الطبيعة غير المركزية للجهات المسلحة التي شاركت إلى جانب الناتو في الحرب ،وكذلك انشطار المؤسسة العسكرية الليبية إبان الثورة ،حيث يشير تقرير منظمة كرايسز جروب المختصة بالنزاعات المسلحة إلى أن من يحملون السلاح فى ليبيا يقدرون بأكثر من 125 ألف ليبي.ولعل أحد تجليات انتشار السلاح هو عسكرة القبيلة ،حيث تتنافس القبائل على التسلح دفاعاً عن مصالحها أو عدم تهميشها في مرحلة تقسيم الثروة والسلطة بعد القذافي ولعل أبرز دليل على ذلك الاشتباكات التي دارت في الكفرة في جنوب ليبيا بين قبائل لبتبو ذات الأصول الإفريقية التي تشكو من التهميش، والزوى ذات الأصول العربية [1].

[1] إبراهيم منشاوي،الصراع :مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا، المركز العربي للبحوث والدراسات08/01/2014 .متحصل عليه من موقع: www.acrseg.org/2390

وهناك الميلشيات والتشظى الأمني ،فعدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي وكذلك الحكومة الانتقالية على دمج الميلشيات المسلحة في المؤسسات الأمنية أوجد حالة من التشظى الأمني ،حيث إن هناك العديد من الجماعات المسلحة التي ترفض إلغاء السلاح ويرون أن لهم شرعية ثورية مستمدة من مشاركتهم في إسقاط النظام.

فضلاً عن الخلاف على شكل الدولة بعد سقوط القذافى ،حيث بات واضحاً ،من إعلان زعماء ليبين لـ"برقة" إقليماً اتحاديا فيدراليا، أن السلطة في الشرق أصبحت للجماعات المسلحة .

أضف إلى ذلك تنامي خطر القاعدة في ليبيا ،فنتيجة لحضور الجماعات المسلحة وبشدة في الواقع الليبي وانتشار السلاح وغياب المؤسسات الأمنية ،كل هذه العوامل تشكل أرضية خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدولة فاشلة.خاصة أن عدداً من الجماعات المتشددة في ليبيا يحمل فكراً جهاديا تكفيريا ،لذلك فإن احتمال التعاون مع تنظيم القاعدة يظل قائما [1].

[1] المرجع نفسه.

المبحث الثالث:تأثير القوى القبلية على بناء الدولة الليبية.

تعتبر الجماعات القبلية أحد أبرز العوامل في الصراعات الداخلية في ليبيا سواء أثناء حكم القذافي أو بعد الثورة ،حيث لعبت دورا كبيرا في صياغة ملامح الواقع بأبعاده المختلفة خلال مرحلة القذافي ،وتم استثمارها بشكل الذي يتلاءم مع مصالح النظام ،هذا الأسلوب أدى إلى بروز الصراعات والنعرات الجهوية والقبلية التي استمر وجودها بشكل واضح بعد سقوط نظام القذافي.

المطلب الأول:واقع القوى القبلية بعد الثورة في ليبيا.

تضم ليبيا حوالي 140 قبيلة لها تداخلات وعلاقات وترابطات عائلية وجغرافية مع دول الجوار وخاصة مصر وتونس والجزائر والتشاد ،إلا أن القبائل الأكثر تأثيرا لا تتجاوز 30 قبيلة،والتي استطاعت أن تفرض نفسها وتتحول إلى الجماعات الأبرز حضورا في المشهد السياسي.

ويعود نسب غالبية القبائل العربية في ليبيا إلى قبيلتين عربيتين نزحتا من القبيلة العربية هما "**بني سليم**" التي استقر غالبيتها في برقة و"**بنو هلال**" الذين استقروا ناحية الغرب إلى طرابلس ،وهنالك قبائل من أصول غير عربية مثل البربر غير أن نسبتهم ضئيلة في المكون القبلي في ليبيا ،ورغم أن القبائل لم تشارك بفعالية في الدعوة للثورة الليبية حيث بدا أن نشطاء مدنيين هم الأكثر صعودا وتجاوزا للعامل القبلي .إلا أنها هي التي لعبت دوراً أساسياً في نجاحها بشكل عام ،فالقبائل المتحالفة مع القذافي وخاصة الورفلة والمقارحة تركته يسقط في معركة طرابلس خصوصا.

وتنقسم الجماعات القبلية من حيث القوة والنفوذ الجغرافي إلى أنماط رئيسية[1]:

[1] خالد حنفي علي ،المرجع السابق،ص46.

1/ **القبائل الأكثر تأثيرا في موازين القوى خاصة في غرب ليبيا:** تسيطر خمس قبائل كبيرة على صناعة القرار السياسي والأمني في منطقة غرب ليبيا بصورة كبيرة ،خاصة في السنوات الأخيرة ،لما تمتلكه من مقومات أمنية وشعبية كبيرة.تتمثل هذه القبائل في:

- **قبيلة الورفلة:**والتي تعد أكبر القبائل الليبية ،إذ يتجاوز عدد أبنائها مليون نسمة أي ما يقرب من سدس سكان ليبيا .وتتمركز في منطقة فزن في جنوب وجنوب شرق العاصمة طرابلس .وتشكل هذه القبيلة إحدى أبرز دعائم مواجهة الإسلاميين والجماعات المتطرفة [1]،بسبب ما تعرض له أفرادها خاصة في مدينة بني الوليد من قتل على يد غريمتها مصراتة ،ولعل هذا ما يفسر لماذا دائما يتعثر الإسلاميون في انتخابات سواءا في 2014/2012 أمام تحالف القوى الديمقراطية.

- **قبيلة المقارحة:** تتمركز في منطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا ،وهي مثل قبيلة الورفلة معادون للصعود الإسلامي ،وخاصة الجهادي ،ولديهم تحالفات مع الزنتان في مواجهة مصراتة [2].

- **قبائل ترهونة:** المكونة من حوالي 60 قبيلة فرعية وتتمركز في جنوب غرب طرابلس ويشكل أبناؤها ثلث سكان العاصمة طرابلس.

- **قبائل مصراتة:** وهي أكبر القبائل المعارضة تاريخيا لنظام حكم القذافي في الشرق ،وتملك تأثيرات قوية على درنة وبنغازي ،كما أن لها علاقات كبيرة مع الجهاديين الإسلاميين ،خاصة أن غالبية المنتمين إلى ميليشات "درع ليبيا" المنتشرة في الغرب والوسط ينتمون لهذه القبائل[3] .

---

[1] عماد عنان ،خريطة القبائل في ليبيا ودورها الأساسي في الصراع،06.03.2017،متحصل عليه من موقع : raseef22.com/politics/.

[2] خالد حنفي علي،المرجع السابق،ص47.

[3] عماد عنان، المرجع السابق.

- **قبائل الزنتان:** وهي قبائل تقطن في منطقة الجبل الغربي ،ولديها علاقات قوية مع الجزائر خصوصا وتمتلك الزنتان مليشيات ينتمي أعضائها لمؤسسات أمنية إبان حكم القذافي ،وهي الصواعق والقعقاع ومدني وفتحت الزنتان خطوط اتصال واصطفاف مع قبائل رافضة للصعود الإسلامي ومصراتة ،مثل ورفلة وترهونة والصيعان والمقارحة ورشفاتة ،وهي قبائل ترفض العملية السياسية وتعادي المليشيات والإخوان والجماعات التكفيرية ،كما أنها في خلاف حاد مع قيادات وثوار مدينة مصراتة[1].

2/القبائل الأكثر تأثيرا في الصراع شرقي ليبيا: هناك خيط مشترك يجمع بين قبائل شرق ليبيا بصفة عامة ،ألا وهو التصدي للجماعات الإسلامية المتطرفة ،ويقطن هذه المنطقة عدد من القبائل أبرزها العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير ،تعيش في منطقة الجبل الأخضر وطبرق حتى نهاية بنينه بالقرب من بنغازي ،ومعظم هذه القبائل لها امتدادات عائلية داخل مصر.

ومن أكثر القبائل تأثيراً في المنطقة الشرقية ،قبيلة المغاربة ،المنتشرة في منطقة أجدابيا ،والتي ينتمي إليها إبراهيم الجضران ،قائد ميليشيات برقة المؤيد للفيدرالية ،والذي حاصر الموانئ النفطية وكان للقبيلة دور ملحوظ في التوصل إلى اتفاق لإنهاء هذا الحصار بين الجضران والحكومة في ديسمبر 2013 ،كما تعد المغاربة من أكثر القبائل عداءاً للجماعات الجهادية الليبية ،خاصة "أنصار الشريعة" في بنغازي ،وكتيبة 17 فبراير في القوارش.

وتتميز قبائل المنطقة الشرقية دون غيرها من قبائل المناطق الأخرى بمزيد من الاصطفاف وهو ما جسدته عملية الكرامة التي قادها اللواء خليفة حفتر ضد الإسلاميين المسلحين ،حيث نال تأييد ودعم كافة قبائل المنطقة بالكامل سوى بعض القبائل الصغيرة غير المؤثرة كالقذاذفة بمنطقة سبها وسط ليبيا والتي ينتمي إليها معمر القذافي.

---

[1] خالد حنفي علي،المرجع السابق،ص47.

3/القبائل الأكثر تأثيرا في الجنوب الليبي:تعاني قبائل هذه المنطقة من تجاهل الأنظمة الحاكمة على مر العصور،إذ يشهد الجنوب صراعات مستمرة بين القبائل التي تنحدر من أصول إفريقية كالتبو، والقبائل العربية كالزوي ،تدور في معظمها حول التجارة غير الشرعية عبر الحدود مع دولة تشاد. كذلك هناك قبيلة أولاد سليمان التي تعد من أكبر القبائل المسيطرة في الجنوب ،في مقابل قبيلة الطوارق ذات الأصول الأمازيغية ،والمحرومة من أدنى حقوقها الطبيعية كالأرقام القومية وجوازات السفر [1].

[1] عماد عنان، المرجع السابق.

المطلب الثاني:الصراع القبلي في ليبيا وتأثيره في المسار الانتقالي.

نتيجة للصراع القبلي المسلح خلال الثورة واجهت السلطات الانتقالية في ليبيا الجديدة تحديات جمة في سعيها إلى بناء دولة على أنقاض النظام السابق،ومن هذه التحديات:

*المواجهات القبلية في أكثر من منطقة ليبية ،حيث تعود بعض المشاكل القبلية في ليبيا إلى مرحلة حكم النظام السابق لكن بعضها الآخر هو نتاج الثورة التي اندلعت ضد النظام والتي قسمت البلاد بين مؤيد ومناوئ له[1].

* بروز قوى قبلية ذات توجهات سياسية ،تمكنت نتيجة مشاركتها الفعلية في الثورة وامتلاكها السلاح في ظل ضعف السلطة الحكومية من السيطرة على مناطق واسعة ،وتجاوز قرارات السلطة الحكومية ،بل ممارسة الضغوط عليها لاتخاذ قرارات معينة وعلى الرغم من أن الثورة الليبية لم تقم في بدايتهاً بناء على منطلقات قبلية أو جهوية ،بل كان هدفها إسقاط نظام حكم استبدادي ألحق أضراراً فادحة بواقع ليبيا ومستقبلها ،إلا أنه خلال مرحلة الثورة تم استثمار القبائل بشكل واسع من قبل القوى المتصارعة فمن جهة اعتمد القذافي على القبائل الموالية له ،الأمر الذي أعطاه إطاراً زمنياً أوسع في عملية الصراع ،ومن جهة أخرى استخدمها المجلس الوطني الانتقالي لحشد التأييد الشعبي ،الذي يعطيه الشرعية في الحكم والسلطة وهذا ما جعل العديد من القوى القبلية ،خاصة في المناطق الشرقية ،تدرك أهمية وجودها في حسم الأمور لجهة ضد أخرى ساعدها على ذلك امتلاكها الأسلحة وضعف السلطة الحكومية ،وتحالفها مع بعض التيارات السياسية ،التي ترتبط معها بمصالح مشتركة [2].

---

[1] حسين يوسف القطروني،"الوضع السياسي (2016/2011) معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام مقاربة سياسية وسوسيوجية من منظور المدخل البنيوي – الوظيفي" ،محاضرة في (العلوم السياسية –كلية الاقتصاد– جامعة بنغازي –فرع مدينة الكفرة)، متحصل عليه من موقع: alkatrony@yahoo.com

[2] أحمد خليف عفيف، المرجع السابق ،ص675.

تأججت الصراعات القبلية التي يدور معظمها النفوذ السياسي فالقبائل التي لم تحصل على امتيازات قبل الثورة تسعى لاستعادة مكانتها ،بل والانتقام من غرمائها القبليين عقب الثورة ،خاصة في ظل ضعف السلطة الانتقالية.مثل ما حدث في مواجهات بين وليد التي ينتمي معظم سكانها لقبيلة ورفلى وساندوا القذافي في الحرب الأهلية ،إضافة إلى تعرض أكثر من 30ألف شخص في تاورغاء إلى الطرد والتهجير من قبل قبائل مصراتة. أضف إلى ذلك سعي القبائل العربية في جنوب ليبيا ،التي كانت مضطهدة إبان القذافي إلى استعادة مكانتها بعد الثورة في مواجهة قبائل التبو ،مما أدى إلى نشوب مواجهات مسلحة في عام 2012. وتجذر الكراهية القبلية التي انبنت على تأييد أو معارضة القذافي ،وهو ما زاد الوضع أكثر صعوبة وخطورة وبخاصة أن علاقة المناطق المهزومة والقبائل الخاسرة، كورفلة والقذاذفة والمقارحة ،هنا تكمن الأبعاد السلبية الخطيرة لتقسيم البلاد إلى مدن ومناطق وقبائل منتصرة ،وأخرى مهزومة. فعلاوة على أن ذلك يسبب شرخاً اجتماعياً ،فإنه يزيد من حدة الانقسامات الداخلية والقبلية والمناطقية وزيادة العنف بين مكونات المجتمع الليبي[1].

وفي ظل الصراع القائم على السلطة بعد الثورة ،واندفاع القوى القبلية إلى المشاركة الفاعلة في هذا الصراع لإثبات وجودها على الخريطة السياسية ،بل منافسة الحكومة على السلطة في بعض الأحيان من منطلق الحفاظ على مصالحها القبلية الخاصة[2]، الأمر الذي حمل خطر تعقيد الانتقال السياسي في ليبيا بشكل كبيرة وإعاقة الوصول إلى نموذج الدولة الحديثة ،دولة القانون والمؤسسات[3].

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ،المرجع السابق،ص ص 73 ،74.

[2] أحمد خليف عفيف،المرجع السابق،ص675.

[3] Mohammed El-Katiri, STATE-BUILDING CHALLENGES IN A POST-REVOLUTION LIBYA, External Research Associates Program Monograph, October 2012,p09. in site: http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/ To rate this publication click here.

المبحث الرابع:السيناريوهات المستقبلية لبناء الدولة الليبية.

بعد الانتهاء من عرض التحديات التي واجهت بناء الدولة الليبية بعد الثورة ،خلقت لدينا هذه التحديات العديد من السيناريوهات المستقبلية لبناء الدولة الليبية ،من أبرزها:

المطلب الأول: إقامة نظام فيدرالي في ليبيا.

تعتبر الفيدرالية احد المواضيع المهمة التي يتم يتناولها الشارع الليبي على ارض الواقع وحول إمكانية تأسيس نظام الحكم الفيدرالي كأحد الخيارات لنظام الحكم السياسي في ليبيا. فهناك العديد من الشخصيات المعروفة وذات النفوذ الاجتماعي والثقافي والسياسي في الشرق الليبي والتي تطالب بتطبيق نظام الفيدرالية. حيث اجتمعت قبائل برقة بأعيانها وشيوخها أكثر من مرة للمطالبة بالفيدرالية كنظام للحكم الإداري في البلاد للتأكيد على عدم تهميش مدن الشرق ،والابتعاد عن سياسية التبعية لطرابلس ،وما إلى ذلك من الحجج والأسباب التي تجعلهم يطالبون بالفيدرالية[1].

تستند دعوات نظام الفيدرالي في ليبيا إلى إرث تاريخي يعود إلى سنة 1951 بعد استقلال ليبيا وهو إرث رسخه الاحتلال عبر سنوات حكمه ،حيث نص دستور البلاد وقتها على تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم فيدرالية هي برقة وفزان وطرابلس تحت حكم الدولة السنوسية ،قبل أن يعلن الملك إدريس السنوسي في أبريل 1963 ،إلغاء الحكم الاتحادي بعد تعديل دستوري أقره مجلس النواب والشيوخ والمجالس التشريعية في الولايات الثلاث في عهد حكومة محيي الدين فكيني،[2] ومع وصول القذافي إلى السلطة بعد الانقلاب العسكري الذي قام به عام 1969 توطدت المركزية في الحكم الذي استمر 42 عاما إلى أن أسقطته ثورة 17 فبراير وبعد انتهاء عهد القذافي طفت دعوات إلى الفدرالية في الحكم على السطح من جديد خاصة في

---

[1] محمد حميد الجارح،الفيدرالية في ليبيا: كابوس أهل الغرب وحلم أهل الشرق ،متحصل عليه من موقع: www.alwatanlibya.com/...

[2] حقيقة الأقاليم الفيدرالية وأزمة النفط في ليبيا ، متحصل عليه من موقع: https://www.sasapost.com.

المنطقة الشرقية[1].

وهناك مجموعة أسباب التي أدت إلى الدعوة إلى إقامة النظام الفدرالي من جديد يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. استعجال المجلس الوطني الانتقالي بالتحول من مدينة بنغازي مهد الثورة إلى طرابلس بعد تحريرها. وقد أدت هذه الخطوة التي تدل على ضعف في التقدير إلى إنهاء الحالة الثورية التي كانت عليها البلاد ،والعودة إلى نمط بيروقراطي ،ثم بداية ظهور فساد إداري ومالي ،والعجز عن إيجاد الحلول لمشكلات المرحلة الانتقالية.

2. أعادت الحالة السابقة وضع التهميش القديم لمنطقة برقة ،وبدأ الناس تدريجيًا يشعرون بالإحباط وتتلاشى آمالهم في تحقيق أهداف الثورة التي ضحّوا لأجلها. ويعبّر عن ذلك نشطاء سياسيون وحقوقيون ،في مناسبات شعبية ووطنية ولقاءات إعلامية ،ففي كلمة المرأة في المؤتمر الذي تم فيه إعلان برقة ،تساءلت إحدى الأكاديميات: "هل كُتب على برقة أن تدفع الثمن: ثمن الاستعمار وثمن الديكتاتور ،وثمن المرحلة الانتقالية بمساوئها وأخطائها وضعفها الواضح للجميع.

3. لم يبادر كل من المؤتمر الوطني العام السابق والحكومة ،بخطوات تعالج قضية التهميش،ما عدا البيانات الإعلامية الصادرة أحيانًا ،والتي لم تُنفَّذ مضامينها. وحتى في الحالات التي تشهد فيها مدينة بنغازي مشكلات أمنية عديدة ومتكررة ،لم يأت رئيس مجلس الوزراء إليها ويتفقد أمورها رغم أنه أجرى زيارة واحدة قصيرة لها يوم 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وفي هذا السياق، يشير تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى أن الممثل الخاص للهيئة الدولية زار بنغازي في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012

[1] جدل في ليبيا حول "الفيدرالية" مع إعلان انفصال "برقة،"متحصل عليه من موقع: www.youm7.com/story/.../،.....

واجتمع بأعضاء المجلس المحلي وممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية ،الذين أكدوا ضرورة أن تتخذ الحكومة خطوات شاملة للتصدي لحالة التدهور الأمني المتنامية في شرق ليبيا ،ومعالجة شعور السكان في تلك المنطقة بالتهميش الشديد ،ودعوا لنزع صبغة المركزية عن الخدمات الحكومية وانتخاب هيئة تأسيسية لصياغة الدستور، تأخذ في الاعتبار تطلعات سكان شرق ليبيا[1].

4. تزامن كل ذلك مع حالات إهدار للمال العام عن طريق صرف مرتبات ومكافآت مجزية للمدعين بأنهم شاركوا في القتال بعد انتهائه ،وعن طريق ما يقدم لفئات من المجتمع عوضًا عن إيجاد حلول جذرية وسياسات عامة ،تجعل المواطن في وضع آمن على صعيد العمل والمعيشة[2] .

و الدعوة إلى الفيدرالية تعاظم أمرها بعد تمكنها من حصد معظم مقاعد مجلس النواب في الشرق الليبي بسبب امتناع الكفاءات في تلك المدن عن ترشيح نفسها في الوقت الراهن ،ولقد انتهجوا في تعظيم مكاسب (برقة) بالتلويح بالانفصال في كل حين ،حيث تم احتضان حكومة بالبيضاء ،يرأسه رئيس الوزراء عبد الله الثني وافتتح مصرف مركزي جديد وتم إنشاء مؤسسة جديدة للنفط[3].

والذي زاد من خطورة هذا التوجه هو أن هناك جماعات مسلحة تدعمه. وقد اتسعت دائرة المطالبات بتقسيم ليبيا إلى ثلاث فيدراليات ،هي طرابلس وبرقة وفزان ،وبالموازاة مع ذلك شهدت مدن الشرق تأسيس تكتلات فيدرالية في طبرق والبيضاء وبنغازي ،بالإضافة إلى تكتل فيدرالي أمازيغي هو الأول من نوعه في الغرب الليبي. وهذا التصور تزداد خطورته نتيجة لتطبيقه في عدد من الدول العربية في الآونة الحالية مثل الإمارات

---

[1] عمر إبراهيم العفاس ،ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة.. الخلفيات والتداعيات،تقارير ،مركز الجزيرة للدراسات،2013.ص 05.

[2] المرجع نفسه ،ص 05.

[3] عيسى بغني ،الفيدرالية وأزمة نظام الحكم في ليبيا، مصدر الخبر / عين ليبيا،متحصل عليه من موقع:
http://www.eanlibya.com/archives/64878.

العربية المتحدة والعراق وأخيرًا اليمن ،حيث إن دعاة الفيدرالية في ليبيا يحتذون بالنموذج الإماراتي والذي كان من وجهة نظرهم سببًا في تقدم الدولة وتحقيق ازدهارها [1].

في الأخير يمكن القول أن النظام الفدرالي في حد ذاتها ليس صيغة سلبية ،بل ربما يكون الأصح لمجتمعات تتسم بدرجة كبيرة من الانقسام والتعددية ،والمهم هو أن يتم تطبيقها في سياق توافق وطني من ناحية ،مع توفير مقومات نجاحها من ناحية أخرى ،وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه ليبيا حاليا،حيث أن استمرار الأوضاع الراهنة دون حلول توافقية قد يقضي في نفاية المطاف إلى تفكيك الدولة أو تقسيهما على أسس جهوية وقبلية ،وبخاصة إذا ما انزلقت البلاد إلى مستنقع الحرب الأهلية في ظل فوضى السلاح وغياب سلطة مركزية قوية ،وكثرة التدخلات الخارجية[2] .

[1] إبراهيم منشاوي ،المرجع السابق.

[2] علي الدين هلال ،المرجع السابق ،ص 207.

المطلب الثاني:تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا.

يتحقق التحول الديمقراطي من خلال قدرة النظام الليبي على التغلب على كل التحديات والتحالفات التي تواجهه ،واستعادة السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد ،ورغم ضعف السيناريو في ضوء المعطيات الآنية التي يشهدها الواقع السياسي والعسكري[1]، و في ظل وجود العديد من المعوقات ألا وهي:

*عدم وجود مؤسسات قوية في ليبيا تستطيع أن تقود عملية التحول الديمقراطي ،وكذلك الخلاف المحتدم بين الجماعات المسلحة[2] وتفشي الجريمة والخراب البشري وتدني الشعور بالمسؤولية.

* اضمحلال الطبقة الوسطى التي لا يمكن بدونها بناء النظام الديمقراطي.

* انهيار المجتمع وانشطاره على نفسه وفق انتماءاته القبلية ،وإبداء الولاء للانتماءات بدلاً من الولاء للانتماء للوطن.

* نقص التجربة الديمقراطية لدى الشعب الليبي ،فالشعب لم يمارس الديمقراطية لأكثر من40 عاما.

لكن وان كان السيناريو صعب التحقيق في ظل وجود العديد من المعوقات ،فانه ليس بالأمر المستحيل ،في ظل العمل التدريجي ،فتحققه يتم من خلال عمل الحكومة الحالية بشكل بطيء وتدريجي ومليء بالخطوات المتعثرة والمترددة والتراجعات وحلول الوسط ،التي قد تستغرق وقتاً طويلا. فالبلد الذي ورث الاستبداد والقسوة و الخراب لا يمكن بناءه بين عشية وضحاها أو بمجرد إصدار دستور ديمقراطي ،بل من المفروض اعتماد النهج التدريجي.

---

[1] محمد عاشور ،نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال أفريقيا وتداعياتها ،**تقرير المؤتمر** ،معهد الدراسات الأمنية 2011 ،ص 14.

[2] إبراهيم منشاوي،المرجع السابق.

فعملية بناء الدولة الديمقراطية الليبية يجب أن تسير خطوة بخطوة ،ووفق ما تسمح به الظروف الأمنية ،من خلال الشروع ببناء مؤسسات الدولة: الإدارية، والأمنية والشرطة والجيش على أسس حديثة تحترم النظام الديمقراطي ،والعمل على تطبيق حكم القانون ،ومكافحة الجريمة وحماية أرواح الناس وممتلكاتهم وبناء مؤسسات المجتمع المدني ،ونشر ثقافة الديمقراطية وروح التسامح...الخ ،وبعد ذلك إجراء انتخابات في المنظمات المهنية ،النقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني ،ومن ثم الشروع بكتابة الدستور في جو هادئ ومن قبل خبراء في القانون وليس بالضرورة منتخبين من الشعب ،ووضع نظام انتخابي بلائم ظروف ليبيا ،وصولا إلى تشكيل الأحزاب ،وإجراء انتخابات برلمانية،. ومن ثم مناقشة الدستور وتعديله والتصويت عليه ،وبالتالي عرضه على الشعب من خلال وسائل الإعلام ولمناقشة مواده والاستفتاء على صيغته النهائية ليصبح دستورا مشروعا.

أما القوى الأساسية التي باستطاعتها بناء الدولة الديمقراطية فهي القوى الديمقراطية الليبرالية التي تؤمن بالديمقراطية ودولة المواطنة والقانون ،وترفض التمييز بين المواطنين على أسس مناطقية أو قبلية وفي الوقت نفسه تحترم الحرية والتظاهر والتعبير وحقوق الإنسان وحقوق المرأة...الخ[1].

[1] محمود جبريل، أسس بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا.متحصل عليه من موقع:
https://www.facebook.com/m.jibril.official.page/posts/457061371029337

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا واستعراضنا لأهم التحديات التي واجهت بناء الدولة في ليبيا ،ومحاولتنا وضع آفاق مستقبلية للبناء الدولة ،وصلنا إلى أن هناك قوى باتت تؤثر بشكل كبير على بناء الدولة في ليبيا تتمثل أساسا في المؤسسة العسكرية والأمنية والجماعات المسلحة و القبلية ،فغياب الجهاز الأمني والعسكري بات يهدد بشكل كبير أمن واستقرار الدولة ،وغيابه شجع العديد من التكوينات القبلية من البروز وتمديد نفوذها ووقوع أجزاء من الدولة في قبضة كتائب والميليشيات ومجموعات المسلحة ،وأصبحت في كثير من الأحيان في وضع أقوى من الدولة .ومن المؤكد أن بروز مثل هذه الجماعات تجعل مهمة بناء الدولة أكثر صعوبة. وفي الأخير وصلنا إلى الأفاق المستقبلية في بناء الدولة الليبية بالأكيد مرهون على حسن التعامل مع هذه التحديات ،والتصدي لها هي عامل الرئيسي لتحقيق التحول ديمقراطي أو بقائها يؤدي إلى التقسيمات أو إلى إقامة النظام الفدرالي.

الخـــــــــاتمة

الخاتمة

بناءاً على المعطيات التي تضمنتها الدراسة نخلص إلى جملة من النتائج والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- أن مفهوم بناء الدولة من المفاهيم التي يصعب ضبطها كون أن المفهوم قديم وحديث في آن واحدة حيث ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة والذي تزامن مع موجة استقلال الدول التي كانت خاضعة للاستعمار لكن بعد الحرب الباردة أصبح يركز المفهوم عن بناء الدولة الفاشلة من خلال إعادة هندستها سياسيا واجتماعيا لتحقيق الأمن والاستقرار وقيام الديمقراطية.ولذلك فالمفهوم متغير مع تغير الظروف التاريخية التي تساهم في تجسيده عمليا. فتغير واختلاف الظروف أدت إلى ظهور تعداد كبير من التعاريف التي صعب من خلالها إعطاء تعريف دقيق لمفهوم بناء الدولة لكن يمكن القول على أساس المفاهيم المقدمة أن مفهوم بناء الدولة يعبر عن ترابط جميع الأطراف في إدارة شؤون البلاد السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية منها ،من اجل تقوية المؤسسات القائمة أو تفعيلها من جديدة وتعزيز شرعيتها على مستوى الدولة بالقدر الذي يسمح لها بالبقاء.

- يقوم بناء الدولة على مجموعة من المرتكزات والأسس تتمثل أساسا في بناءها الدستوري والمؤسسي ،باعتبار أن بناء دستور قوي سيفرض بأساس على الدولة إصلاحات سياسية وقانونية تمكنها من تجسيد دولة الحق والقانون ،وكذا تفعيل البناء المؤسسي من خلال وجود مؤسسات السياسية الرسمية منها وغير رسمية ،فكفاءة وفعالية هذه المؤسسات يؤدي بالأساس الى طريق النمو وبناء الدولة .

– يرافق بناء الدولة العديد من التحديات والمعوقات تعرقل بالأساس عملية البناء تأتي في مقدمتها أزمة البناء المؤسسي فضعف المؤسسات ينتج بضرورة العديد من الإشكاليات في مختلف الميادين. وما يزيد من عرقلة البناء هو وجود علاقة هشة بين الدولة والمجتمع .وهناك أعمق إشكالية في عملية البناء وأكثرها خطورة وهي أزمة الشرعية التي تترتب عليها الإطاحة النظام ككل سواءاً بأسلوب سلمي أو عنيف.

- وبعد دراسة بناء الدولة الليبية بعد الثورة توصلت الدراسة أن ليبيا مرت بالعديد من المراحل التي رسمت معالم النظام الجديد ،ظهرت من خلالها مؤسسات جديدة خلافا لتلك التي كانت قائمة في عهد القذافي ،حيث بدأت بوضع دستور جديد يكفل الشرعية السياسية والمشروعية القانونية لهذه المؤسسات ،وتحقيق الفعالية والدوام في الأداء ،وقد توالت العديد من المؤسسات الانتقالية أولها بتشكل المجلس الوطني الانتقالي للمرحلة الانتقالية مرورا إلى تنظيم انتخابات 2012 والتي تم على أثرها إنشاء المؤتمر الوطني ،كهيئة سياسية انتقالية ،ووصولا إلى تولي المجلس النواب الليبي خلف للمؤتمر ،وقد خطت الدولة خطوات مهمة غيرت من طبيعة النظام السياسي وشكله الاستبدادي و ارتكزت بالأساس على ضمان حقوق الأساسية للشعب الليبي من خلال حرية التعبير والرأي التي كانت غائبة لعقود من الزمن وممارسة حقهم في موطنهم بدون قيد على حرياتهم إلا ما يفرضه احترام حريات الآخرين ،كذلك حرية تشكيل الجمعيات السياسية ،وظهور الأحزاب السياسية بمختلف التيارات الإسلامية والليبرالية والقومية والملكية و المناطقية وغيرها.

الخاتمة

- توصلت الدراسة أنه و برغم مما سعت إليه السلطات الانتقالية الليبية من أجل بناء الدولة ،وجدت نفسها أمام العديد من التحديات التي عرقلت بشكل أساسي المسار البنائي للدولة وتتجلى أساسا في:

– إشكالية المؤسسة العسكرية والأمنية حيث اعتبرت تحدي مباشر بعد الثورة في ليبيا وأكثرها تعقيدا في ظل ضعف الحكومة في معالجة الوضع العسكري والأمني ،وعدم قدرتها على إحداث أي تطور ملموس على ارض الواقع في بناء مؤسسات الجيش والشرطة.

– و لقد أدى ضعف الحكومة في إيجاد مؤسسات أمنية وعسكرية قوية إلى توسع القوى المختلفة في التشكل ،من بينها الجماعات المسلحة التي اعتبرت التحدي الثاني الذي عصف ببناء الدولة في ليبيا حيث تضاعفت الجماعات المسلحة عدة مرات بعد إعلان التحرير وأصبحت تحدي صارخ للدولة ككل فبعدما كانت تحمل الفكر الجهادي في الثورة من خلفيات متنوعة من سلفي وإخواني وقاعدي ،اتخذت بعد الثورة مسارات مختلفة من اجل بسط نفوذ حيث ظهرت جماعات تناهض للنظام وأخرى موالي له واكبر تحدي لها هو انتشار السلاح بين الجماعات ورفضها لإلغائه سعيا منها للدفاع عن مصالحها و بشكل الواسع و إحراز مكانة في العمل السياسي.

– كذلك بروز واندفاع القوى القبلية بعد الثورة من خلال صراعها القائم على النفوذ والسلطة وبل ومنافستها للحكومة في بعض الأحيان للحفاظ على مصالحا ،الأمر الذي حمل الدولة مخاطر كبيرة تعيق عملية البناء.

- خلصت الدراسة إلى وضع سيناريوهات مستقبلية لبناء الدولة الليبية من خلال قيام نظام فدرالي كأحد خيارات الحكم حيث نجد نفوذ كبيرة تطالب بقيامه أما السيناريو الثاني الذي يتحدث عن تحقيق التحول الديمقراطي وان كان سبيل تحقيقه مستحيل إن لم يتم القضاء على كل التحديات التي تواجه الدولة ككّل.

وفي الأخير نخلص أن بناء الدولة في ليبيا ستظلُ مشكلة تعاني منها ،ما لم تسوي المشكلات الداخلية التي تعاني منها التركيبة الليبية لاسيما فيما يتعلق بالأمن والجماعات المسلحة والقوى القبلية إضافة إلى تنمية الولاء من الولاء الضيق إلى الولاء الوطني لخلق هوية وطنية متمايزة والحد من الهويات الفرعية التي غالباً ما تؤدي إلى الاقتتال والحرب.

الملاحق

الملحق متعلق بمهام المجلس الأعلى للدولة من النسخة النهائية للاتفاق السياسي الليبي الموقع في17 ديسمبر 2015 فإن:

حسب المادة (19)

1. مجلس الدولة هو أعلى مجلس استشاري للدولة يقوم بعمله باستقلالية وفقاً للإعلان الدستوري المعدل وفقاً لهذا الاتفاق و التشريعات الليبية النافذة ويكون له الشخصية القانونية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

2. يتولى المجلس بالأغلبية التي يقرها نظامه الداخلي خلال فترة أقصاها 21 يوماً من تاريخ عرض مشاريع القانون عليه إبداء الرأي الملزم لحكومة الوفاق الوطني الليبية في تلك المشاريع قبل إحالتها لمجلس النواب الليبي و للمجلس حق قبول أو رفض تلك المشروعات.

3. يتولى مجلس الدولة إبداء الرأي الاستشاري و الاقتراحات اللازمة لحكومة الوفاق الوطني في القضايا المتعلقة بإبرام الاتفاقيات الدولية أو الانضمام إليها.

4. يتعين على مجلس الدولة الرد كتابياً على أي طلب من حكومة الوفاق الوطني في غضون 21 يوماً من تاريخ استلامه.

المادة(20)

ينظم مجلس عمله وفق الملحق رقم 3 بهذا الاتفاق.

المادة (21)

في أول اجتماع له ينتخب مجلس الدولة رئيساً له ونائبين ومقرر و يضع اللائحة الداخلية الخاصة به و يعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية خلال فترة لا تتجاوز 30 يوماً بين كل اجتماع.

المادة (22)

1. يكون المقر الرئيسي لمجلس الدولة بالعاصمة طرابلس و يجوز له عقد اجتماعاته في أي مدينة أخرى.

2.ينتهي عمل المجلس الأعلى للدولة بانتهاء عمل مجلس النواب وفقاً لنص هذا الاتفاق.

المادة (23)

1. بدون الإخلال بالصلاحيات التشريعية لمجلس النواب ،يقوم مجلس النواب ومجلس الدولة بتشكيل لجنة مشتركة بينهما قبل شهرين من انتهاء عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور مهمتها اقتراح مشروعي قانوني الاستفتاء و الانتخابات العامة الضروريان لاستكمال المرحلة الانتقالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وتقدم مشاريع القوانين لمجلس النواب لإقرارها.

2.يلتزم مجلس النواب و مجلس الدولة وحكومة الوفاق الوطني بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهم لتوفير أجواء مناسبة لإجراء الاستفتاء على الدستور و إجراء الانتخابات العامة والتداول السلمي للسلطة.

المادة (24)

يختص مجلس الدولة كذلك بدراسة واقتراح السياسات و التوصيات اللازمة حول الموضوعات التالية:

1. دعم تنفيذ الاتفاق السياسي ؛

2.دعم الوحدة الوطنية ؛

3. حماية المقومات الأساسية للمجتمع ؛

4. مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لبرنامج عمل الحكومة و أولوياتها ؛

5. مكافحة الإرهاب و العنف والتطرف والإقصاء؛

6. دعم جهود المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي من خلال الآليات القائمة

7.العودة الطوعية والآمنة للمهجرين والنازحين؛

8.دور الإعلام في دعم جهود إحلال السلام ونبذ ثقافة العنف والكراهية؛

9.دعم ومساندة لجان تقصي الحقائق ومؤسسات مكافحة الفساد في أدائها لواجباتها.

المادة(25)

1. يبدي مجلس الدولة رأيه في المسائل الأخرى التي ترى حكومة الوفاق الوطني أن تستشيره فيها وله في سبيل ذلك أن يعد المذكرات و الدراسات والتقارير اللازمة على أن يسترشد لدى تقديم مقترحاته بالمعايير و المحددات التي تضعها له الحكومة.

2. يجوز للمجلس في سبيل أدائه لمهامه تشكيل لجان متخصصة من بين أعضائه.

فهرس الخرائط

والأشكال

الخرائط

خريطة ليبيا.....46

خارطة التوزيع القبلي.....48

خارطة انتشار الكتائب المسلحة في ليبيا.....100

الأشكال

جدول إنتاج النفط في ليبيا خلال الفترة (2012/ 2015) مليون برميل يوميا.....49

إيرادات النفط الليبي (بالمليار دينار) خلال الفترة من 2015/2010 50

قائمة المصـــــادر والمراجـــــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا:المصادر

*** الوثائق الرسمية:**

1. دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته لغاية عام 2012.

2. المؤتمر الوطني العام – ليبيا– ،قانون رقم 29 لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية.

3. الاتفاق السياسي الليبي ،الموقع بتاريخ17/ديسمبر/2015.

ثانيا:المراجع

❖ **باللغة العربية**

***الكتب:**

1. البرعصي عمر حمد عقيلة ،سليمان عوض عبد النبي ،وآخرون،مبادئ العلوم السياسية ،القاهرة:المكتب العربي الحديث، 2011 .

2. الجوهري عبد الهادي ،دراسة في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي ،الإسكندرية:المكتبة الجامعية 2001.

3. حلمي أحمد خليل هندي ،الدولة والنظم السياسية والدستورية ،الإسكندرية :دار الفكر العربي،2015.

4. الخزرجي ثامر كامل محمد ،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة:دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ،ط2 عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004.

5. الخطيب نعمان أحمد ،الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ،عمان:دار الثقافة،2011.

6. الدبس عصام علي ،النظم السياسية :أسس التنظيم السياسي ،عمان :دار الثقافة ،2010.

7. السيد علي سعيد ،المبادئ الأساسية للنظم السياسية ،أنظمة الحكم المعاصر،القاهرة:دار الكتب الحديث . 2006

8. شلبي محمد ،المنهجية في تحليل السياسي ،المفاهيم والمناهج ،الاقترابات ،والأدوات ،الجزائر :(د د ن) 1997.

9. الظاهر نعيم إبراهيم ،إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي ،القاهرة : دار الكتب الحديث،2009.

10.عارف نصر محمد ،إبيستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي– النظرية– المنيج ،بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002.

11. عباس محمود عمار ،القضية الكردية إشكالية بناء الدولة ،(د م ن):دار العربي،2016.

12. فهمي مصطفى أبو زيد ،مبادئ الأنظمة السياسية ،الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة ،2003.

13. فوكويا ما فرانسيس ،بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين تر:مجاب الإمام ،الرياض: العبيكان للنشر،2007.

14. قحطان حمداني أحمد سليمان ،المدخل إلى العلوم السياسية ،عمان:دار الثقافة،2012.

15. قدورة زهير أحمد ،النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري– دراسة مقارنة– ،عمان:دار وائل للنشر 2015.

16. الكفارنة أحمد عارف أرحيل ،مقدمة في العلوم السياسية ،عمان:دار قنديل للنشر،2011.

17. محمد حسام الدين علي ،إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج و التنوع بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2010.

18. محمد وليد سالم ،مأسسة السلطة وبناء الدولة –الأمة (دراسة حالة العراق) ،عمان:الأكاديميون للنشر 2014.

19. محمود عبد الفتاح عبد الرزاق ،الإعلان عن الدولة دراسة تأصيلية وتحليلية في القانون الدولي العام والدستوري، مصر:دار الكتب القانونية ،2009.

20. مهنا محمد نصر ،في نظرية الدولة والنظم السياسية ،الإسكندرية:دار الجامعي الحديث ،2001.

21. ميهوبي فخر الدين ،إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية ،2014 .

22. هلال علي الدين ،حالة الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد الثورة ،بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية،2014 .

23.ـــــ،ـــــ،الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات،(د م ن):الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية 2013.

***المجلات والدوريات.**

1.برايان ماكويل ،"بعد السقوط ازدياد الجماعات المسلحة في ليبيا"،عمل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ورقة 12أكتوبر 2012.

2.برايان ماكويل، "الجماعات المسلحة في ليبيا:التصنيفات والأدوار"، الملاحظات البحثية لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة ،العدد 18يونيو / حزيران 2012.

3.بول سالم وأماند كادليك ،"تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"،بيروت :مركز كارينى للشرق الاوسط 2012.

4.جودة محمود خليفة ،أحمد عبد التواب خطيب ،"الميليشيات والحركات المسلحة – دراسة تحليلية للملامح والتداعيات الإستراتيجية-"،المكتب العربي للمعارف،2015 .

5.حسن كريم ،"خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي يحدث" ،أوراق سياسات ،الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ،سبتمبر2015.

6.حنفي خالد علي،"خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"،مجلة أوراق الشرق الأوسط،العدد 24،يوليو سبتمبر،2014.

7.خليف عفيف احمد ،" الثورة الليبية شباط 2011–2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية " دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42 ،العدد3 ، 2015.

8.رعد عبد الجليل ،مصطفى الخليل ،وآخرون ،"نموذج الدولة . الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية" ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 33 ،2012.

9.شرقية إبراهيم ،"إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية " ،دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز ،رقم 9،الدوحة :مركز بروكنجز. ،ديسمبر2013.

10.الشيخ محمد عبد الحفيظ ،"مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17"،مجلة الشؤون العربية.

11.الصواني يوسف محمد ،"الانتقال الديمقراطي في ليبيا:تحديات والآفاق،الجامعة العربية للديمقراطية" ،اللقاء السنوي الحادي والعشرين ،محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية ،مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية،ورقة أولية (2) 2013/8/6.

12.صالح السعيدي ،"القبيلة والدولة في ليبيا"،جريدة القبس ، العدد 15421، 06 مايو 2016 .

13.الصالحي وليد ،خليل جبارة ،المجتمع المدني: الواقع و التحديات ،مؤسسة المستقبل ،دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا.

14.طاشمة بومدين ،"التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي" ،مجلة دفاتر السياسة والقانون ،العدد السابع ،جوان ،2012.

15.الطنشاني مروان ،"المستجدات القضائية في ليبيا 2013 و2014" ،مجلة المفكر القانونية ،2016.

16.العبيدي آمال ،"الأمن الوطني في لبيا :تحديات المرحلة الانتقالية"، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحمة الانتقالية،المركز العربي للدراسات ،الدوحة،2012.

17.الغول هدى عيسى ،الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عجاف،مقالات ليبيا المستقبل.

18.فرحاتي عمر ، سليماني مبارك ،"التحديات الأمنية في ليبيا بعد الثورة" ،العدد 5،جانفي 2016.

19.لاخر فولمار ،"تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات في ليبيا الجديدة" ،تر:عدنان عباس علي سلسة دراسات عالمية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ،العدد120، 2014.

20.نرجس طاهر ودنيا بن رمضان ،ورقة نقاش صياغة مشروع الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة السويد:المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات2013.

21.آمنة محمد علي،**"**تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا**"**،مجلة الكوفة ،العدد 17، عدد خاص.

22.المسعودي أمينة ،"الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي.. فترة الربيع العربي"، ورقة قدمت ضمن أشغال ندوة :المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات ، يومي 18- 17فيفري ،2013.

23.منى حسين عبيد ،" أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا" ،العدد21 ،**دراسات دولية.**

24.الجيش الليبي مأزق الماضوية وتحدي إعادة البناء،المنظمة الليبية للسياسات والاستراتجيات ،أوت 2016.

25."شؤون ليبية"،مجلة فصلية مستقلة تعنى بالدراسات حول ليبيا المعاصرة،العدد الأول ،يوليو /جويلية 2016.

26.ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنغي للشرق الاوسط 22 / 23 ،2014.

27.ليبيا 2014 دراسة حول نظام النزاهة ،منظمة الشفافية الدولية ،2016

28.واقع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديرية ،المنظمة الليبية للسياسات والاستراتجيات ،اغسطس2016.

29.تحديات أمام القضاء الليبي ،ضمان الاستقلال والمسائلة بين الجنسين ،اللجنة الدولية للقضاء ،ليبيا طرابلس 6تشرين الثاني /نوفمبر 2014.

***الرسائل والمذكرات الجامعية**

1.بشكيط خالد ،" المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"،مذكرة ماجستير. (جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص دراسات افريقية ،2011/2010) .

2.بن جيلالي محمد أمين ،"مشكلة بناء الدولة دراسة ابستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة" ،مذكرة الماجستير .(جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية تخصص السياسات المقارنة،2014/2013).

3. علاء الدين زردومي،"التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي"،مذكرة ماجستير.(جامعة مجمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،تخصص دراسات مغاربية،2013/2012).

4.سعيدي ياسين ،"التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي" ،مذكرة الماجستير.(جامعة وهران 2 محمد بن احمد ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2016/2015).

5. فريمش مليكة ،"دور الدولة في التنمية :دراسة حالة الجزائر"،مذكرة دكتورا.(جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،2012/2011).

6.لبوخ محمد ،"عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي"،مذكرة الماجستير. (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،تخصص السياسات المقارنة، 2014/2013).

***المحاضرة**

حسين يوسف القطروني،"الوضع السياسي (2016/2011) معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام مقاربة سياسية وسوسيوجية من منظور المدخل البنيوي – الوظيفي "،محاضرة في (العلوم السياسية –كلية الاقتصاد– جامعة بنغازي –فرع مدينة الكفرة)، متحصل عليه من موقع: alkatrony@yahoo.com

***القاموس**

1. ابن منظور، لسان العرب، أعداد وتصنيف يوسف الخياط،، بيروت، لبنان: دار لسان العرب ،المجلد الأول،(د ت ن).

2. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ،(د د ن)،(د ت ن) 2003.

***التقارير.**

1. السنوسي بسيكري،ليبيا:التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية،**تقارير**،مركز الجزيرة للدراسات 2013.

2. عمر إبراهيم العفاس ،ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة.. الخلفيات والتداعيات ،**تقارير** ،مركز الجزيرة للدراسات.

3. عاشور محمد ،نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال أفريقيا وتداعياتها ،**تقرير المؤتمر**،معهد الدراسات الأمنية ،2011.

4. كريستوفر س. شيفيس ،جيفري مارتيني،ليبيا ما بعد القذافي عبر وتداعيات المستقبل ،مؤسسة راند ،مركز سياسيات الدفاع والأمن الدولي،**تقارير راند**،2014.

5. المساعدة التنقية المقدمة إلى ليبيا في مجال حقوق الإنسان ،مجلس حقوق الإنسان ،الدورة الخامسة والعشرون ،البندان 2 و10 من جدول الأعمال ،**تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**، 13 جاني 2014 .

6. الأمم المتحدة مجلس الأمن،**تقرير الأمين العام عن البعثة المتحدة للدعم في ليبيا**،26 فيبراير ،2014.

7. الإعلام الليبي :الواقع والتحديات وسبل التطوير، منظمة ممكن كمساهمة لدعم منظمة (CMI)،**تقرير خاص**،ابريل 2016.

8. الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع التعديل في ليبيا ،**تقرير انتخابي** ،**تقرير نهائي** ،2014 ،مركز كارتر.

9. ليبيا ،حقوق الإنسان في العالم العربي ،**التقرير السنوي** ،2012.

10. المجلس الوطني الانتقالي ،مصدر الجزيرة ،**تقارير وحوارات**.2011.

11. المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ،**تقرير الشرق الأوسط** رقم – 14 115 كانون الأول/ديسمبر 2011.

***مواقع الانترنت**

1. بغني عيسى ،الفيدرالية وأزمة نظام الحكم في ليبيا، مصدر الخبر / عين ليبيا،متحصل عليه من موقع:

http://www.eanlibya.com/archives/64878

2. الجارح محمد حميد ،الفيدرالية في ليبيا: كابوس أهل الغرب وحلم أهل الشرق ،متحصل عليه من موقع:

www.alwatanlibya.com/

3. جبريل محمود ، أسس بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا.متحصل عليه من موقع:

https://www.facebook.com/m.jibril.official.page/posts/457061371029337

4. خليفة الغويل.. رئيس حكومة الإنقاذ الليبية "الثائرة"موسوعة الجزيرة،متحصل عليه من موقع:

www.aljazeera.net/…/icons/…

5. الرابطي عبد الله ،"مهام المجلس الوطني الانتقالي وكيفية اختيار أعضاؤه وتوزيع مقاعده"،جامعة طرابلس متحصل عليه من موقع: alwatanlibya.com/more-22791-22-

6. خيري عمر ،"الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي،منتدى العلاقات العربية والدولية " 2014/4/2،متحصل عليه من موقع: fairforum.org/wp-content/uploads/2015/04/libya.pdf

7. السيد علاء الدين ،ثلاثة وعشرون كيانا مسلحا منتشرة في ليبيا أين ينتشرون ولمن يدينون بالولاء، 18 فبراير 2015،متحصل عليه من موقع: https://www.sasapost.com/libyan-militias/.

8. السيد محمود محمد ،قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا،متحصل عليه من موقع:

www.masralarabia.com/…/503507

9. الصغير بيوك عبد المجيد أحمد ،"العدالة الإنتقالية" أهم مقومات "المصالحة الوطنية"،متحصل عليه من موقع: https://ar-ar.facebook.com/…/ 2510451

10. صَوان أحمد ،"سوريا ملامح الدستور الجديد" ،متحصل عليه من موقع:

https://sawanforjustice.wordpress.com

11. عباس أشواق ،"الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة" ،مجلة الأهرام الديمقراطية ،متحصل عليه من موقع: democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=269

12. عنان عماد ،خريطة القبائل في ليبيا ودورها الأساسي في الصراع،06.03.2017،متحصل عليه من موقع : raseef22.com/politics/

13. عبد المنعم عنوز،"مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية" ،مؤسسة الحوار المتمدن ،العدد 2438 ،10/2008/ 18. متحصل عليه من موقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=4&aid=150505

14. عيسو حسين ،"المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية ".متحصل عليه من موقع:

http://cdf sy.org/content/index.php?option= com_content&view =article&id =349

:2010-08-17-17-14- 31&catid=11:2010-07-06-15-21-27&Itemid =12.

15. عمران محمد ،"تشريعات المجتمع المدني في ليبيا: تاريخ من التضييق،حاضر مرتبك، ومستقبل مجهول"

:متحصل عليه من موقع:

https://ar-ar.facebook.com/permalink.php ?story_fbid=148178731 850467 8&id

16. المهير خالد ،"الصواعق والقعقاع وتوازن الرعب بليبيا ،مركز الجزيرة، 21/2/2014 "،متحصل عليه من موقع: www.aljazeera.net/.../2/.../

17. منشاوي إبراهيم ،الصراع :مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا، المركز العربي للبحوث والدراسات 2014 08/01/2014 ،متحصل عليه من موقع: www.acrseg.org/2390

.18

19. الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحديات،منظمة فريدريش ايبرت،2015 متحصل عليه من موقع: www.fes.org.ma/common/.../FES%20Libya%20arabe%20DEF.pdf

20. قائمة بأسماء أعضاء مجلس النواب حسب الإعلان الصادر عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات .متحصل عليه من موقع: .alwasat.ly/ar/news/libya/28529

21. المؤتمر الوطني الليبي المنتهية ولايته يمنح الثقة لحكومة عمر الحاسي ،متحصل عليه من موقع:

people.com.cn

22. حقيقة الأقاليم الفيدرالية وأزمة النفط في ليبيا ، متحصل عليه من موقع:

https://www.sasapost.com/.

23. جدل في ليبيا حول "الفيدرالية" مع إعلان انفصال "برقة"متحصل عليه من موقع:

www.youm7.com/story/…/،….

24. توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة ،نظام الحكم الحريات العامة إدارة الموارد والثروة الهجرة والجنسية العدالة والتسامح ،**منتدى ليبيا الديمقراطية** ،متحصل عليه من موقع:

Briefs %20 Constitutional https://www.beyondrd.com/…/Introduction%20-%20

%20-%2…

25. خريطة ليبيا متحصل عليه من موقع: http://arabic.mapsofworld.com/libya/

26. تعداد السكان الإجمالي،مجموعة البنك الدولي،متحصل عليه من موقع:

data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL

27. العدالة الانتقالية أساس ليبيا الجديدة" ،بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا،الأمم المتحدة .متحصل عليه من موقع:

https://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5120&ctl=Details&mid=8563&Ite

mID=612343&language=en-US

28. ليبيا ما بعد القذافي.. حكومات متعددة ومصير مجهول – بوابة افريقيا الإخبارية – متحصل عليه من موقع: http://afrigatenews.net/node/121120

❖ **باللغة الاجنبية**

***Articles, Studies and Reports:**

1.Overseas Development Institute, State-building for peace: navigating an arena of contradictions: Donors need to understand the links between peace-building and state building.August, 2009.

2.Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Understanding State-Building from a Political conomy Perspective : An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement; **Report for DFID's Effective and Fragile States Teams**, Overseas Development Institute, September 2007.

3.State-Building, Peace-Building and Service Delivery in Fragile and Conflict-Affected States: Literature Review, **Final Report**,13th May 2011.

4.AL-QAEDA IN LIBYA: A PROFILE ,**A Report** Prepared by the Federal Research Division,Library of Congress under an Interagency Agreement with the Combating Terrorism Technical Support Office's Irregular Warfare Support Program, August 2012.

5.Christopher S. Chivvis, Keith Crane, Peter Mandaville, Jeffrey Martini،"Libya's Post-Qaddafi TransitionThe Nation-Building Challenge،"The RAND Corporation NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION, **RAND reports** ، 2012.

6.Christopher S. Chivvis, Jeffrey Martini ,Libya After Qaddafi – Lessons and Implications for the Future, The RAND Corporation , NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION, **RAND reports**,2014

*The site:

1.Mohammed El-Katiri, STATE-BUILDING CHALLENGES IN A POST-REVOLUTION LIBYA, External Research Associates Program Monograph, October 2012. in site: http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/ To rate this publication click here

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

مقدمة.....أ-هـ

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لبناء الدولة.....7

المبحث الأول: ماهية الدولة.....8

المطلب الأول :مفهوم الدولة.....8

المطلب الثاني:أشكال الدولة.....14

المطلب الثالث:وظائف الدولة.....21

المبحث الثاني:ماهية بناء الدولة.....25

المطلب الأول:مفهوم بناء الدولة.....25

المطلب الثاني:بناء الدولة والمفاهيم المرتبطة بها..... 32

المبحث الثالث:مرتكزات و إشكاليات بناء الدولة.....37

المطلب الأول:مرتكزات بناء الدولة.....37

المطلب الثاني:إشكاليات بناء الدولة.....41

الفصل الثاني: بناء الدولة الليبية في المرحلة الانتقالية.....45

المبحث الأول:لمحة عن ليبيا.....46

المطلب الأول:المقومات الجغرافية والبشرية في ليبيا.....46

المطلب الثاني:المقومات الاقتصادية في ليبيا.....49

المبحث الثاني :البناء القانوني في ليبيا.....52

المطلب الأول:البناء الدستوري في ليبيا.....52

المطلب الثاني:العدالة الانتقالية في ليبيا. 55

قائمة المحتويات

المبحث الثالث: بناء المؤسسات السياسية الرسمية في ليبيا.....**59**

المطلب الأول:السلطة التشريعية.....**59**

المطلب الثاني:السلطة التنفيذية.....**64**

المطلب الثالث:السلطة القضائية.....**69**

المبحث الرابع: بناء المؤسسات السياسية الغير رسمية في ليبيا.....**72**

المطلب الأول:الأحزاب السياسية **72**

المطلب الثاني:المجتمع المدني. **76**

المطلب الثالث:الإعلام الليبي. **79**

الفصل الثالث:تحديات بناء الدولة الليبية في المرحلة الانتقالية.....**85**

المبحث الأول: إشكالية المؤسسة العسكرية و الأمنية بعد الثورة في ليبيا.....**86**

المطلب الأول: واقع المؤسسة العسكرية والأمنية قبل الثورة.....**86**

المطلب الثاني: تحديات المؤسسة العسكرية والأمنية في المرحلة الانتقالية.....**89**

المبحث الثاني : الجماعات المسلحة وتأثيرها في بناء الدولة **الليبية**.....**92**

المطلب الأول:تصنيف الجماعات المسلحة بعد الثورة في ليبيا.....**92**

المطلب الثاني: تأثير الجماعات المسلحة على المسار الانتقالي في ليبيا. **101**

المبحث الثالث:تأثير القوى القبلية على بناء الدولة الليبية. **103**

المطلب الأول:واقع القوى القبلية بعد الثورة في ليبيا.....**103**

المطلب الثاني:الصراع القبلي في ليبيا وتأثيره في المسار الانتقالي.....**107**

المبحث الرابع:السيناريوهات المستقبلية لبناء الدولة الليبية.....**109**

المطلب الأول: إقامة نظام فيدرالي في ليبيا.....**109**

قائمة المحتويات

المطلب الثاني:تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا.....113

الخاتمة.....117

الملاحق..... 122

فهرس الخرائط والأشكال.....126

قائمة المصادر و المراجع.....128

قائمة المحتويات.....141

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان أهم التحديات التي واجهت بناء الدولة بعد الثورة في ليبيا وأثرها على مسيرة النظام ومستقبله ،وقد قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن هناك أثار سلبية لعدد من التحديات تكاد تعصف بالنظام الليبي وتؤدي في نهاية الأمر إلى تفككه وانهياره ،وقد اعتمدت الدراسة على منهجين أساسين ألا وهما المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وذلك لتوضيح معالم الدراسة.

بينت الدراسة التحديات التي واجهت بناء الدولة بعد الثورة في ليبيا والتي تمثلت في الجوانب الأمنية والعسكرية والسياسية والاجتماعية ،والتي أثرت بشكل كبير على العملية البنيوية في ليبيا ،فالطبيعة الهشة لمؤسسات الأمنية والعسكرية أدخلت الدولة في دوامة العنف والاقتتال وبروز العديد من الجماعات المسلحة والقبلية التي تفرض نفسها على الساحة السياسة ،وخلصت الدراسة إلى سيناريوهات مستقبلية تكمن في إقامة نظام فدرالي أو تحقيق التحول الديمقراطي وان كان هذا الأخير مستحيل في ظل تصاعد التحديات.

Abstract:

the study aims at showing the most important challenges that faced state building after the revolution and its impact on the futur of the regime the sturdy based on a basic assumption that there an negative effects of number of challenges almost sterilized the lybian regime and ultimately lead to its disintegration and collapse the sturdy was based on two approaches.

the descriptive analytical approach and the case sturdy method dopy to illustrated the parameters.

the sturdy showed the challenges , that faced the structure of the state after the lybian revolution which were in security aspects ,military , politick and social ones, the fragile nature of security institutions and military the state has been plunged into a cycle of violence's and fighting's and emergence of many army groups and tribalism that imposes itself. lies in the establishment of a federal system or achieve a democratic transition although the latter is impossible in the escalation of challenges.